

الباب الثالث

دور الدعوى الدستورية الأصلية في حماية الحقوق والحريات الأساسية (الدعوى الدستورية الفردية)

تمهيد وتقسيم :-

تُعد الدراسة المفارنة لموضوع حماية الحقوق والحريات الأساسية من أهم الأسس والوسائل التي تؤدي إلى تطوير النظام القانوني لحماية تلك الحقوق ، بدلا من الانطلاق من البداية يتم اختصار كافة المراحل التي لم تؤت أكلها في تطور تلك المنظومة وتحقق أهدافها ، وبالتالي قطع شوطاً لا بأس به خاصة إذا كانت هذه المقارنة في نظم متقدمة في مجال حماية الحقوق والحريات الأساسية.

ومما لا شك فيه أن الحقوق والحريات الأساسية تعد أحد الموضوعات الرئيسية التي تقوم عليها الدساتير المعاصرة ، ونظراً لتلك الأهمية فإن المشرع الدستوري غالباً ما ينص عليها صراحة في صلب الوثيقة الدستورية . وها تتباين مواقف الدساتير من هذا النوع فمنها ما ينص على تلك الحقوق ويحيل أمر تنظيمها إلى المشرع سواء بواسطة قوانين أساسية *Leyes Organicas* أو بواسطة قوانين عادية *Leyes Ordenarias* هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن بعض الدساتير تحيل إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بتلك الحقوق دون أن تقوم بتعدادها وحصرها .

ولا يمكن التقليل من أهمية النص على تلك الحقوق والحريات ، لأن ذلك - في حد ذاته - يشكل ضماناً فعلية لحمايتها ، ولتس النص الصريح على الحقوق والحريات ليس كافياً ما لم يقرر بصماتة أخرى تتمثل في الرقابة على دستورية القوانين سواء عن طريق الدعوى الأصلية ، أو الإحالة أو الدفع الفرعي . ولكننا هنا سنتنصر على دراسة الحماية الدستورية عن طريق الدعوى الفردية ، أو " دعوى ضمانه الحقوق " التي هي في حقيقتها إحدى تطبيقات الدعوى الدستورية الأصلية ، والعرض منها تحديداً المطالبة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية ودفع ما قد يصيبهم من ضرر بسبب ما يصدر من السلطات العامة من الأعمال المادية والتشريعات العادية ، فصلا عن القرارات الإدارية (الفردية أو التلنحية) وكذلك الأحكام القضائية ، شريطة أن تكون هذه القرارات الإدارية والأحكام القضائية قد استفدت طرق الطعن فيها وأصبحت نهائية وباتة . بحيث يستحيل التشكيك فيها إلا بهذا الأسلوب الاستثنائي المسمى

"دعوى ضمانة الحقوق التي نشأت لأول مرة في المكسيك عام ١٨٤١ باسم Juicio de amparo

ونهدف في هذا الباب إلى عرض دور الدعوى الدستورية الأصلية في حماية حقوق وحريات الأفراد الأساسية ، وذلك بعد أن عرضنا في الباب الثاني من هذه الرسالة لدور الدعوى الدستورية الأصلية في حماية قواعد توزيع الاختصاصات الدستورية في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية، علماً بأن الدعوى الدستورية الأصلية تؤدي دورها في حماية الحقوق والحريات في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية وكذلك في الدول الموحدة؛ بمعنى أن الدعوى الدستورية الأصلية تؤدي وظيفتين الأولى في الدول الفيدرالية فقط، وتمثل في الحفاظ على التوازن بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية. أما الوظيفة الثانية للدعوى الدستورية الأصلية، فيمكن تصورها في جميع الدول، المركبة منياً والسيطة على حد سواء. غاية ما هنالك أن الدعوى الدستورية الأصلية عندما تلعب دورها في حماية حقوق وحريات الأفراد، فإنها تُسمى "الدعوى الدستورية الفردية"، لأن المعنى بتحريكها في المقام الأول هم الأفراد ، وليس السلطات العامة، حيث المقصود منها- كما سوف نرى بالتفصيل- هو تمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم في مواجهة أية انتهاكات مهما كان مصدرها ، سواء كان ذلك التشريع أو القرارات الإدارية والأحكام القضائية النيابية التي استنفذت طرق الطعن فيها، ولذلك يطلق بعض الفقه على الدعوى الدستورية "دعوى الملاد الأخير"

والواقع أن الدعوى الدستورية الفردية بالمعنى السابق قد ظهرت للمرة الأولى في النظام الدستوري المكسيكي في عام ١٨٤١ تحت اسم "دعوى ضمانة الحقوق" ، ثم ما لبثت أن انتشرت في بقية النظم الدستورية الأوروبية ، ومن أولها النظام الأسباني، بالنظر إلى أن المكسيك ذاتها كانت مستعمرة إسبانية.

وفي ضوء ما سبق ، نعرض لموضوع الدعوى الدستورية الفردية في فصلين متتاليين على النحو التالي -

الفصل الأول - ظهور الدعوى الدستورية الفردية تحت اسم "دعوى ضمانة الحقوق" في المكسيك في عام ١٨٤١.

الفصل الثاني - النظام القانوني للدعوى الدستورية الفردية وأهم تطبيقاتها الحالية .

الفصل الأول

ظهور الدعوى الدستورية الفردية تحت اسم "دعوى ضمانة الحقوق" في المكسيك في عام ١٨٤١.

ظهرت الدعوى الدستورية الفردية للمرة الأولى في النظام الدستوري المكسيكي في عام ١٨٤١ تحت اسم "دعوى ضمانة الحقوق"، وارتبط ظهورها بالظروف السائدة وبطبيعة النظام القانوني والقضائي في ذلك البلد ، وقد عرفت باسم : Juicio de amparo وهو الأصل التاريخي للدعوى الدستورية الفردية (١)

وتُعد المكسيك دولة اتحادية تأخذ بالنظام الجمهوري ، وتسمى رسمياً " الولايات المتحدة المكسيكية " ، وتتكون المكسيك من إحدى وثلاثين ولاية ، بالإضافة إلى " مدينة مكسيكو " Mexico City عاصمة الاتحاد الاتحادي ، التي تضم مقر السلطات الاتحادية وتتمتع بمركز قانوني خاص يميزها عن بقية الولايات ، وتُسمى " المقاطعة الاتحادية " Distrito federal تميّزاً ليا عن "ولاية مكسيكو" التي تعتبر إحدى الولايات الأعضاء في الاتحاد. وتُعد اللغة الأسبانية هي اللغة الرسمية لبلدنا ، وان كان ٦% من إجمالي سكانها يتحدثون لغات أخرى.

وتعد الولايات الأعضاء في الاتحاد المكسيكي - فيما عدا مدينة مكسيكو - نولاً كاملة السيادة ومستقلة عن بعضها البعض ، ولكل دولة الحق في حكم نفسها بمقتضى دستورها وقوانينها الداخلية التي لا يمكنها مخالفة الدستور الاتحادي ، وعلى المستوى الخارجي . لا يجوز للدول الأعضاء في الاتحاد أن تتحالف أو تبرم معاهدات مع بعضها البعض أو مع الدول الخارجية إلا بموافقة السلطة الاتحادية (٢)

(١) للمزيد من المعلومات عن الرقابة على دستورية القوانين في أمريكا اللاتينية راجع مقال .

Justin O frosini And Lucio pegoraro ، Journal of Comparative Law, 2009, Ibid. p.58.

(٢) للمزيد من التفاصيل حول التطور السياسي والدستوري للمكسيك ، منذ استقلالها عن إسبانيا في عام ١٨٢١ وحتى الآن ، راجع:

- Nettie lee BENSON، "Spain's Contribution to Federalism in Mexico"، Essays in Mexico History، ed. Thomas Cotens et Carlos Castaneda، Texas University، 1958.
- Gaston RAUTIER، L'histoire du Mexique، BiblioBazaar، 2008. books.google.com/books?isbn=0559786071

بالإضافة إلى أن دولة المكسيك تتفق مع غيرها من الدول التي تسبب دعوى ضمانات الحقوق تتفق ، في أن دستورها قد ربط صراحة بين هذه الدعوى والحقوق والحريات التي تعتبر أساسية من وجهة نظر المترع ، وبناء عليه سوف تقسم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : نشأة دعوى ضمانات الحقوق في النظام المكسيكي

المبحث الثاني : صور دعوى ضمانات الحقوق في الهيئة المختصة بالفصل بينها.

-
- Arturo Garita Alouso et Patricia Florés Elizondo, "presentation du système parlementaire Mexicain", in (Union interparlementaire), Association des secretaries généraux des parlements, Session de Mexico, 13-23 Avril 2004, pp 12 et ss.
 - Juana Marcos Gutierrez Gonzalez, Les Etats-unis du Mexique" www.forumfed.org/pubs/dmlivrel-7, pp. 12-30.

المبحث الأول

نشأة دعوى ضمانات الحقوق في النظام المكسيكي.

نعرض في هذا المبحث لظروف نشأة دعوى ضمانات الحقوق في المكسيك ثم نعقب ذلك بالحديث عن الحقوق والحريات المعنية بهذه الدعوى وذلك في مطلبين متتاليين على النحو التالي :-

المطلب الأول - ظروف نشأة دعوى ضمانات الحقوق في النظام المكسيكي.
المطلب الثاني : الحقوق والحريات المعنية بدعوى ضمانات الحقوق.

المطلب الأول

ظروف نشأة دعوى ضمانات الحقوق في النظام المكسيكي.

برزت دعوى ضمانات الحقوق للمرة الأولى في المكسيك بمقتضى دستور ولاية " يوكاتان Yucatan " الذي صدر في ٢١ مارس ١٨٤١ ودخل حيز التنفيذ في ١٦ مارس من ذات العام ، وعملت بها الدساتير المكسيكية اللاحقة والمتابعة وأحرها دستور ٥ فبراير ١٩١٧ الحالي الذي بطم مبادئ وأحكام هذه الدعوى بمادتيه (١٠٣ ، ١٠٧) إضافة إلى ذكرها في مواضع أخرى تعدى إجمالياً أكثر من ٣٨ موضعاً ، ويتولى تنظيم هذه الدعوى الآن قانوناً خاصاً هو " قانون دعوى ضمانات الحقوق " Ley de amparo الصادر في ١٠ يناير ١٩٣٦ والذي لاحقه التعديلات التشريعية المتتالية أحرها في عام ٢٠٠١ (١)

(١) لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطوير دعوى ضمانات الحقوق في المكسيك ، يمكن الرجوع إلى (A) Carios (L.) Trujillo "La procedure Mexicaine de Amparo" Revue Internationale de droit compare. 1949. pp. 229-248.

(A - R.) Herrera ; "Quelques considerations sur l' introduction de la procedure d'amparo en droit français" Travaux du XIème congrès français du droit constitutionnel. Paris. 25-27 Septembre 2008.

www.droit-constitutionnel.org/congres/Paris?com.c5/Herreratxt.pdf

Refworld (The leader of refuge decision support) "Le recours en amparo et sa mise en application dan le systeme judiciaire mexican".

www.unhcr.org/refworld/category.col.col.MEX.47ce6e1b2d0.html.

ولمزيد من التفاصيل حول قانون دعوى ضمانات الحقوق في المكسيك وما أجرى عليه من تعديلات حتى عام ٢٠٠١ ، راجع الموقع الإلكتروني الآتي.

<http://www.scun.gob.mx/NR/exeres/587B4DB3-3976-49E1-8FD5-F11DD8386F30.frameless.htm>.

ويحدد الدستور المكسيكي حقوق وحريات الأفراد وصمغائتيا تحت عنوان: " الضمانات الفردية " De Las garantias individuales بالإضافة إلى العديد من الحقوق الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية في الفصل الأول من الباب الأول منه (المواد من ١ إلى ٢٩) (١).

ويتميز النظام القانوني لدعوى ضمانة الحقوق في المكسيك بخصوصية شديدة مقارنة بالحلول المعمول بها في بعض النظم الدستورية التي أحدثت لاحقاً بهذه الدعوى مثل أسانبا والنمسا وسويسرا وألمانيا .

ومن دلائل ومظاهر ذلك أن القاضي الذي يختص بالنظر و الفصل في دعوى ضمانة الحقوق في المكسيك ليس هو المحكمة الدستورية فقط (محكمة العدل العليا الاتحادية) كما هو الحال في النظم الدستورية المقارنة الأخرى ، بل تشارك محكمة العدل العليا في ذلك المحاكم الاتحادية المختصة بالفصل في المنازعات التي يثيرها تطبيق كافة القوانين والمسائل التي يكون الاتحاد الاتحادي طرفاً فيها

وفصلاً عن ذلك ، يميز النظام الدستوري المكسيكي بين نوعين لدعوى ضمانة الحقوق لكل عبيما نظامها القانوني الخاص وهما : دعوى ضمانة الحقوق المباشرة من ناحية ، ودعوى ضمانة الحقوق غير المباشرة من ناحية أخرى ، وإن كان الهدف منهما واحد وهو إتاحة فرصة أحيرة للأفراد للدفاع عن حقوقهم الدستورية . وتوجهه دعوى ضمانة الحقوق المباشرة ضد القوانين والقرارات بقوانين والقرارات الإدارية ، أما دعوى ضمانة الحقوق غير المباشرة فترجه ضد الأحكام القضائية النهائية.

وحلاف ذلك ، تشترك المكسيك مع غيرها من النظم الدستورية المتأثرة التي أخذت بدعوى ضمانة الحقوق في أن دستورها قد ربط صراحة بين هذه الدعوى والحقوق والحريات التي تعتبر أساسية من وجهه نظر المشرع الدستوري.

(١) لمزيد من التفاصيل حول موضوع الحقوق والحريات في المكسيك ، راجع:
الدستور الاتحادي المكسيكي باللغات الأسانية والإنجليزية على المواقع الإلكترونية:
<http://info4.juridicas.unam.mx/ijure/fed/9>.
www.juridicas.unam.mx/infjur/leg/constmex/pdf/constfra.pdf.
<http://www.ilstu.edu/class/hist263/docs/1917const.html>.
Juana Marcos Gutierrez Gonzalez والولايات المتحدة المكسيكية ، الدراسة سالف الذكر ، ص ٢٠٢ ،
وص ٢٢-٢٤.

المطلب الثاني

الحقوق والحريات المعنية بدعوى ضمانات الحقوق.

وضع دستور المكسيك الاتحادي الصادر في عام ١٩١٧ أساس دعوى ضمانات الحقوق بالمادتين ١٠٣ و ١٠٧ منه. وتطبيقاً لهاتين المادتين، صدر قانون ١٠ يناير ١٩٢٦ سالف الذكر المنظم لدعوى ضمانات الحقوق.

وعلى عكس الكثير من الدساتير التي سنعرض لها فيما بعد، لم يحدد دستور المكسيك صراحة الحقوق والحريات المعنية بدعوى ضمانات الحقوق، كما أن القانون المنظم لهذه الدعوى لم يتخذ موقفاً معيناً من هذه المسألة. ولذلك، استقر الأمر على أن هذه الحقوق والحريات هي التي أوردها دستور المكسيك الاتحادي.

ويخصص هذا الدستور الفصل الأول من الباب الأول منه (المواد من ١ إلى ٢٩) للحديث عن حقوق وحريات الأفراد وضماناتها تحت عنوان: " الضمانات الفردية" *De las garantías individuales*، بالإضافة إلى العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١).

ويدخل في إطار " الضمانات الفردية" التي يمكن اعتبارها بمثابة حقوق وحريات تقليدية: الحق في المساواة أمام القانون، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحرية التنقل، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، والحرية الدينية بشقيها (حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية)، وحرية التجارة المشروعة، والحق في التقاضي بما يلحق به من ضرورة ضمان حقوق الدفاع أمام المحاكم والحق المتقاضين في العدالة السريعة الناجزة، والحق في الانتخاب والترشيح للانتخابات، فضلاً عن حق الفرد في مشروعية كل إجراء تتخذه السلطات العامة في مواجهته.

(١) لمزيد من التفاصيل حول موضوع الحقوق والحريات وضماناتها في المكسيك، راجع: - مرسوم الدستور الاتحادي المكسيكي باللغات الإسبانية والفرنسية والإنجليزية على المواقع الإلكترونية التالية

<http://info4.juridicas.unam.mx/ijure/fed/> -
www.juridicas.unam.mx/intjur/leg/constmex/pdf/constfra.pdf
<http://www.ilstu.edu/class/hist263/docs/1917const.html>

- دكتور عبد أحمد العطلول، دعوى ضمانات الحقوق في القانون الدستوري، المحلة القانونية الاقتصادية، كلية الحقوق - جامعة الزقازيق، العدد السادس والعشرون، ٢٠٠٦، ص ١٥ وما بعدها. والمراجع المسار إليها في هذه الدراسة

أما الحقوق الاجتماعية التي يضمنها دستور المكسيك، فأهمها الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في المسكن، والحق في الرعاية الصحية، والحق في بيئة نظيفة^(١).

ووفقاً للدستور الاتحادي المكسيكي، فإن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أُدرجت بصورة صحيحة في القانون الداخلي، تعد جزءاً من النظام القانوني للمكسيك. ولما كانت المكسيك قد صادقت على معظم المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، فإن الحقوق والحريات التي تكرسها هذه المواثيق تحظى بالحماية القضائية التي تتمتع بها الحقوق والحريات التي يكرسها دستور المكسيك، خصوصاً من خلال دعوى ضمانات الحقوق التي يمكن أن يرفعها الأفراد لدفع أي اعتداء على حقوقهم وحرياتهم يكون مصدره عمل من أعمال السلطة العامة في المكسيك بالمخالفة لاتفاقية دولية تتعلق بالحقوق والحريات^(٢).

ويستفيد من ضمانات الحقوق والحريات التي يقرها الدستور الاتحادي المكسيكي كل شخص يتواجد على الأراضي المكسيكية، حتى لو لم يكن من مواطني المكسيك أو حاملاً لجنسيتها، فيما عدا الحقوق المتصورة على المكسيكيين مثل حق تولي الوظائف العامة وحق التصويت وحق الترشيح للانتخابات، والحق في المسكن والحق في التعليم^(٣). ولما كانت الحقوق والحريات سالفة الذكر مقررة على مستوى الدستور الاتحادي، فإن معنى ذلك أن على الولايات الأعضاء في الإتحاد المكسيكي ضمان العمل بها وحمايتها بوسائل عديدة أهمها إدماجها في دساتيرها وقوانينها الداخلية وتبينة الآليات القضائية اللازمة لضمان تمتع الأفراد بها. وبصورة عامة – سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات- توجد وسائل وأجهزة عديدة لضمان ومراقبة حماية حقوق وحريات

(2) German Alfonso LOPEZ DAZA, "Constitutionnalisation et protection des droits sociaux en Amérique latine", pp 16-17.

<http://www.enefsyn.org/papers/w13/Paper%20by%20Prof.%20German%20Alfonso%20Lopez%20Daza.pdf>

(٩) Juana Marcus GUTIERREZ GONZALEZ "الولايات المتحدة المكسيكية"، الدراسة سابعة

الذكر، ص ٢٣.

(١٠) الدراسة سابعة الذكر، ص ٢٣

الأفراد في المكسيك. ومن أهم هذه الوسائل والأجهزة : نظام الرقابة على دستورية القوانين، الناس في حالة انتهاك ، و "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" المنصوص عليها بالمادة (١٠٢) من دستور الاتحاد ، وهي لجنة ذات طابع اتحادي ، ولها أسئلة على مستوى الولايات ، ثم دعوى ضمانات الحقوق^(١) .

(١١) الفقرة(ب) من المادة (١٠٢) من دستور الاتحاد المكسيكي

المبحث الثاني

صور دعوى ضمانات الحقوق والجهة المختصة بالفصل فيها .

لا تختص المحكمة الدستورية (محكمة العدل العليا) وحدها بالنظر في هذه الدعوى ، بل تشاركها في ذلك المحاكم الاتحادية الأخرى وفقاً لنظام توزيع الاختصاص بينهما والذي يفتح منهج الشعب والتعقيد غالباً .

ويرجع السبب في ذلك إلى الصعوبة في التعرف بدقة على أشكال دعوى ضمانات الحقوق في المكسيك دور التعرف على الجهات القضائية المختصة بالفصل فيها. ومن ثم فمن المنعين التطرق للحديث بشيء من الإيجاز عن التنظيم القضائي في هذه الدولة ، ولأشكال دعوى ضمانات الحقوق في هذا البلد ، في المطلبين التاليين:

المطلب الأول

نبذة عن التنظيم القضائي في المكسيك.

تعد المكسيك دولة اتحادية تتكون من ٣١ ولاية بالإضافة إلى "مدينة مكسيكو" التي تتميز بمركز قانوني خاص يميزها عن بقية الولايات ويُطلق عليها " المقاطعة الاتحادية " Distrito Federal ، وتعد المقاطعة الاتحادية عاصمة الإتحاد وبها توجد مقار السلطات الاتحادية.

ولما كانت دولة المكسيك دولة اتحادية فإبه يوجد تمايز بين السلطة القضائية - لكل ولاية عضو في الإتحاد من ناحية ، والسلطة القضائية لدولة الإتحاد من ناحية أخرى(١).

فعلى مستوى الولايات الأعضاء في الإتحاد، لكل ولاية عضو بالإتحاد المكسيكي سلطة قضائية خاصة بنا - إضافة إلى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية - تتكون من " محكمة عليا " تستقر على قمة النظام القضائي للولاية ويتم تعيين أعضائها بمقتضى قرار من برلمان الولاية

(١) لمزيد من التفاصيل حول السلطة القضائية الاتحادية وعلى مستوى الولايات في المكسيك ، راجع Jorge CARPIZO. "Le système Politico-constitutionnel du Mexique" <http://www.sre.gob.mx/francia/letut.htm>.

Juana Marcos Gutierrez Gonzalez ، أدراسة سألغة الذكر ، ص ١٣-١٤ .
وراجع كذلك المواد من (٩٤) ، والمواد من (١١٥) إلى (١٢٢) من الدستور الاتحادي المكسيكي

بناء على اقتراح من حاكم الولاية ، فضلاً عن المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية التي يتم تعيين أعضائها من قبل المحكمة العليا للولاية

وتُعد المحكمة العليا للولاية صاحبة القول الفصل فيما يتعلق بالمنازعات الجبائية والسياسات المدنية باعتبارها جهة طعن . ورغم ذلك يمكن الطعن في الأحكام النهائية الصادرة عنها أمام الدوائر الاستئنافية بالمحاكم الاتحادية ، من خلال رفع دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة Amparo Indirect الموجهة ضد الأحكام القضائية النهائية والتي تختص هذه المحاكم بالفصل فيما من حيث المبدأ ، وتشاركها المحكمة العليا في ذلك أحياناً ، نظراً لأن حماية الحقوق والحريات من حائل هذه الدعوى تُعد من المسائل الاتحادية التي لا يترك أمرها إلى محاكم الولايات ، حتى وإن كان عمل السلطة العامة الماس بالحقوق أو بالحريات صادراً عن سلطات الولايات .

أما على مستوى الاتحاد، فتمارس السلطة القضائية في الاتحاد عدة جهات على النحو التالي(١):

- محكمة العدل العليا Suprema Corte de la Justicia de la Nacion، وتتألف من أحد عشر عضواً ، يعين كل واحد منهم بقرار من مجلس الشيوخ الاتحادي على قائمة تضم ثلاثة مرشحين يعرضهم رئيس الولايات المتحدة المكسيكية ، ويتعين على المرشح الذي وقع عليه الاختيار أن يتقدم شخصياً إلى مجلس الشيوخ حيث تُجرى عليه عملية تصويت يفوز على أثرها بالمنصب متى حصل على موافقة ثلثي أعضاء المجلس البالغ عددهم (١٢٨) عضواً (٢) .
- محكمة الانتخابات Tribunal Electoral : وهي محكمة مستقلة في عملها طبقاً للدستور إلا أنها ملزمة برفع تقارير دورية إلى محكمة العدل العليا ، وتختص هذه المحكمة بالفصل في المنازعات الانتخابية

(١) المادة (٩٤) من دستور الاتحاد المكسيكي ، الصادر في عام ١٩١٧ .
- Jorge CARPIZO ، المرشح السابق ، ص ١٥-١٤ ، و Juana Marcos Gutierrez ، المرشح السابق ، ص ١٤-١٣ .
وراجع الفصل الرابع من الباب الثالث من دستور الاتحاد المكسيكي (المواد من ٩٤ إلى ١١٤) ، المحققين للحديث عن السلطة القضائية الاتحادية
(٢) Jorge Carpizo ، المرشح السابق ، ص ١٥-١٤ ، و Juana Marcos Gutierrez ، المرشح السابق ، ص ١٤-١٣

- المحاكم الاتحادية **Tribunals de la Federacion** : وتقولى المحاكم الاتحادية مهمة القضاء على مستوى الاتحاد المكسيكى بالنسبة للموضوعات ذات الصبغة الاتحادية.

- مجلس القضاء الأعلى : طبقاً للمادة (١٠٠) من دستور الاتحاد، يتألف هذا المجلس من سبعة أعضاء هم رئيس محكمة العدل العليا وستة أعضاء آخرين ، ويختص بالإشراف الإداري على الهيئات القضائية السابقة بغية ضمان حسن سير العدالة، غير أنه لا سلطان له على محكمة العدل العليا المستقلة بحكم الدستور وتحدد الإشارة إلى أن التعديل الدستوري الذي أجري في عام ١٩٩٤ كان سبب نشأة هذا المجلس

ولما كانت حماية الحقوق والحريات من أهم المسائل ذات الصبغة الاتحادية بحكم الدستور، فإن المحاكم الاتحادية ومحكمة العدل العليا هما صاحبتا الاحتصاص بالفصل في دعوى ضمانات الحقوق نظراً لأهمية حماية هذه الحقوق وتلك الحريات.

المطلب الثاني

صور دعوى ضمانات الحقوق .

تأخذ دعوى ضمانات الحقوق في المكسيك إحدى صورتين : أولهما " دعوى ضمانات الحقوق المباشرة " وثانيهما " دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة "

وتكون مهمة الفصل فيما موزعه بين المحاكم الاتحادية من ناحية ، ومحكمة العدل العليا من ناحية أخرى ، وفق الأسس والقواعد التي وضعها الدستور الاتحادي وقانون دعوى ضمانات الحقوق الصادر في ١٠ يناير ١٩٢٦ و الذي تم تعديله لعدة مرات جاء احدها بتعديل عام ٢٠٠١

و عليه نتناول في الفرع الأول دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة ، على أن نتناول في الفرع الثاني دعوى ضمانات الحقوق المباشرة ، وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول

دعوى ضمانّة الحقوق غير المباشرة.

نعرض في نقطتين متتاليتين لمفهوم دعوى ضمانّة الحقوق غير المباشرة ، ثم للفاصل المختص بالفصل فيما .

أولاً - مفهوم دعوى ضمانّة الحقوق غير المباشرة .

نظراً لأهمية هذه الدعوى التي تشبه دعوى النقص فقد تكفلت الفقرات من الثالثة وحتى السادسة من المادة (١٠٧) من دستور الإنحاد المكسيكي والفقرة الثالثة من المادة (١١٤) من قانون ١٠ يناير ١٩٣٦ المنظم لدعوى ضمانّة الحقوق تنظيم هذه الدعوى

وتوصف هذه الدعوى بغير المباشرة لأنها أقرب إلى الطعن بالنقض ، غير أن المحكمة المختصة بالفصل فيها تنظرها ليس فقط كفاصي قانون بل كفاصي وقائع أيضاً ، لدرجة أن بعض فقهاء المكسيك يطلقون عليها تسمية " دعوى ضمانّة الحقوق المرفوعة في صورة طعن بالنقض Amparo Casacion " (١) .

وتقبل دعوى ضمانّة الحقوق غير المباشرة ووفقاً للبند (أ) من الفقرة الثالثة من المادة (١٠٧) من الدستور الاتحادي - من قبل من صدر الحكم القضائي النهائي ضده وضد كل حكم من شأنه أن يضع حداً للدعوى ، ما لم يكن الحكم قابلاً للطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية . ويكون الحكم القضائي الخاضع لدعوى ضمانّة الحقوق غير المباشرة نهائياً ، إذا لم يكن خاضعاً لأي طريق من طرق الطعن من قبل المشرع ، أو كان من الجائز الطعن فيه إلا أنه استنفذ كافة طرق الطعن واستمر من صدر ضده يدعى أنه صدر معيباً من الناحية الشكلية أو من الناحية الموضوعية بصورة تمس أحد حقوقه الأساسية المنصوص عليها بالمواد التسع والعشرين الأولى من دستور الاتحاد (٢) .

وتوجه دعوى ضمانّة الحقوق غير المباشرة ضد الأحكام النهائية الصادرة من إحدى المحاكم العادية أو الإدارية أو محاكم العمل على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات ،

(١) Anna Ruth Herrera ، الدراسة سالفة الذكر ، ص ٨

(٢) راجع ما سبق بشأن هذه الحقوق بالمطلب الأول من هذا المسند.

على أن تُستثنى الأوامر القضائية التي لا توجه إلا عن طريق دعوى ضمانات الحقوق المباشرة التي تحصص لها التواوين والقرارات بقوانين والقرارات الإدارية(١) .

ويقوم الطعن في دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة على أساس أحد أمرين صدور الحكم موضوع الدعوى بالمخالفة لصوص الدستور المنظمة للحقوق الأساسية للأفراد من الناحية الموضوعية ، والآخر يمكن أن يقوم الطعن على أساس صدور الحكم موضوع الدعوى بناء على محاكمة لم تراعى فيها الضمانات الإجرائية لمن صدر الحكم ضده . بما يكون قد ترتب عليه التأثير في الحكم من الناحية الموضوعية بالطريقة التي تصر بحقوق رافع دعوى ضمانات الحقوق

وتُرفع دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة وفقاً لما ورد بالفقرة الرابعة من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد المكسيكي ضد الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية متى كان الضرر المترتب على الحكم يتعدى علاجه ، حتى لو أمكن الطعن في الحكم ذاته بإحدى طرق الطعن العادية ، حيث لا فائدة من أن يسلك المتضرر سبيلاً آخر لن يفضي إلى أية نتيجة في صالحه . بما يؤكد أن حكماً من هذا النوع يعد حكماً نهائياً ، لعدم جدوى الطعن من الناحية العملية ، ولذلك كان يستلزم إخضاعه لدعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة ، وتقتصر مهمة القاضي المختص بالفصل في هذه الدعوى على المفاضلة بين الطريقة الأفضل لإصلاح الضرر المترتب على الحكم موضوع هذه الدعوى .

أما في الحالات التي يحصل فيها المدعى - على إلغاء أحد القرارات الإدارية - على حكم وقتي بوقف تنفيذ القرار موضوع الدعوى لحين الفصل فيها من حيث الموضوع لترجيح فرصة إلغاء القرار المطعون فيه ، فيمكن لمن صدر لصالحه الحكم الوقتي الخيار بين الاستمرار في دعواه الأصلية أو اللجوء إلى دعوى ضمانات الحقوق ، إذا اتضح له أنها أفضل له مقارنةً بطرق الطعن الأخرى (٢) .

(١) راجع ما سبقي بهذا الخصوص عند الحديث عن دعوى ضمانات الحقوق المباشرة

(٢) الفقرة الرابعة من المادة (١٠٧) من الدستور الاتحادي

ثانياً - الاختصاص بنظر دعوى ضمانه الحقوق غير المباشرة .

يُنَاط بالدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية - من حيث المبدأ الفصل في دعاوى ضمانه الحقوق عبر المباشرة الموجبة ضد الأحكام القضائية النهائية الصادرة من محاكم الاتحاد أو من محاكم الولايات ، وتشاركها في هذا الاختصاص محكمة العدل العليا في ذلك أحياناً لكن بضوابط معينة .

أ - مبدأ اختصاص الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية:

استناداً إلى الفقرة الخامسة من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد المكسيكي ، والسادة (١١٤) من القانون التنظيمي الصادر في ١٠ يناير ١٩٣٦ ، تتولى الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية - باعتبارها قاضي أول وآخر درجة بالنسبة لها (١) - مهمة الفصل في دعاوى ضمانه الحقوق غير المباشرة وذلك وفق الضوابط الآتية :

١ - فيما يتعلق بالمسائل الإدارية : تختص الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية بالفصل في دعاوى ضمانه الحقوق الموجبة ضد الأحكام النهائية الصادرة عن المحاكم الإدارية أو العانية شريطة عدم إمكانية الفصل في طلبات المدعى بأي طريق من طرق الطعن العادية(٢) ..

٢ - فيما يتعلق بالمسائل الجنائية : تختص الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية بالفصل في دعاوى ضمانه الحقوق الموجبة ضد الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الاتحادية العادية أو العسكرية أو من المحاكم المدنية العامة(٣)

٣- فيما يتعلق بالمسائل المدنية : تختص الدوائر الاستئنافية بالفصل في دعاوى ضمانه الحقوق المرفوعة ضد الأحكام النهائية في المسائل المدنية ، أما بالنسبة للمسائل التجارية فإن الأحكام النهائية الصادرة فيها من المحاكم الاتحادية أو من محاكم الولايات تخضع لذات الحكم .

(١) تعتبر الدوائر الاستئنافية قاضي أول درجة بالنسبة لدعاوى ضمانه الحقوق غير المباشرة لأنها أول من يتلقى هذه الدعاوى للفصل فيها ، ثم إنها قاضي آخر درجة بالنسبة لذات الدعاوى لأن الحكم الصادر منها فيها يعد نهائياً ، لكنه بمثابة طعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية

(٢) البند "ب" من الفقرة الخامسة من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد المكسيكي

(٣) البند "أ" من الفقرة الخامسة من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد المكسيكي

كما تختص الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية في الأمور المتعلقة بالمسائل المدنية بالفصل في دعاوى ضمانات الحقوق الموجهة ضد الأحكام الصادرة في المنازعات المدنية التي يكون الاتحاد أحد أطرافها وتقام الدعوى في مثل هذه الحالة وفق طلب مقدم من أحد أطراف النزاع ، كما يمكن رفعها باسم الحكومة الاتحادية بعبء المحافظة على الحقوق المالية للاتحاد وحمايتها(١)

أما فيما يتعلق بمنازعات العمل . تفصل الدوائر في دعاوى ضمانات الحقوق السوجية ضد الأحكام النهائية الصادرة عن غرف التوفيق والتحكيم على المستويين الاتحادي والمحلي ، فصلاً عن الأحكام النهائية الصادرة من المحكمة .

خلاصة القول ، إن هذه الدعوى تنتمي إلى النوع غير المباشر من دعاوى ضمانات الحقوق ، أي أن المحتص بالفصل فيها هي الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية ، إلا عندما يكون موضوع الدعوى أمراً قضائياً إجرائياً ، حيث تنتمي الدعوى في هذه الحالة إلى دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة التي يشترك في الفصل فيها الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية والمحكمة العليا الاتحادية وفق نظام معين لتوزيع الاختصاص بينها (٢). كما أن دعوى ضمانات الحقوق هدفها مواجاة الأحكام القضائية الباتة الصادرة بالمخالفة للقواعد الدستورية المنظمة للحقوق وحرريات الأفراد

ب - اختصاص محكمة العدل العليا بالتدخل في بعض دعاوى ضمانات الحقوق غير المباشرة:
ترحد حالتان تتدخل فيهما محكمة العدل العليا محل الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية للفصل في بعض دعاوى ضمانات الحقوق غير المباشرة الموجهة ضد الأحكام القضائية النهائية الصادرة في المسائل الإدارية والتجارية والحانية والمدنية وفي المسائل الحاصصة للتحكيم هما :

(١) البند "ح" من الفقرة الحلمسة من المادة (١٠٧) من دستور الإسناد المكبي.
(٢) راجع ما سيأتي عند الحديث عن الناصر المحتص بالنص في دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة

الحالة الأولى - إذا كان الفصل يتطلب جهداً تفسيرياً خاصاً لنصوص الدستور الاتحادي. ويتم ذلك وفق مبادرة من هذه المحكمة لأن الفصل في المسألة يتطلب جهداً تفسيرياً خاصاً لنصوص الدستور مما لا ينحل في اختصاص أية محكمة سواها بمقتضى نصوص الدستور الاتحادي

وحال تدخلها بهذه الطريقة ، يتعين عليها أن تصدر أولاً قراراً يبين فيه أسباب تدخلها ، وإلا كان تدخلها باطلاً ويستطيع النائب العام الاتحادي والدائرة الاستئنافية الاتحادية ثلاثية التشكيل -المحتصة أصلاً بالفصل في الدعوى- الطعن عليه (١)

يبدو أن اعتراض النائب العام الاتحادي ومحكمة الاستئناف الاتحادية المختصة ليس فيه ما يمس استقلال المحكمة العليا الاتحادية ، لأنه لا يتم إلا في حالة تدخلها في المسألة دور إبداء أسباب هذا التدخل ، لوجود عيب إجرائي يحمله الدستور الاتحادي مانعاً من إتمام هذا التدخل ، أما في حالة صدور قرار من المحكمة العليا يبرر تدخلها ويذكر أسبابه ، فلا مَعَقَب عليها من أية جهة ، مهما كانت الأسباب التي ارتأتها لتبرير تدخلها للفصل في دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة

الحالة الثانية - وهي حالة عامة تمنح الحق لمحكمة العدل العليا بالتدخل للفصل في دعاوى ضمانات الحقوق غير المباشرة (الموجهة ضد الأحكام القضائية) والمباشرة (الموجبة ضد القوانين واللوائح والأعمال التشريعية الأخرى) . و تتعلق هذه الحالة بنص الفقرة الثالثة عشرة من المادة (١٠٧) من الدستور الاتحادي التي - بموجبها - نكتنى فيما الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل اتجاهات قضائية سببانية بمناسبة الفصل في دعوى ضمانات الحقوق غير المباشرة ،

وهي الحالة التي يصدر فيها - عن الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية - تفسيرات متناقضة بمناسبة الفصل في المنازعات التي (تحتمن بالفصل فيها) وفقاً للمانتين (١٠٣) و (١٠٧) من الدستور الاتحادي ، يتعين على محكمة العدل العليا الفصل في هذا التناقض عن طريق ترجيح توجه قضائي على آخر ، ويمكن إثارة هذا التناقض في الأحكام

(١) البند "د" من الفقرة الحامسة من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد المكسيكي

كالتالي ١ - بواسطة محكمة العدل العليا ذاتها . أو ٢ - بواسطة النائب العام الاتحادي ، أو ٣ - بواسطة الدوائر الاستئنافية ثلاثية التكوين ذاتها أو ٤ - بواسطة أطراف الدعوى ، وعلى أن تحتص الجمعية العمومية لسحكمة العدل العليا بالفعل في ترحيح أى اتجاه قضائى على احر و ذلك وفقا للفقرة الثالثة عشرة مألقة الذكر من المادة (١٠٢) من دستور الاتحاد .

الفرع الثانى

دعوى ضمانه الحقوق المباشرة .

يُعد النصل فى دعاوى ضمانه الحقوق المباشرة من صس الاحتصاصات المشتركة بين المحاكم الاتحادية (بدوائرها العادية والاستئنافية) من جهة ، ومحكمة العدل العليا من جهة أخرى ، وذلك وفق نظام معين لتوزيع هذا الاحتصاص الذى حددته بصوص الدستور الاتحادي وقانون دعوى ضمانه الحقوق ، وذلك على خلاف الدوائر الاستئنافية ثلاثية التكوين بالمحاكم الاتحادية التي تتمتع باحتصاص أصيل فى الفصل فى دعاوى ضمانه الحقوق غير المباشرة دون مشاركة محكمة العدل العليا فيه إلا فى أصبى الحدود .

وبناء على ذلك سوف نوصح مفهوم دعوى ضمانه الحقوق المباشرة ثم بيان أسس توزيع الاحتصاص بالفصل فيها وذلك على النحو التالى -
اولاً - مفهوم دعوى ضمانه الحقوق المباشرة .

هى تلك الدعوى التي يرفعها الأفراد مباشرة ضد كل ما يصدر من أعمال قانونية من جانب واحد ، فيما عدا الأحكام القضائية التي لا يمكن الطعن عليها إلا من خلال دعوى ضمانه الحقوق غير المباشرة ، ومن ثم يمكن أن يكون محل هذه الدعوى القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من سلطة التشريع الاتحادية أو المحلية . والقرارات الإدارية الصادرة عن الهيئات الإدارية على المستويين الاتحادي والمحلى بعض النظر عن موضوعها ومحال تطبيقها طالما استندت كنه طرق الطعن عليها .

ويرجع أساس دعوى ضمانه الحقوق المباشرة إلى الفقرة الأولى من المادة (١٠٣) مألقة الذكر من دستور الاتحاد المكسيكى ، وذلك بالنص على أن " تحتص المحاكم الاتحادية بالفصل فى المنازعات التالية " .

المنازعات الناتجة عن تطبيق القوانين والقرارات بقوانين ذات الصبغة الاتحادية أو المحلية الملمة بحقوق وحرريات الأفراد .

تم تولت المادة (١٠٧) من ذات الدستور وبموجب القانون المنظم لدعوى ضمانه الحقوق الصادر في ١٠ يناير ١٩٦٦ تنظيم جوانبها الإجرائية والتي تتمثل في أربع صور هي :-

١- دعوى ضمانه الحقوق الموجهة ضد القوانين **Amparo Contra Leyes** :

هذه الدعوى تجد سندها في نص الفقرة الأولى من المادة (١٠٣) من الدستور الاتحادي وتنظمها الفقرة السابعة والسبعون من الفقرة الثامنة من المادة (١٠٧) من ذات الدستور ، بالإضافة إلى الفقرة الأولى من المادة (١١٤) من قانون دعوى ضمانه الحقوق الصادر عام ١٩٦٦ ، والتي من خلالها يمكن للفرد الطعن في القوانين والقرارات بقوانين الصادرة عن المشرع الاتحادي أو عن شرعي الولايات اذا ارتأى ان فيها مساماً بحقوقه التي يكفلها الدستور .

ويمكن أن تحصص - لدعوى ضمانه الحقوق - القوانين وما يأخذ حكمها من أعمال تشريعية أخرى ، إما بمناسبة الفصل في دعوى ضمانه الحقوق المرنوعة ضد القرارات الإدارية - فعندما يتبين للمحكمة أن القرار الإداري موضوع الدعوى قد صدر امتداداً إلى قانون ينتج حقوق أو حريات الأفراد المعصوص عليها في المواد التسع والعشرين الأولى من دستور الاتحاد- وإما بصورة مباشرة و بعد دخول القانون في التطبيق إذا كان من شأنه التأثير سلباً في حقوق و حريات الأفراد (١)

٢- دعوى ضمانه الحقوق الموجهة ضد القرارات الإدارية **Amparo Administrativo** :

نظراً لعدم وجود نظام فعال للرقابة على مشروعية القرارات الإدارية في المكسيك ، حيث تتجلى شروط قبول دعوى الإلعاء بدرجة تعجز الأفراد عن اللجوء إليها ، بحيث لا يكون أمامهم سوى انتظلم الإداري واكتسبت دعوى ضمانه الحقوق أهمية بالغة لكن شروط تتمثل في ١ - أن يكون المدعي قد استفاد طرق الطعن العادية في القرار ، ٢ - أن يكون القرار ذاته مما

(١) Ana Ruth Herrera ، الدراسة سالفة الذكر ، ص ١٠

لا يجوز الطعن فيه بحسب القانون . ويستوى في ذلك أن يكون القرار صادراً عن السلطة الإدارية الاتحادية أو عن السلطة الإدارية لإحدى الولايات الأعضاء في الاتحاد(١).

ومن حائل هذه الدعوى ، يقول القاصي - المختص بالفصل فيها - فحص مسروعة القرار للوقوف على مدى توافقه مع القواعد الدستورية المنظمة للحقوق والحريات على وجه الخصوص والتي تضمنتها المواد التسع والعشرون الأولى من دستور الاتحاد المكسيكي ، بحيث يصبح القرار غير دستوري إذا كان ينتهك أحكام الدستور بصورة مباشرة ، أو إذا صدر استناداً إلى قانون غير دستوري (٢) ، مع الأخذ في الاعتبار أن محكمة العدل العليا هي الموطوب بها الفصل في مدى دستورية القرارات الإدارية - بمناسبة الفصل في دعوى ضمانات الحقوق المعاشرة - كما سترى بمناسبة الحديث عن قواعد توزيع الاختصاص بالفصل في هذه الدعوى بين المحاكم الاتحادية .

٣ - دعوى ضمانات الحقوق في المسائل الزراعية Amparo Agrario :

بدأ العمل بهذه الدعوى منذ تعديل الدستور الاتحادي في عام ١٩٦٢ . وتولت الفقرة النهائية من المادة (١٠٧) من هذا الدستور والمادة (٢١٢) من القانون الحاص بدعوى ضمانات الحقوق تنظيم هذه الدعوى (٣) .

اكتسبت هذه الدعوى أهمية قصوى في النظام القضائي المكسيكي . نظراً لارتباط هذه الدعوى بنظام ملكية الأرض الزراعية المعمول به منذ رس تعيد في هذا البلد . ويبنى هذا النظام على أساس تقسيم الأراضي الزراعية الى ساحات معينة مملوكة ملكية مشتركة لمجموعات من الفلاحين ، بحيث تصحح غير قابلة للتقسيم أو البيع أو التنازل. وقد حل هذا النظام بديلاً لنظام الإقطاع الزراعي الذي كان سائداً خلال فترة الاستعمار الإسباني(٤) وعلى الرغم من تعديل الدستور المكسيكي في عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ للخروج على بعض منتصبات

(١) راجع في ذلك

(A.) Gonzalezcosio. "Le contentieux administrative au Mexique", Revue Internationale de droit compare, 1981, pp. 805-808

• Fidel Guevara Sato ، الدراسة سالفة الذكر ، ص ٤٣-٤٤ .

(٢) Ana Ruth Herrera ، الدراسة سالفة الذكر ، ص ١٠ .

(٣) المرجع السابق ذات الصفحة

(٤) راجع المادة "٢٧" من دستور الاتحاد المكسيكي

هذا النظام . خصوصاً عن طريق السماح للفلاحين بالتصرف في هذه الأراضي ، إلا أن الكثير من صور الملكية الجماعية للأراضي الزراعية مارالت موحدة حتى الآن (١) .

وتستفيد الملكية الجماعية للأراضي الزراعية ، وما يرتبط بها من حقوق أخرى في المياه والطرق والكأ وما إلى ذلك من نظام دعوى ضمانات الحقوق الذي يهدف إلى تمكين الفلاحين من التصدي لقرارات السلطة العامة الاتحادية أو المحلية التي استنفدت طرق الطعن فيها ، ومن شأنها المساس بمكتسباتهم الاجتماعية المتمثلة في ملكيتهم الجماعية للأراضي الزراعية ، وما يفرغ عنها من حقوق أخرى ، وتعامل هذه القرارات معاملة القرارات الإدارية الماسة بالحقوق والحريات التي تتخدها السلطات الاتحادية أو المحلية والتي تخضع لدعوى ضمانات الحقوق المباشرة عملاً بالفقرة الأولى من المادة (١٠٣) سالفة الذكر من دستور الاتحاد المكسيكي

: - دعوى ضمانات الحقوق الموجهة ضد قرارات الحجز التعسفي للأشخاص Aniparo
: Habeas Corpus

توجه هذه الدعوى ضد كل ما يصدر عن السلطات الاتحادية أو سلطات الولايات من قرارات تستهدف توقيف وحجز الأشخاص ، بما في ذلك الأوامر القضائية التي تصدرها سلطات التحقيق القضائية طبقاً لنص الفترة الثالثة من المادة الخامسة من قانون دعوى ضمانات الحقوق ، وذلك في الحالات التي تطول فيها فترة احتجاز الشخص دون مبرر معقول من وجية بظنره ، وفي مثل هذه الحالات ، يمكن تحريك هذه الدعوى من قبل الفرد المتضرر من قرار الحجر أو من قبل ذويه أو ممثله القانوني أمام القاضي المختص بغية الحصول على حكم بإطلاق سراحه أو بالحصول من الجبة التي احتجزته على ما يبرر الاستمرار في احتجازه(٢)

(١) لمزيد من التناصيل حول نظام الملكية الزراعية في المكسيك ، راجع (A.) Delrey et (A.) Quesnel. "Les Lois agraires de 1917 et de 1992 au Mexique" Colloque international "Les Frontières de la question fonciere-At the frontier of land issues". Montpellier. 2006

(٢) Retwird (The leader of réfugié decision support) "Le recours en amparó et sa mise en application dan le systeme judiciaire mexicain." P. 2.

ثانياً - اسس توزيع الاختصاص بالفصل في دعوى ضمانات الحقوق المباشرة بين المحاكم الاتحادية ومحكمة العدل العليا .

من المعلوم ان المشرع الاتحادي في المكسيك قد اناط الاختصاص بالفصل في دعاوى ضمانات الحقوق غير المباشرة المرفوعة ضد الأحكام القضائية النائية إلى الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية التي تختص بالفصل فيها باعتبارها قاضي أول وآخر درجة ولا تشاركها محكمة العدل العليا في ذلك إلا على سبيل الاستثناء وفي حالات محددة .

أما الاختصاص بالفصل في دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة المرفوعة ضد القوانين والقرارات بقوانين والقرارات الإدارية فهو مقسم بين المحاكم الاتحادية بدوائرها العادية والاستئنافية من ناحية وسحكمة العدل العليا من ناحية أخرى ، وذلك على النحو التالي:

أ - محاكم المقاطعات الاتحادية:

تعتبر هذه المحاكم قاضي أول درجة بالنسبة لدعوى ضمانات الحقوق المباشرة لأنها من المسائل ذات الطبيعة الاتحادية ، وتختص هذه المحاكم أيضاً بالفصل في المنازعات ذات الصفة الاتحادية بمختلف صورها ، ومنها دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة الموجبة ضد القوانين والقرارات بقوانين والقرارات الإدارية ذات الصفة الاتحادية أو المحلية المنطوية على المساس بحقوق وحريات الأفراد (١) .

وتخضع الأحكام الصادرة من هذه المحاكم في دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة لإعادة النظر بواسطة الدوائر الاستئنافية ذات التشكيل الثلاثي بالمحاكم الاتحادية أو بواسطة محكمة العدل العليا ، كما سنرى فيما بعد .

(١) راجع ما سبق بشأن هذه المحاكم عند الحديث عن تشكيل السلطة القضائية الاتحادية في المكسيك

ب - اختصاص الدوائر الاستئنافية ومحكمة العدل العليا بإعادة النظر في الأحكام الصادرة من محكمة المقاطعات الاتحادية في دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة :

تحض الأحكام الصادرة في دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة من محاكم المقاطعات الاتحادية لإعادة النظر بواسطة محكمة العدل العليا أو بواسطة الدوائر الاستئنافية ثلاثية التكوين بالمحاكم الاتحادية (١) ، على حسب الأحوال .

ويلاحظ أن لمحكمة العدل العليا دور مؤثر في هذا المجال ، بطراً لأن الفصل في هذه الدعاوى غالباً ما يطرح مسألة بحث مدى دستورية القانون أو القرار بقانون أو القرار الإداري موضوع الدعوى أو يتطلب إجراء تسيير متعمق لنصوص الدستور الاتحادي ، وهذه من الأمور التي تختص بها محكمة العدل العليا دون سواها وفقاً للدستور الاتحادي ، خصوصاً بعد تعديل هذا الدستور في عام ١٩٨٨ (٢) .

وتختص محكمة العدل العليا بالفصل في دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة في مجموعة من الحالات أوردتها المادة (١٠٧) من دستور الإتحاد المكسيكي وهي :

الحالة الأولى - تتدخل محكمة العدل العليا بموجب طلب من إحدى محاكم المقاطعات - إذا رأيت هذه الأخيرة - بمناسبة الفصل في دعوى ضمانات الحقوق المباشرة - التي تنظرها باعتبارها قاضي أول درجة ، أن "العمل القانوني" الخاضع لرقابتها يحالف أحكام دستور الإتحاد و يتمثل العمل القانوني في حكم البند "٣" من الفقرة الثامنة من المادة (١٠٧) من دستور الإتحاد في أحد الأعمال الآتية .

- أحد القوانين الصادرة عن البرلمان الاتحادي أو عن برلمانات الولايات الأعضاء في الإتحاد
- إحدى المعاهدات الدولية .
- إحدى لوائح تنفيذ القوانين الاتحادية الصادرة عن رئيس الإتحاد استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة (٨٩) من دستور الإتحاد .

(١) سبق وعرضنا لمحاكم الاستئناف الاتحادية ونحن بصدد الحديث عن تشكيل السلطة القضائية الاتحادية في المكسيك ، ونشأ أن عددها ٢٩٠ محكمة مورعته على ٢٩ دائرة قضائية تشمل كامل التراب المكسيكي

(٢) Jorge Carpizo ، النظام السياسي والدستوري للمكسيك ، الدراسة سالفة الذكر ، ص ٨ .

- إحدى اللوائح الصادرة عن حكام الولايات أو عن حاكم المقاطعة الاتحادية (مدينة مكسيكو عاصمة الاتحاد) .

وهنا تتصدى محكمة العدل العليا للفصل في دعوى ضمانه الحقوق باعتبارها قاصى دستورية القوانين ، وتكون بذلك قد حلت محل الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل المختصة أصلاً بالفصل في هذه المسألة .

الحالة الثانية - وتتعلق بحلول محكمة العدل العليا محل الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل لإعادة النظر في الأحكام التى تصدرها محاكم المقاطعات الاتحادية . باعتبارها محاكم أول درجة في دعاوى ضمانه الحقوق المباشرة القائمة على انتهاكات حقوق الأفراد جراء صدور قوانين أو لوائح اتحادية أو محلية بالمخالفة لقواعد توزيع الاختصاصات الدستورية بين الاتحاد الاتحادي والولايات الأعضاء فيه حسبما نص عليها البند "ب" من الفقرة الثامنة من المادة (٧) من دستور الاتحاد .

وكما هو معلوم من قبل فإن المحاكم الاتحادية تتكفل بمنهمة الفصل في المنازعات الناتجة عن انتهاك القوانين الاتحادية أو المحلية لقواعد توزيع الاختصاص بين السلطة الاتحادية وسلطات الولايات وذلك وفقاً للقرنين الثابته والثالثة من المادة (١٠٣) من دستور الاتحاد واللتين قامتا بالفاء هذه المهمة على عاتقها (١) .

الحالة الثالثة - تحتص محكمة العدل العليا بمتضى بعض الفقرة التاسعة من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد بإعادة النظر فى الأحكام التى تصدرها الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية باعتبارها قاصى آخر درجة فى دعاوى ضمانه الحقوق المباشرة التى سبق وأن رفعت أمامها على سبيل الطعن فى الأحكام الصادرة فى ذات الموضوع عن محاكم المقاطعات باعتبارها محاكم أول درجة ، ويكون تدخل محكمة العدل العليا على هذا النحو ، فى الترمسين الآتيين :

الفرض الأول - عندما يكون عند الفصل فى دستورية التشريع الخاص للرقابة فى النزاع بشكل كامل من خلال إحدى الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية يستلزم

(١) راجع ما سبق بمسألة الحديث عن تشكيل السلطة القضائية الاتحادية فى المكسيك.

الفصل في دستورية التشريع الخاضع للرقابة ، وهنا تكون الكلمة الأخيرة لمحكمة العدل العليا .

الفرض الثاني - عندما يتطلب حسم النزاع بصورة كاملة بواسطة إحدى الدوائر الاستئنافية ثلاثية التشكيل بالمحاكم الاتحادية تفسيراً مباشراً ومتعمقاً لأحد مبادئ الدستور ، بما قد يترتب على ذلك من اعتماد معيار تفسير جديد يسمح بفهم أفضل للنص الدستوري ، وهنا أيضاً تكون الكلمة الأخيرة لمحكمة العدل العليا .

ويقتصر تدخل المحكمة العليا في الفرضين السابقين على حسم مسألة الدستورية أو تفسير النص الدستوري ، بما يساعد في اكتمال حسم النزاع في دعوى ضمانات الحقوق ، أما حوائب المشروعية الإدارية ، فيما لو كانت القاعدة الخاضعة للرقابة إحدى اللوائح الإدارية فتقسمها الدائرة الاستئنافية ثلاثية التشكيل المختصة أصلاً بالنصل في الدعوى .

ومنذ عام ١٩٨٨ م بموجب تعديل المادة ١٠٧ من دستور الاتحاد تبدو المحكمة العليا الاتحادية كقاضي دستورية القوانين بالمعنى الدقيق للكلمة ، وذلك عن طريق دعوى ضمانات الحقوق المباشرة ، حيث لم يعد بإمكان المحاكم الاتحادية ثلاثية التشكيل مراقبة دستورية القوانين بمناسبة الفصل في هذه الدعوى ، كما كان الأمر قبل عام ١٩٨٨ وأصبح عملياً يقتصر على بحث مدى انتهاك العمل الخاضع لرقابته لحقوق رافع الدعوى ، وعلى الأكثر مراقبة مدى مشروعية القرارات الإدارية ، أما المحكمة العليا فقد أصبحت الجهة الوحيدة تقريباً المحولة بتفسير الدستور الاتحادي ومراعاة احترامه من قبل الفواعد القانونية الدنيا (١) .

الحالة الرابعة - هي حالة مشتركة بين دعاوى ضمانات الحقوق المباشرة ودعاوى ضمانات الحقوق غير المباشرة . ومن خلالها تتدخل محكمة العدل العليا لحسم الخلاف بين الاتجاهات القضائية المتعارضة للدوائر الاستئنافية الاتحادية ثلاثية التشكيل بمناسبة الفصل في دعاوى ضمانات الحقوق وفقاً لما ورد بالفقرة الثالثة عشرة من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد الاتحادي (٢) .

(١) راجع CARPIZO ، النظام السياسي للمكسيك ، الدراسة سالعة الذكر ، ص ٨٠٧ .
(٢) راجع ما سبق بهذا الخصوص عند الحديث عن حالات تدخل محكمة العدل العليا للفصل في دعاوى ضمانات الحقوق غير المباشرة

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المكسيكي قد أضعف العديد من خصائص الدعوى الشخصية على دعوى ضمانات الحقوق ، وفقاً للفترة الثانية من المادة (١٠٧) من الدستور المكسيكي ، للحكم الصادر في هذه الدعوى أثر نسبي فقط ، بحيث لا يستفيد منه إلا رافعها ، كما يحظر على القاضي المختص بالفصل فيها أن يوسع من نطاقها عن طريق إثارة ما لم يطلبه صاحب الشأن من وجوه أخرى لعدم مشروعيتها أو عدم دستورية العمل الخاضع للرقابة في إطار دعوى ضمانات الحقوق المباشرة الموجهة ضد القوانين والقرارات بقوانين والقرارات الإدارية . وبما عدا ذلك يمكن للقاضي أن يساعد رافع الدعوى في صياغة حججه القابلية لتكرار أكثر تعبيراً عن المطلوب .

أما فيما يتعلق بضمانات تنفيذ الحكم الصادر في دعوى ضمانات الحقوق ، فهي كثيرة وفاعلة . وقد توسعت في عرصها الفترات "١١" ، "١٥" ، "١٦" ، "١٧" من المادة (١٠٧) من دستور الاتحاد المكسيكي ، ومن أهم هذه الضمانات أن النائب العام الاتحادي يعد طرفاً في هذه الدعوى ومعنياً بتنفيذ الحكم الصادر فيها ، كما أن الدستور قد نص على العزل من الوظيفة والحضوع للمحاكمة الجنائية لكل من امتنع عن تنفيذ الحكم الصادر في دعوى ضمانات الحقوق (١) .

وقد انتشرت دعوى ضمانات الحقوق في معظم دول أمريكا اللاتينية ، ومن هذه الدول (كولومبيا ، والأرجنتين ، وهولندا ، وكوستاريكا ، وبنما ، والبيرو ، وشيلي

(١) راجع الفترات "١١" ، "١٥" ، "١٦" ، "١٧" من المادة "١٠٧" من دستور الاتحاد المكسيكي

الفصل الثاني

النظام القانوني للدعوي الدستورية الفردية وأهم تطبيقاتها الحالية .

تمهيد وتقسيم :-

تعتبر الدعوي الدستورية الفردية بمثابة الامتداد لدعوي صماتة الحقوق التي نشأت كما رأينا من قبل في المكسيك في عام ١٨٤٦ ، والدعوي الدستورية الفردية هي أداة الأفراد المباشرة في الرقابة على دستورية القوانين الملسة بحقوقهم الدستورية من قبل تشريع أو لائحة أو حكم قضائي أو قرار إداري . بشرط أن يكون الفرد قد استنفد كل الوسائل اللازمة لحماية حقه أمام القضاء العادي ، وهذه الرقابة معمول بها في النظام الأنجلو أمريكي ويسمي (Hobea corpus) (١) .

ويتميز هذا النوع من الرقابة بأن المدعى يستطيع وضع قضيته الموضوعة أمام المحكمة الدستورية مباشرة دون وسيط ، وأن هذه الرقابة تحول دون حدوث انتهاك للحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وإذا ما حدث يجوز للأفراد الطعن في دستورية التشريعات مباشرة من ناحية ، والأحكام القضائية والقرارات الإدارية الساسة بحقوقهم من ناحية أخرى ، كما تتميز بكفالة حقوق الأفراد وحرياتهم إذا كانت تستند صراحةً إلي نص دستوري ، أو إذا كانت مستخلصة بطريق غير مباشر من المبادئ الدستورية أو القانونية (٢) .

وفي الحقيقة إن الحديث عن التطور الذي وصل إليه دور القضاء الدستوري المقارن في حماية الحقوق والحريات الفردية ، يقتضى منا الوقوف بداية علي وسائل القضاء الدستوري لتحقيق تلك الحماية ، لكنها هنا سنوقف عند وسيلة واحدة من تلك الوسائل وهي غير مالوفة في كافة النظم الدستورية التي أخذت بحماية الحقوق والحريات الفردية عن طريق القضاء الدستوري ، هذه الوسيلة هي الدعوي الدستورية الفردية *Recurso de Amparo* (٣) Constitucional

(١) د. إبراهيم محمود النبيدي ، صور الرقابة الدستورية وحقوق الإنسان ، أكاديمية مبارك للأمن ، مجلة الدراسات العليا ، العدد العشرون - يناير ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٩!

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٣٠

(٣) وصول الأفراد إلى القضاء الدستوري يعني مختلف الآليات المتنوعة التي تسمح بعرض انتهاكات حقوق الأفراد التي يكفلها الدستور أمام المحكمة الدستورية أو الهيئات المشابهة . وتكون الآليات الوصول مباشرة أو غير مباشرة ويشير الوصول غير المباشر إلى الآليات التي ترفع بواسطتها اعتراضات الأفراد إلى المحكمة الدستورية للنظر فيها ، عبر هيئة وسيطة . ويشير الوصول المباشر إلى الوسائل

لذا سنتناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : النظام القانوني للدعوي الدستورية الفردية .

المبحث الثاني : أهم التطبيقات الحالية للدعوي الدستورية الفردية.

المبحث الثالث : مدى الحاجة إلى العمل بها في مصر.

القانونية المتنوعة التي يمكن من خلالها للأفراد أن يرفعوا شكوى بصدده شخصية إلى المحكمة الدستورية ، أي من دون تدخل طرف ثالث راجع

European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission), 17-18th December 2010. A Study on Individuals' Attempts to Reach Constitutional Justice.

p 7.

المبحث الأول

النظام القانوني للدعوي الدستورية الفردية لحماية الحقوق والحريات الأساسية .

تُشكل الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية أحد المحاور الهامة في الدراسات الدستورية ، ولذا فقد اُرتداد الاهتمام بها ومنذ منتصف القرن العشرين بحيث كرس المشرع الدستوري ومن ثم القضاء الدستوري جهوده في إرساء وسائل ومكانات حقيقية لتفعيل تلك الحماية ، إضافة إلى النص الصريح عليها في الوثائق الدستورية والأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وتُشكل الدعوي الدستورية الفردية أو الطعون المباشرة إحدى هذه المكانات وبطراً لأهمية هذه الدعوي وعدم ترسخها في النظم العربية بصورتها المعهودة في النظم الدستورية العربية ، لذا سأسعى إلى إلقاء الضوء على الملامح الأساسية لهذه المكانة الدستورية من حيث ماهيتها وطبيعتها القانونية وكذلك نظامها القانوني لمحاولة ترسيخها في الفكر الدستوري المصري . وفي ضوء ذلك سوف تقسم هذا المبحث إلى مطلبين علي النحو التالي . -

المطلب الأول : ماهية الدعوي الدستورية الفردية وعناصرها .

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للدعوي الدستورية الفردية ، وأثر الحكم الصادر فيها .

المطلب الأول

ماهية الدعوي الدستورية الفردية وعناصرها.

نتناول بالدراسة في هذا المطلب المقصود بالدعوي القضائية بوجه عام، ثم نتبع ذلك بالحدوث عن ماهية الدعوي الدستورية الفردية والعناصر التي تقوم عليها ، وذلك في ثلاثة فروع متتالية

الفرع الأول

المقصود بالدعوي القضائية.

لم يتفق فقهاء القلوب علي تعريف واحد للدعوي القضائية ، حيث نجد منهم من عرفها بالنظر إلى طبيعة الحق التي تحميها ، وللاثار المترتبة عليها ، ومنهم من عرفها بالنظر إليها بصورة مجردة (١).

ومن التعريفات التشريعية للدعوي ما نصت عليه مجلة الأحكام العدلية الفلسطينية بقولها "الدعوي هي طلب أحد حقه من آخر في حضور الحاكم ، ويقال للطالب المدعي وللملتزم منه المدعي عليه" (٢).

أما الفقه القديم والذي كان يدمج بين الحق في الدعوي والحق الموضوعي الذي تحميه فقد عرفها بأنها "حق الشخص في المطالبة أمام القضاء بكل ما يملكه أو يكون واجب الأداء له" (٣).

وعلي خلاف ذلك اتجه الفقه الحديث ، حيث فرق ما بين الحق في الدعوي ، والحق الموضوعي الذي تحميه ، باعتبار أن حق اللجوء للقضاء من الحقوق المكفولة لكافة الأفراد بحيث لا يجوز التنازل عنه ، كما لا يسقط بالتقادم ، وهو ما يختلف عن الحق في الدعوي المتردد لشخص معين وقع اعتداء علي حقه بشكل يبرر الحماية القضائية ، وبالتالي فهو ينقضي بالتقادم ، ويجوز التنازل عنه (٤). وبذلك نجد أن أصحاب هذا الاتجاه عرفوا الدعوي القضائية

(١) د مصطفى عبدالحميد عياد شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية ، الكتاب الأول ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦٤

(٢) راجع المادة (١٧١٣) من مجلة الأحكام العدلية الفلسطينية لسنة ١٢٩٣ هجرية .

(٣) د مصطفى عبدالحميد عياد شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

(٤) د أحمد هندي أصول المحاكمات المدنية والتجارية ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، سنة ١٩٨٩ ، ص ١٤٤ .

بأنها "حق أو سلطة خولها القانون لمصاحب الحق لأجل حماية هذا الحق أو حماية مصالحه المشروعة عن طريق القضاء"^(١).

وهناك اتجاه فقهي آخر حاول أن يجمع ما بين الاتجاهين السابقين فنحده عرفها بأنها "سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق أو حمايته"^(٢).

وسيل إلى رأي آخر من الفقه يري أن للدعوي مفهومين ، الأول مفهوم موضوعي ، والثاني منلول إجرائي^(٣)

فالمفهوم الموضوعي للدعوي ينظر إلي ماهيتها وطبيعتها القانونية من حيث كونها وسيلة قانونية لحماية الحق ، فهي رخصة من المشرع لصاحب الحق بمتناضيها يستطيع أن يطالب بالحق الذي يدعيه أمام القضاء .

أما المدلول الإجرائي للدعوي القضائية ، فيعني الطلب الذي يتقدم به صاحب الحق إلى القضاء للمطالبة بحقه عبر إجراءات معينة نظمها له المشرع .

وبتطبيق التعريف الأخير للدعوي القضائية على مفهوم الدعوي الدستورية نستطيع القول بأنها "رخصة منحها المشرع للأشخاص الطبيعية ، والهيئات القضائية لحماية حقوقهم المنتيكة بمخالفة سلطات الدولة لمصوص الدستور وذلك عبر الوسائل والإجراءات المحددة قانوناً .

كذلك يدخل ضمن مفهوم الدعوي الدستورية بأنها الوسيلة التي تمكن الهيئات القضائية التي تنظر النزاع الموضوعي من أداء مهمتها في تطبيق النصوص القانونية الواجبة بحسب المرتبة التشريعية لها إذا ما ثبت لديها مخالفة إحدى سلطات الدولة ، ولا سيما التشريعية والتنفيذية لنصوص الدستور

(١) د.بنييل عمر اصول المرافعات المدنية والتجارية ، الضعة الأولى ، سنة ١٩٨٦م ، ص ٥ ، مشار إليه د مصطفى عبدالحميد عباد شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية ، المرجع السابق ، ص ٣٦٦

(٢) د احمد أبو الوفا المرافعات المدنية والتجارية ، مشاة المعارف للنشر ، الإسكندرية ، نون سنة بشر ، ص ١١٣

(٣) د عثمان أندكروزي الوجيز في شرح قانون اصول المحاكمات المدنية والتجارية ، رقم ٢ لسنة ٢٠٠١م ، الجزء الأول ، دون دار نشر ، سنة ٢٠٠٢م ، ص ١٣٨ .

الفرع الثاني

ماهية الدعوي الدستورية الفردية وشروطها.

تُعد الدعوي الدستورية الفردية من ابتداع المشرع الدستوري الألماني في أوروبا ، الذي تنبى الأخذ بها واعتبرها كمرحلة بيانية لتعزيز الحقوق والحريات الأساسية (١) .

وقد أقر بعض المشرعين الدستوريين أن للأفراد حق انتوحوه إلى المحاكم الدستورية مباشرة - وفق إجراءات مبسطة - بنوع من الدعاوي الدستورية يطلق عليها " الدعوي الدستورية الفردية " أو " دعوي صيانة الحقوق " كما يسميها البعض من أساتذة القانون الدستوري (١) ، العرص منها تحديداً المطالبة بحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية ودفع ما يصيبهم من أنفي سبب ما يصدر من السلطات العامة من الأعمال المادية والتشريعات العادية ، فضلاً عن القرارات الإدارية (الفردية أو اللانحوية) وكذلك الأحكام القضائية شريطة أن تكون هذه القرارات الإدارية والأحكام القضائية قد استنفدت طرق الطعن فيها وأصبحت نهائية وباتة ، بحيث يستحيل التشكيك فيها إلا بهذا الأسلوب الاستثنائي المسمى " الدعوي الدستورية الفردية " أو " دعوي ضمان الحقوق " ، وينصذ بها تلك المحكمة الدستورية التي يمحبا الدستور للأشخاص ذوي الصفة الطبيعية والمعنوية والتي بمقتصاد يستلعب ذوو المصلحة من الأفراد أو

(١)

- In Europe, the German Constitution of 1849 (*Paulskirchenverfassung*) was the first to explicitly provide for individual constitutional complaint in § 126 lit. g. However, it never entered into force. In Belgium, France and Switzerland, similar models were also discussed, but not implemented. In Austria in 1867, Article 3 lit. b *Staatsgrundgesetz über die Einrichtung eines Reichsgerichtes* introduced the competence of the *Reichsgericht* (the "empire court") to adjudicate citizens' complaints based on violations of their constitutionally guaranteed rights. The Supreme Court of Norway, in 1866, declared itself competent to control the constitutionality of laws and the *Marbury v. Madison* heritage was embraced by the Romanian Court of Cassation in 1912.

للمريد من المعلومات حول الطبيعة التاريخية للدعوي الدستورية الفردية راجع -

European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission), 17-18th December 2010. A Study on Individuals' Attempts to Reach Constitutional Justice, pp. 9-10

(١) د عبد احمد العنلول ، دعوي صيانة الحقوق في القانون الدستوري المقارن ، مرجع سابق ، ص ١٢ ، حيث بري سيانته ان اعطاء تسمية "دعوي ضمان الحقوق" ، هي تسمية تبدو لنا أكثر نغماً عن الهدف من هذه الدعوي وأستعمل في تشديد الحماية القضائية للحقوق والحريات الأساسية ، ولذلك اعتدناها كتسمية عربية لهذه الدعوي

غيرهم - بصمة الاحتياط (١) - اللجوء مباشرة إلى المحكمة الدستورية بدعوى يتضرر فيها من التصرفات والأعمال الصادرة عن السلطات العامة والتي تمثل انتهاكاً لحقوقه الأساسية ملتصماً منياً التخل من أجل حماية حته أو حريته التي تم انتهاكها سواء من جراء إصدار تبرع أو عمل قانوني من قبل السلطة التنفيذية أو عمل قضائي شريطة استنفاد كافة طرق التقاضي العادية أو غير العادية (٢) سواء كانت تلك الإجراءات أمام الهيئة التي صدر عنها العمل أو أمام الهيئات القضائية ذات الاحتصاص مع الإلتزام بالشروط والمدد التي حددت من قبل المشرع الدستوري. فإذا ما انتهت البيئة القضائية الموط بها الفصل في الشكوى إلي مخالفة هذا القانون أو هذه اللانحة للدستور فإنها تقصي بالغانيا

- شروط الدعوى الدستورية الفردية .

لكي لا ندع الباب مفتوحاً لأي شخص لأن يقدم طعناً بعدم دستورية قانون أو عمل قانوني معين مما يؤدي إلي إرباك عمل المحكمة الدستورية وعدم أداء عملها بالشكل المطلوب ، يجب أن تكون هناك مجموعة شروط تتوافر في الدعوى الدستورية الفردية وذلك لعدم حصول مثل هذا الإرباك (٣)، بحيث أن المحكمة لا تنظر في مثل هذه الدعوى ما لم تتوافر الشروط الآتية :-

(١) تسمى الاحتياطية وحوب استنفاد كافة التدابير الأخرى

Subsidiarity means that all other remedies must be exhausted.-

(٢) في الدول ذات الرقابة اللامركزية لا وجود لسرط الاستنفاد السابق ، وبالتالي يمكن للفرد الاعتراض علي حكم عام أو خاص ، على أساس انتهاكه للدستور وفي أي مرحلة من مراحل الإجراء وفي الحالات التي قد يلحق فيها انقيد بهذه القاعدة ضرراً للفرد متعذر التعويض عنه . لا بطلت عادة استنفاد وسائل الطعن كما في ألمانيا ، سويسرا ، أندريجان ، كرواتيا ، سلوفاكيا .

In states with diffuse review, there is no such precondition. An individual may challenge an individual or normative act on the grounds of a violation of the constitution at any stage of proceedings.

. In cases where adhering to this rule could cause an irreparable damage to the individual, exhaustion of remedies is usually not required (e.g. Azerbaijan, Croatia, the Czech Republic, Germany, Latvia, Montenegro, Slovakia).

راجع المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة فيديا) دراسة حول إمكانية وصول الأفراد إلي العدالة الدستورية ، مرجع سابق ، ص:٣

(٣) إذا كان هدف انقضاء الدستوري هو التحقق من مدى مطابق النصوص القانونية للدستور قدر الإمكان ، فإن المحكمة الدستورية ينبغي أن تكون ملزمة بنول جميع القضايا التي تعرض عليها قانوناً . وتصور إمكانية منح المحكمة سلطة تقديرية لرفض الطعون الدستورية التي يرفعها الأفراد لا يكون إلا بحجة تعادي وقوعها تحت عبء العمل المكتف . راجع : تقرير هلمت ستويندرجر ، مرجع سابق ، ص ٤٣

- ١ - وجود مصلحة للشخص المتضرر وهذه المصلحة هي دفع الضرر الواقع علي حق من حقوق المتضرر المصوص عليها دستورياً^(١) .
- ٢ - أن ترفع الدعوي ضد الأعمال القانونية النائية منها كانت الحية التي قامت بإصدارها ومعنى ذلك أن المتضرر لا يمكن أن يقدم طعناً بعدم دستورية قانون أو قرار وهو لم يزل في طور التكوين ، أي لم يشرع أو يصدر بعد^(٢) .
- ٣ - أن يحدد أجل لهذه الدعوي بحيث لا يمكن رفع الدعوي الدستورية الفردية بعد انتهاء هذا الأجل ، وقد حدد قانون المحكمة الدستورية الإنسانية أجلاً لهذه الدعوي يختلف بحسب طبيعة محل الدعوي فإذا كان محل الدعوي عملاً إدارياً فالأجلها هو (عشرون يوماً) من اكتساب العمل الصفة القطعية^(٣) ، أما أعمال السلطة التشريعية ذات الطبيعة غير التشريعية فأجلها (ثلاثة أشهر) من اكتسابها الصفة النهائية^(٤) .
- ٤ - أن تكون هناك إيجازه دستورية تتيح للأفراد الحق في اللجوء مباشرة إلي المحكمة الدستورية طالبن الحكم لهم بعدم دستورية الأعمال القانونية ، وغيرها من الأعمال الصادرة عن السلطات العامة ذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية التي أسيغ عليها الشرع الدستوري الحماية الدستورية ، وبالتالي لا يمكن الإخذ بهذا الأسلوب الاستثنائي إلا حيث تجبر النصوص الدستورية .

(١) موسوعة الأحكام مثالة مشورة علي الموقع الإلكتروني www.Mohamoon - kw.com
(٢) راجع ارهار صبر كاطم ، مزي صحت محسن ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد ١٠ ، المجلد الحامن ، ٢٠٠٩ ، الدعوي الدستورية الاحتياطية و دورها في حماية الحقوق والحريات الأساسية ، ص ٢٠٦ . والمفتاح علي الموقع الإلكتروني
<http://www.iasj.net/iasj?func=issueTOC&isId=3413&uiLanguage=en>

(٣) المادة ٤٣ / ٣ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الإنسانية .
(٤) المادة ٤٤ / ٢ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الإنسانية .

الفرع الثالث

العناصر التي تقوم عليها الدعوي الدستورية الفردية.

انطلاقاً من التعريف السابق للدعوي الدستورية الفردية ، يمكن تحديد العناصر التي تقوم عليها هذه الدعوي ، والتي تتمثل في الآتي .

أولاً - الدعوي الدستورية الفردية تعد مكنة دستورية لحماية الحقوق والحريات الأساسية (١) . وقتاً لذلك لا يستطيع أحد الأفراد أن يلجأ إلى المحكمة الدستورية طالباً الحكم بعدم دستورية نص قانوني إلا حيث تُجبر النصوص الدستورية هذا الطريق وبالتالي فلا يمكن الأخذ بهذا الأسلوب إذا لم ينص عليها المشرع الدستوري ، ويرجع ذلك إلى أن الاختصاصات أو الصلاحيات التي تمارسها السلطات العامة ينبغي أن تكون منصوصاً عليها ، ولا يمكن أن يكون هذا النص أذى مرتبة من النص الذي يعطى الاختصاص الذي بمقتضاه صدر العمل . ولما كانت السلطات الثلاث تمارس صلاحياتها على الأعمال الصادرة عنها بمقتضى قواعد دستورية ، وهي قواعد توزيع الاختصاص بين السلطات العامة ، أي أنها قواعد إسناد دستورية ، فيترتب على ذلك عدم قبول الدعوي إذا لم ينص عليها المشرع الدستوري ويتعين على المحكمة الدستورية رفضها ، ويحدد هذا النص أصحاب المصلحة أو الصفة في تحريك مثل هذه الدعوي (٢)

(١) توسع الدستور الألماني الصادر عام ١٩٤٩ ، عقب هزيمة النظام النازي في الحرب العالمية الثانية ، في تطبيقات الرقابة على دستورية القوانين ونسبوية الأعمال الصادرة عن السلطات العامة لتعيداً للقوانين ، ومنح للأفراد حق اللجوء مباشرة أمام المحكمة الدستورية الاتحادية للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الأساسية والطعن في دستورية القوانين ، والقرارات الإدارية ، والأحكام القضائية التي تنص عدواناً على هذه الحقوق والحريات الأساسية . بل إن القانون المسط للمحكمة الدستورية الاتحادية الصادر بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥١ يعطي للأفراد الحق في رفع دعوي أمام المحكمة بهدف إلزام السلطة التشريعية بإصدار قانون معين لوضع نص من نصوص الدستور موضع التقيد إذا كان هذا النص يُلزم المشرع بإصدار قانون لتطبيق أمر معين ، أو لكفالة ممارسة الأفراد لأحد الحقوق التي يقرها لهم الدستور . وتصدر المحكمة الدستورية الاتحادية في هذه الحالة حكماً بعدم دستورية امتناع السلطة التشريعية عن إصدار القانون الذي يوجب عليها الدستور إصداره . راجع د. يسري العصار ، المحصن الأولي للدعوي الدستورية في التعديل الجديد ، المحلة الدستورية ، العدد الخامس عشر ، السنة السابعة ، أبريل ٢٠٠٩ ، ص ٣٠ .

(٢) راجع في هذا الشأن د محمد فواد عبدالناصر ولاية المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية ، ٢٠٠٢ ، منشأة المعارف ، ص ٤١٦ .

ثانياً - الجهات التي حددها المشرع الدستوري لرفع الدعوي الدستورية الفردية .

تناهت موافق المشرع في الدول التي أخذت بالرقابة عن طريق الدعوي الدستورية الفردية في تحديد الحيات المحولة لتحريك تلك الدعوي أمام المحكمة الدستورية ، فنجد أن المشرع الأسباني للقانون الأساسي للمحكمة الدستورية قد سير بين الجهات التي يمكنها تحريك الدعوي حسب العمل محل الدعوي ، فنجده حول الأفراد أو الأشخاص المعنوية التي تدعي أن لها مصلحة مشروعة تم انتهاكها بموجب الأعمال البرلمانية غير التشريعية بالإضافة لذلك فانه حول المدافع عن الشعب Defensor del Pueblo ، ويعد هذا النظام (محامي الشعب) دليلاً علي اردهاز ونمو الديمقراطية في اسبانيا ، كما يعد أحد أهم الأجهزة للدفاع عن سيادة الدستور ومصالح الأفراد (١) ووزير الادعاء العام Ministerio Fiscal من أجل الدفاع عن الحقوق الأساسية المحمعة دستورياً (٢). هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حولت أطراف دعوي الموضوع التي صدر بها حكم نهائي ، بالإضافة للمدافع عن الشعب ، ووزير الادعاء العام فيما يحسن الطعن على الأعمال الإدارية ، وكذلك الأحكام القضائية (٣)

وقد عرفت المحكمة الدستورية البرتغالية هذا الاسلوب وفقاً لنص المادة ١/٢٨١ ويتولي مهمة الدعوي جهاز يماثل جهاز محامي الشعب في اسبانيا ، حيث يقدم الطعن الدستوري في القاعدة القانونية أي كان نوعها ، ويقوم هذا الجهاز بدور أكبر من الذي يقوم به محامي الشعب في اسبانيا ، ذلك لأن الخيار هو الذي يتولي الطعن دون الأفراد ، كما هو الحال في اسبانيا بالإضافة إلى جوار اللجوء إلى المحكمة الدستورية في حالة امتناع المشرع عن اتخاذ الوسائل التشريعية لتنعيد قواعد الدستور (١/٢٨٢) من الدستور البرتغالي (٤).

(١) P.Bon:La Justice constitutionnelle au Portugal. Economica. 1989-p 84. autres , op. cit., p 84.

(٢) المادة ١/١٤٦ من قانون المحكمة الدستورية الأسبانية ، وهذا ما اكدته المحكمة في عدة أحكام منها: الحكم ١٩٨٣/١٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥ والحكم ١٩٨٣/٥٣ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ ، حيث أصاغت الانحصاص المعنوية بالرغم من عدم إشارة المادة لذلك ، والحكم ١٩٩١/٨١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢ اكدت حق الكتل البرلمانية ، والحكم ١٩٩٤/١٥٨ بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٢ حيث اكدت حق وزير الادعاء العام المادة ١/٤٤ب من قانون المحكمة الدستورية الأسبانية وكذلك الاحكام الدستورية ١٩٨٢/٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ والحكم ١٩٨٤/١٠٦ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١١

(٣) P.Bon: op cit.,p 64

أما المشرع الدستوري التساوي فقد أجاز للأفراد الطعن ضد الأعمال الإدارية والأحكام القضائية النيابية بسبب عدم المشروعية سواء لمخالفتها لحق يحميه الدستور ، أو بسبب تطبيق نظام محالف للقانون ، أو قانون محالف للدستور ، أو معاهدة لا تتفق مع القانون ، وذلك بعد استفاد كافة طرق الطعن العادي استناداً لنص المادة ٤٤ : ١/١ من الدستور التساوي (١) ، أما في ألمانيا فإن المشرع الدستوري قد منح هذا الحق للأفراد للطعن بمشروعية القرارات الصادرة عن السلطات العامة بما فيها السلطة القضائية الفيدرالية والمحلية إذا أدت لانتهاك الحقوق والحريات الأساسية أو أحد الحقوق المشار إليها بموجب المادة ٤/٩٢ من الدستور الفيدرالي الألماني بما فيها أعمال السلطة القضائية الفيدرالية والمحلية (٢) . بينما في سويسرا يمكن ذلك ضد أعمال السلطات المحلية في المقاطعات فقط .

وفي جمهورية التشيك يمكن لأي شخص طبيعي أو اعتباري التقدم بدعوى أمام المحكمة الدستورية بحجة انتهاك حقوقه الأساسية المكفولة بالدستور أو في معاهدة دولية بشأن حقوق الإنسان . وفي هذا الإطار ، يمكنه أن يطلب إلغاء نصوص تشريعية أو تعليمية أدنى تطبيقها إلى الوضع الذي دعا إلى رفع الدعوى الدستورية . ونمازس الدعوى الدستورية الفردية بعد استفاد سبل الادعاء لدي الهيئات الأخرى (م ١/٧٩ من الدستور) (٣) .

أما في مصر فإنه يمكن الحديث عن الدعوى الدستورية الفردية في طلبات الفصل في تنازع الاختصاص (٤) بين هيئات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي مع تمك كل منها باختصاصها ، وكذلك حالات طلبات الفصل في النزاع استناداً لتنفيذ حكمين نهائين

(١) د أحمد فتحى سرور ، ٢٠٠٠ . المرجع السابق ، ص (١٨٩) .

(٢) احمد فتحى سرور ، ٢٠٠٠ . المرجع السابق ، ص (١٨٩) .

(٣) راجع .

Decisions of constitutional courts and equivalent bodies and their execution • Report adopted by the Commission at its 46 th plenary meeting (Venice 9-10 March 2001) p. 6.

ولمناح علي الموقع الإلكتروني

www.Venice.Coe.Int/ web Forms / documents /cdl- inf (2001) 009. aspx.

(٤) تنازع الاختصاص هو الخلاف بين جهتين قضائيتين بشأن اختصاصهما بنظر دعوي معينة ، وتنازع الاختصاص قد يكون ايجابياً اذا قررت جهتان قضائيتين اختصاصهما نهائياً بنظر دعوي معينة . وقد يكون سلبياً إذا قررت جهتان قضائيتان عدم اختصاصهما بنظر دعوي و يكون الاختصاص محصوراً بينهما راجع . د . أحمد شوقي عمر أوحطوه ، السادى العامة في قانون الإجراءات القضائية ، مطبعة جامعة المنصورة ، ٢٠١١ ، ص ٤٩٣ .

متناقضين ، فينبأ حد أن المحكمة يمكن لها أن تقوم بفحص دستورية القانون أو اللائحة بمناسبة النظر في طلب حل إشكالية النزاع استناداً للمادة (٢٧) من قانونيا (١).

ثالثاً - الهيئة المنوط بها الفصل في الدعوي الدستورية الفردية.

تُرفع هذه الدعوي مباشرة من الأفراد أو الجيات الأخرى التي حددها الدستور أمام المحكمة الدستورية في أسبانيا ، والمحكمة الدستورية الفيدرالية في ألمانيا ، و المحكمة الدستورية العليا في مصر بمناسبة نظرها لطلبات حل إشكالية النزاع الإيحاي للاختصاص الذي يعني طرح الدعوي في موضوع ما أمام جهتين من جهات القضاء أو إحدى الهيئات ذات الاختصاص التصائي ، ولا تتحلى أي منهما عن نظر الدعوي أو النزاع السليبي الذي تتحلان عن نظرها ، ويشترط في هذه الحالة أن تكون الدعوي قائمة في وقت واحد أمام الجهتين التصائيتين المتنازعتين أو عبر مثارة أمامهما (٢) ، وعليه فإنه لا يمكن رفعها أمام أي مرجع آخر وإلا قابيا سترد مباشرة لعدم الاختصاص .

رابعاً - المحل في الدعوي الدستورية الفردية.

مما لا شك فيه أن لكل دعوي محلاً ، ويقصد هنا بمحل الدعوي الدستورية الفردية جميع الأعمال القانونية ، وغيرها من الأعمال الصادرة عن السلطات العامة ذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية التي أسبق عليها المترع الدستوري الحماية الدستورية ، وعليه فإن محل الدعوي الدستورية الفردية أو نطاقها يتحدد بنصوص دستورية خاصه بطراً للطابع الاستثنائي لهذه الدعوي . لأن الأصل العام أن الدعوي الدستورية الأصلية يتحدد نطاقها بالأعمال التشريعية الصادرة عن السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الأصلي ، أو تلك الأعمال التي لها قوة القانون والصادرة عن السلطة التنفيذية استناداً لصلاحيتها التشريعية الاستثنائية كاحتصاصها بصدار مراسيم تشريعية بموجب التفويض التشريعي لها أو مراسيم بقانون والتي تصدرها أثناء عيبة البرلمان سواء بسبب الحل أو عدم الانعقاد ، وبالتالي فإن مجال الدعوي الدستورية الأصلية لا يخرج عن هذا النطاق ، ولا تنحصر علي غير تلك الأعمال القانونية .

(١) أحمد فتحي زور ، ٢٠٠٠ ، المرجع السابق ، ص (٢٠٩).

(٢) دستورية عليا - ١ - ١٩٩٤ - قضية ٩ لسنة ١٤ قضائية براجع تعيد -- مجموعة احكام الدستورية العليا - ج٦ - قاعدة ٣ - ص ٨٠١ .

أما الدعوي الدستورية الفردية ، فإن محلها أوسع نطاقاً من ذلك ، بحيث تشمل كافة الأعمال القانونية النيابية مهما كانت الحية التي قامت بإصدارها . ومعني ذلك أن نطاقها يشمل الأعمال الإدارية والتشريعية والقضائية بما فيها المحكمة الدستورية مع الاختلاف في بعض الإجراءات باختلاف العمل (١) ، ولذا فإنه من الضروري التوقف عند تلك الأعمال من حلال الاعتماد على العرض الآتي :

أولاً - أعمال البرلمان :

إن الأعمال التي تتناولها السلطة التشريعية ليست ذات طبيعة واحدة ، وإنما يمكن أن تكون ذات طبيعة تشريعية (قوانين) ، وإما أن تكون أعمالاً ليس لها قوة القانون ، وإما أعمال تتعلق بالتنظيم الداخلي لمجلس السلطة التشريعية إذا كانت تأخذ بشأن السلطة ، أو المجلس التشريعي إذا كانت تأخذ بوحدة السلطة التشريعية (٢) .

وعليه فإن تلك الأعمال جميعها تخضع للرقابة عن طريق الدعوي الدستورية الفردية لحماية الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور (٣) .

أ - الأعمال القانونية.

يمكن القول إن حماية الحقوق والحريات الفردية وبالتالي سيادة وسمو الدستور من خلال الدعوي الدستورية أو الدفوع الدستورية والمتمثلة بإجالة القانون المشكوك بعدم دستوريته من قبل قاضي الموضوع ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أحد الأطراف في الدعوي المنظورة أمامه ، وذلك إذا ما كنا بصدد عمل من الأعمال التشريعية البرلمانية سواء للبرلمان الفيدرالي "ألمانيا" ، أو المركزي "أسانيا" أو صادراً عن الجمعيات التشريعية في المناطق Lander في ألمانيا أو الولايات المستقلة Comunidades Autonomad في أسبانيا (٤) .

(١) AlBerch Weber, Jurisdiccional en Europa occedintal, R E D.C,N 17. 1986,p1986.

(٢) للمزيد راجع د عبد الحساب ، الرقابة على الأعمال البرلمانية غير التشريعية دراسة مقارنة ، مجلة الشريعة والقانون ، جامعة العين ، العدد الثمسون ، يناير ٢٠٠٤ ، ص (١٩١) وما بعدها.

(٣) حدد المشرع الدستوري الإسباني الحقوق التي تحصص للدعوي الدستورية الفردية بالحقوق المنصوص عليها في المواد ١٤-٣٠ من الدستور ، والتي تدرج وفقاً للمشرع الدستوري الإسباني ضمن الحقوق والواجبات الأساسية.

(٤) للمزيد راجع د. عيّد الحساب ، الصمامات التصانية لحماية المقترسات الدستورية دراسة مقارنة ، مجلة الحقوق ، جامعة البحرين ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٤ ، ص (٣٤٨) وما بعدها

وهذا هو الطريق المرسوم لتحقيق الإسجام بين القواعد الدستورية ، وغيرها من القواعد القانونية الأخرى في المنظومة القانونية ، وإذا كان هذا هو الأصل العام في الدول التي تأخذ بمركزية الرقابة الدستورية من خلال محكمة مستقلة ، فإن بعض الدول ومنها النمسا وألمانيا وسويسرا وإسبانيا قد أخضعت هذه الأعمال للدعوي الدستورية الفردية كوسيلة استثنائية وأخيرة لحماية الحقوق الأساسية المحمية دستورياً

ويمكن اللجوء إلي الدعوي الدستورية الفردية في حال عدم إمكانية اللجوء إلى أي مؤسسة دستورية أخرى لحماية الحقوق والحريات الأساسية ، ويمكن تصور وجود مثل هذه الحالة ، إذا ما انتهت المدد المحددة لتحريك الدعوي الدستورية الأصلية ، والمحددة بمدد ثلاثة أشهر من نشر القانون (١) أو في حالة عدم تطبيق القانون من قبل القضاء ، ففي هذه الحالة إذا كان القانون ينتهك حقاً أساسياً يمكن لصاحب المصلحة اللجوء إلي المحكمة الدستورية لطلب إلغائه بواسطة الدعوي الدستورية الفردية .

وكذلك فإنه من الممكن أن تحرك الدعوي الدستورية الفردية للطعن بعدم دستورية الامتناع التشريعي ، حيث أكد مشروع القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الأسبانية علي إمكانية الرقابة علي الامتناع التشريعي (١) . كما أن اجتهاد المحكمة الدستورية قد استقر علي إمكانية الأخذ بالرقابة علي الامتناع ، خاصة إذا تباطأ المشرع في التدخل لإصدار قانون لتنظيم الحقوق والحريات (٢) .

وحلاصة القول ، فإن التشريعات الدستورية لبعض الدول العربية قد وضعت نظاماً محكماً للتأكد من التزام المشرع بالنصوص الدستورية نهماً وروحاً لضمان سمو الدستور بشكل عام ، واحترام النصوص الدستورية المنظمة للحقوق والواجبات الأساسية بشكل خاص ، وذلك

(١) المادة (٣٣) من الدستور الأسباني على سبيل المثال ، وهذا ما أكدته المحكمة الدستورية الأسبانية في حكمها رقم ١٩٨٥/٣/١٥ حيث أكدت ضرورة توافر الشروط الإجرائية ، ومنها شرط الأجل وميعاد رفع الدعوي الدستورية الأصلية خلال ثلاثة أشهر من اليوم التالي للنشر

(٢) المادة ١/٧ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الأسبانية وراجع بخصوص التجربة البرتغالية ، بخصوص الرقابة علي دستورية الامتناع التشريعي ، وهي من أكثر التجارب الأوروبية تقدماً . عيد أحمد الغفلول ، الرقابة السبقة علي دستورية المعاهدات الدولية . مرجع سابق ، ص (١٢٩) وما بعدها وأيضاً د أحمد نحي سرور . الحماية الدستورية للحقوق والحريات . دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ص (١٨٩) وما بعدها

(٣) STCE 24/1982 de 13/5/1982.

من خلال إرساء ودسترة Constitucionalizacion الدعوي الدستورية الفردية كمكثنة دستورية استثنائية وأحيرة ، لتعزيز وترسيخ الحماية الدستورية للحقوق الأساسية من تعسف وانحراف السلطة التشريعية سواء كان عملاً تشريعياً أم لا .

ب - الأعمال البرلمانية غير التشريعية.

وتشمل القرارات والنشاطات والأعمال التي لا تتمتع بقوة القانون والتي تصدرها المحاسن أو أي منها أو أية هيئة في السلطة التشريعية ، أو تصدرها الجمعيات التشريعية للأقاليم ، والتي تمر أو تنيك الحقوق والحريات الأساسية التي أصعب عليها المترع الدستوري حمايته بواسطة الدعوي الدستورية الفردية (١)

ويبدأ فإن هذه الأعمال إذا ما سمت أياً من الحقوق الأساسية المحمية دستورياً يمكن الطعن فيها بواسطة الدعوي الدستورية الفردية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اكتسابها الصفة النهائية .

وقد أكدت المحكمة الدستورية الأسبانية ذلك من خلال تحديدها لإمكانية رفع الدعوي الدستورية الفردية للمطالبة بإلغاء أي عمل برلماني أو نشاط يمس الحقوق والحريات الفردية (١) . وكذلك فإنها أكدت على توسيع نطاق الدعوي الدستورية الفردية من خلال تفسيرها الواسع لنص المادة (٤٢) من الدستور بحيث أنها أخضعت القرارات التفسيرية المتعلقة بلوائح البرلمان لنلك الدعوي (٢) . ولكن المحكمة في حكم حديث لها قامت بتضييق نطاق الدعوي الدستورية الفردية بحيث لا يشمل نطاقها المترحات التي يضعها البرلمان وتعلق بالشئون الخاصة بموظفيه (٣) . واعتقد هنا أن المحكمة قد أصابت في رد الدعوي لعدم الاحتصاص ، لأن هذه الأعمال لا تتوافر فيها شروط احتصاص المحكمة بالدعوي الدستورية الفردية ، لأن أحد شروط اختصاصها ألا تكون الأعمال بهائية ، وطالما أنها مازالت اقتراحات فإنها لا تدخل في نطاق

(١) المادة (٤٢) من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الأسبانية المشار إليه سابقاً
(٢) استقر مبدأ إلغاء النشاطات والأعمال البرلمانية التي تهم الحقوق الأساسية في الأحكام الدستورية الآتية : STCE 122/1983 de 16/12/1983 de 8/7/1988 .
(٣) وسعت المحكمة الدستورية الأسبانية من نطاق الدعوي الدستورية الاحتياطية في بعض أحكامها ومنها : STCE 119/1990 de 21/6/1983y 139/1988 de 8/7/198
(٤) STCE 121/1997 de 1/7/1997.

الأعمال التي تخضع لهذه الدعوى ، ولذا فإن المحكمة لم تتردد في إخراجها من نطاق الدعوى الدستورية الفردية^(١) .

د - أعمال السلطة التنفيذية.

يختص القضاء الدستوري كقاعدة عامة بحماية الحقوق والحريات الأساسية في مواجهة تجاوزات السلطة التنفيذية والأصل في حماية الحقوق والحريات الأساسية ضد تعسف الإدارة وأعمالها ، انها من اختصاص جهة القضاء الإداري باعتباره المدافع التقليدي عن الحريات العامة وله خبرة في ذلك ، مثلما هو حال مجلس الدولة في فرنسا . وإدا خولت محكمة دستورية خاصة صلاحية النظر في الدعاوي الدستورية المتعلقة بانتهاك الحقوق الدستورية الفردية فإن ذلك من شأنه أن يسمح بحماية هذه الحقوق ، ويؤكد قيمتها الدستورية ، ويمكن القول بأن إقرار رقابة دستورية في مجال الحقوق الفردية ، ستساهم ، في حالة اتسامها بالفاعلية ، في تعزيز احترام الحقوق والحريات الأساسية ومنها علي وجه الخصوص ، كرامة الفرد وحرية ، لكن لا يجب أن يكون الطعن الدستوري المتاح للأفراد طعناً عادياً إضافياً ، لأنه يحتمل في هذه الحالة أن تخطر المحكمة الدستورية بعدد كبير من القضايا ، وتغرق تحت عبئها ، الأمر الذي يتطلب وضع شروط لقبول الدعاوي الدستورية ، بعناية بالغة^(٢) . منيا متول أصحاب المصلحة أمام تلك الجهة وفقاً للإجراءات المنظمة للدعاوي الإدارية .

وبطراً لانقضاء المدد المحددة لرقابة المشروعية أو الملائمة التي يمارسها القضاء الإداري فإن الحماية المطلوبة للحقوق الأساسية قد لا تتحقق ، الأمر الذي يترتب عليه عدم جواز الطعن فيها أمام أي مرجع اخر واستثناء من ذلك اتحيت بعض الأنظمة الدستورية لإصباغ الحماية الدستورية لتلك الحقوق بموجب دعوى فردية يرفعها الشخص المتضرر خلال فترة محدودة من اكتساب الحكم درجة الإبرام^(٣) .

(١) راجع في نفس المعنى ازهار صبر كاظم ، سري صاحب محسن ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

(٢) راجع : هلمت ستوبيرجر ، مرجع سابق ص ٣١ .

(٣) د عبدالسميع محفوظ ، علاقة الفرد بسلطة الحريات العامة وصعوبات ممارستها ، دار النهاء للطباعة ، القاهرة ، دون سنة نشر ، ص : ١٥ .

واخذت بهذا النهج علي سبيل المثال ، انتحربة الأساسية بموجب المادة ٢/٤١ من النفاون الأسلي للمحكمة الدستورية كما أكدت ذلك المحكمة الدستورية في حكمها رقم ١٩٨٩/٢٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣ ، والذي أكدت فيه مبدأ الحماية الدستورية للحقوق الأساسية من الانتهاكات جراء تبني السلطات العامة لأعمالها وايضا في حكمها رقم ١٩٨٩/٤٢ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٦ والذي حددت فيه العلاقة بين الدعوي الإدارية والدعوي الدستورية الاحتياطية الفردية ، حيث أكدت ان الثانية ليست استنفاة أو

ولما كانت الدعوي الدستورية الفردية هي استثناء على الأصل العام فإن المشرع قد حدد نطاقها بالنسبة لأعمال السلطة التنفيذية على سبيل الحصر ، بحيث تشمل القرارات الإدارية ، والأعمال القانونية ، والأعمال المادية للسلطة التنفيذية أو لآي من الأجهزة التابعة لها أو عيالها وموظفيها سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي "الولايات" واستناداً على هذا التحديد فإن هذه الأعمال تخضع للرقابة من قبل المحكمة الدستورية بواسطة الدعوي الدستورية الفردية في حال استنفاد طرق الطعن الإداري (١)

تحذر الإشارة إلى أن المشرع في الدول التي أخذت بالدعوي الدستورية الفردية لإلغاء الأعمال الإدارية لم يجعل الأجل غير محدد ، وإنما حدده بمدة قصيرة نسبياً ، فعلى سبيل المثال المشرع الأسباني جعل المدة حائل عشرين يوماً من اكتساب القرار أو الحكم الإداري الدرجة القطعية ، وهي مدة قصيرة ، لذا كان من الأفضل للمشرع الدستوري الأسباني أن يجعل هذه المدة (ثلاثة أشهر) أسوة بأعمال السلطة التشريعية لأن كل مبيها تنتهك الحقوق والحريات الأساسية سواء كانت صادرة عن السلطة التشريعية أم السلطة التنفيذية(٢) ، والهدف من هذا التحديد هو تحقيق استقرار المراكز القانونية ، فإذا ما انتهى هذا الأجل لا يمكن اللجوء لتحريك الدعوي الدستورية الفردية (٣) .

ومما سبق يمكن القول بأن المنظومة الدستورية لتلك الدول قد كرسست ووضعت نظاماً قانونياً دقيقاً لحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد بواسطة الدعوي الدستورية الفردية ضد أعمال السلطة التنفيذية - سواء منيا الأعمال الإيجابية أم السلبية - لقناعة المشرع في تلك الدول بأن حماية الحقوق يجب أن تشمل الأعمال التي تقوم بها السلطة الأقرب والأكثر احتكاكاً

درجة من درجات التقاضي الإداري ، وإنما هي سمة دستورية استثنائية لحماية الحقوق والحريات الفردية في حال عدم تلبية حماية القضاء الإداري لتلك الحقوق - راجع أحكام المحكمة الدستورية الأسبانية المنشور على الموقع الإلكتروني : es.w.uva.es.

(١) المادة ١٤٣ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية ، وقد استقر اجتهاد تلك المحكمة في هذا النطاق في عدة أحكام منها على سبيل أمثال الحكم رقم ١٩٩٢/٦٢ بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧ والحكم ١٩٨٧/٦٤ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ ، والحكم ١٩٩٢/٢٠٩ بتاريخ ١٩٩٢/١١/٣٠ ، والحكم ١٩٩٧/٤١ بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٠ . مشار إليها لدي الدكتور عبد الحسان ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، مرجع سابق ص ٣٤٨

(٢) راجع ازهار صير كاطم ، سري صاحب محسن ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .
(٣) المادة ٣ : الفقرة ٢ ، ٣ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية ، واكتنه في حكمها رقم ١٩٩٢/٦٢ ، وكذلك حكمها ١٩٨٢/١٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢١ وحكمها رقم ١٩٩٤/١٢٧ بتاريخ ١٩٩٤/٥/٥ . مشار إليها لدي د. عبد الحسان ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، مرجع سابق ص ٣٤٨ .

بموضوع الحقوق والحريات الفردية وهي السلطة التنفيذية والتي إذا انحرفت فإنها قد تؤدي بانحرافها إلى هدم منظومة الحقوق والحريات الأساسية .

هـ - أعمال السلطة القضائية.

أحياناً ما تؤدي الأحكام الصادرة عن السلطات العامة أو تطبيق القانون على الأفراد إلى المساس بأحد حقوقهم وحرياتهم الأساسية التي يكتفلها الدستور ، كما إن الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم قد تؤدي إلى ذات النتيجة ، الأمر الذي أدى إلى لجوء بعض النظم الدستورية المقارنة لإحضاع تلك التصرفات القضائية للرقابة الدستورية من خلال دعوي استثنائية يرفعها ذور المصلحة لحماية تلك الحقوق والحريات أمام القضاء الدستوري . كما في أسبانيا ، النمسا ، ألمانيا ، وغيرها من الدول حيث وضعت حماية دستورية استثنائية للحقوق الأساسية من خلال الدعوي الدستورية الفردية . وهذه الصورة من الحماية - ليست بديلة عن اليات الحماية الأخرى ، وإنما كل ما هنالك أنه يمكن اللجوء إليها في حال بقاء الحقوق الأساسية متذبذبة بالرغم من استبعاد تلك المكات الدستورية والقانونية للحماية سواء أمام القاضي العادي أو الإداري أو الدستوري من خلال الدعوي الأصلية ، أو من خلال مؤسسة ديوان المطالم " المدافع عن الشعب " .

وعليه فإنه وفقاً للنظام الدستوري الألماني - يمكن تحريك الدعوي الدستورية الفردية ضد أعمال السلطات العامة بما فيها السلطة القضائية الفيدرالية والمحلية ، بينما في سويسرا فقط يمكن ذلك ضد أعمال السلطات المحلية في المقاطعات ، أما في أسبانيا فإنه يمكن تحريكها ضد أعمال السلطات العامة ، وهنا يتوجب التمييز بين الانتهاك المباشر والانتهاك غير المباشر للحقوق والحريات الأساسية من أعمال السلطة القضائية^(١) .

١- الانتهاكات المباشرة :

وهي التي تحدث نتيجة خطأ في تطبيق النص القانوني مما يترتب عليه صدور حكم يمس الحقوق والحريات الأساسية ، وإذا كانت القاعدة العامة عدم جواز الطعن في الأحكام القطعية ، إلا أن هذه القاعدة يرد عليها استثناء في بعض النظم الدستورية المقارنة ، والذي

(١) Albercht Weber، OP. CIT ، P. 73.

بمقتضاه يمكن الطعن عليه من خلال الدعوي الدستورية الفردية شريطة استنفاد كافة طرق الطعن كما هو متبع في سويسرا ، ألمانيا ، النمسا وغيرها من النظم التي تبنت هذه الوسيلة .

٢- الانتهاكات غير المباشرة .

وهي التي تحدث بسبب تطبيق نص قانوني يتعارض مع الدستور ، وترتف عليه صدور حكم غير مشروع صدر بمقتضى نص باطل ، وفي هذه الحالة يمكن اللجوء إلى المحكمة الدستورية لإلغائه بطريقة غير مباشرة في الحكم الذي لم يتم الطعن عليه بالنقض من خلال دعوي فردية يتم بمقتضاها الطعن بعدم دستورية النص القانوني أو عدم مشروعية النظام الذي أصدر الحكم بواسطة الدعوي الدستورية الفردية (١) وقد اشترطت بعض النظم الدستورية مثل اسبانيا ضرورة أن يكون الانتهاك مباشراً وحالاً لكي يكون عمل أو امتناع القضاء محلاً للدعوي الدستورية الفردية ، وبذلك يفوجب استنفاد كافة طرق الطعن القضائي (٢) . ويجب أن يكون المسلس بالحقوق نابغاً مباشراً وحالاً من عمل أو امتناع أحد الأجهزة القضائية باستقلالية عن الوفائع والإجراءات المرفقة بالدعوي القضائية في الموضوع ، والتي تنتج عن الانتهاك أو المساس بالحق (٣) .

وحتى يكون الانتهاك أو الإمتناع القضائي محلاً للدعوي الدستورية الفردية فيستلزم ذلك ضرورة التمسك بالحق المنتهك أمام الجهات القضائية التي تتولي الفصل في دعوي الموضوع ابتداءً أو استئنافاً أو نقضاً ، وبخلاف ذلك لا يمكن اللجوء للدعوي الدستورية الفردية (٤) .

(١) Albercht Weber. OP. CIT. P. 74Y. Fernando Santaolalla. Vinculacion de la constitucion y control de leyes. Revista de Cortes Generales. N. 5. 1985. p 194.

(٢) هذا ما نصت عليه المادة ١١/٤٤ أ من قانون المحكمة الدستورية الاسبانية . واكدته في حكمها ١٩٨٢/٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٢ . وايضاً الحكم ١٩٨٣/٢٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٩ . وايضا الحكم ١٩٩٥/١٤٧ بتاريخ ١٩٩٥/٥/١٢ ، حيث اكدت انه في حال عدم استنفاد طرق الطعن الأخرى ترد الدعوي الدستورية الفردية

(٣) هذا ما تضمنته المادة ١٧/٤٤ ب من قانون المحكمة المذكور أعلاه واتنته في عدة أحكام منها بتدكر الحكم ١٩٨٢/١١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٢ ، والحكم ١٩٩٥/١٣٥ بتاريخ ١٩٩٥/٥/٩ . حيث اكدت علي ان المحكمة الدستورية عند نظرها للدعوي الدستورية الفردية ليست نرحة ثالثة من التقاضي ، والحكم ١٩٨٥/١٠٦ بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٦ ، والحكم ١٩٨٧/٦٣ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ حيث اكدت علي ضرورة أن يكون المساس تابع من السلطة القضائية . راجع هذه الأحكام علي الموقع الإلكتروني . www.tc.es

(٤) وقد نصت المادة ١١/٤٤ ج علي هذا الإجراء ، وأكدته المحكمة في العديد من أحكامها ومنها الحكم ١٩٨٤/١٠٦ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٦ والحكم ١٩٨٤/٧٩ بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٢ والحكم ١٩٨٨/١٢ والحكم ١٩٨٨/٦/٢٢ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ والحكم ١٩٩١/١٧٦ بتاريخ ١٩٩١/٩/١٩ ، حيث اكدت ضرورة التمسك بالحق الأساسي المعدي عليه أمام قضاء الموضوع

أما فيما يتعلق بالمدة التي يستطيع الفرد تحريك الدعوي الفردية - ضد عمل أو امتناع من الحيات انقصادية ، والذي يمس الحقوق والحريات الأساسية - فإنها لا تختلف عن المدة المحددة للطعن في الأعمال العمادة عن السلطة التنفيذية أي خلال عشرين يوماً من اكتساب العمل القضائي أو الإداري الدرجة القطعية ، حيث نجد أن مشروع قانون المحكمة الدستورية الأساسية قد كرر ذات العبارات التي أوردها بخصوص أعمال السلطة التنفيذية ، عندما أشار إلى مدة تحريك الدعوي الدستورية الفردية بخصوص أعمال السلطة القضائية (١)

وتأسياً على العرض السابق لسوقف المشرع الأساسي بخصوص محل الدعوي الدستورية الفردية فيمكن ملاحظة الأتي :

١ - إن المشرع الأساسي قد تأثر بالتشريعات الأوروبية الأخرى وخاصة التشريع الدستوري الألماني والنمساوي والبرتغالي ، حيث تأثر بالأول والثاني من خلال تنفيه ضمانة إصافية للحقوق والحريات الأساسية من خلال الدعوي الدستورية الفردية ، وتأثر بالمشرع الدستوري البرتغالي من خلال الأخذ بإمكانية تحريك الدعوي الدستورية الفردية لحماية الحقوق والحريات الأساسية في حال امتناع الإدارة ، أو المشرع ، أو القضاء من التدخل لاتخاذ إجراء من شأنه أن يؤدي إلى حماية الحق الأساسي أو تعزيز تلك الحماية .

٢ - إن المشرع الأساسي أسوة بغيره من التشريعات المقارنة ، قد ميز بين الأجل التي يمكن تحريك الدعوي الدستورية الفردية خلالها ، بحيث حدد الأجل بالنسبة للطعن على التشريع وأعمال السلطة التشريعية الأخرى خلال ثلاثة أشهر من نفاذها ، بينما قصر هذا الأجل إلى عشرين يوماً بالنسبة للطعن على أعمال أو امتناع الإدارة أو القضاء من اتخاذ عمل معين لحماية الحق الأساسي أو تعزيز تلك الحماية .

(١) هذا ما أشارت إليه المادة ٢/٥٤ من قانون المحكمة الدستورية الأساسية المذكور سابقاً

خامساً - لا يمكن اللجوء إلى الدعوى الدستورية الفردية ما لم يتم الاستنفاد الكامل لكافة طرق الطعن.

يمكن أن يحتجى موضوع الشكوى مع صدور قرار المحاكم العادية إذا ما رجحت هذه المحاكم احترام الحقوق الدستورية موضوع النزاع ، مما يستنتج أن الشكاوى الدستورية الفردية يجب أن يكون لها طابع احتياطي ، وأن لا تقبل إلا إذا استنفدت سبلت الدعوى كل طرق الطعن المتاحة أمامه (١)

وهذا العنصر يعنى أنه إذا لم تستنفد كافة الوسائل الأخرى كالتظلم إذا كان ممكناً ومتاحاً ضد العمل ، أو لم يتم استنفاد كافة طرق التقاضي الأخرى سواء العادية منها أو غير العادية فإن الدعوى ترد شكلاً لعدم الالتزام بإجراءات الدعوى الدستورية الفردية.

سادساً - الانتهاك المستمر للحق أو الحرية الأساسية .

وتعد هذه الخاصية متممة لما قلنا ، وترتبط بنا ارتباطاً متلازماً ، وهذا يعنى أنه و بالرغم من اللجوء لكافة الإجراءات والوسائل التى كفلها المشرع لحماية الحقوق والحريات الفردية الأساسية فإنه لا يزال هناك انتهاك لتلك الحقوق والحريات ، وبمفهوم المخالفة إذا لم يستمر المساس بالحق محل الحماية الدستورية ، فلا وحه للجوء إلى المحكمة الدستورية.

وحتى لا تنتظر المحكمة الدستورية فى طعون غير جديّة ، فينبغى أن لا تقلل سوي الدعوى التى ترفع فى مواجبة القوانين التى تكون قد أضرت ، بصفة فعلية ومباشرة بحقوق ملتزم الدعوى الدستورية وهذا الشرط من الشروط الهامة ، خاصة فى حالة الطعن على عمل تشريعى .

سابعاً - ميعاد رفع الدعوى الدستورية الفردية.

تُرفع الدعوى الفردية خلال المدة المحددة لها دستورياً ، حيث إنه من المسلم به أن ملتزم الشكوى كلما تماطل فى إقامة الشكوى بسبب انتهاك حقوقه ، كلما قل الاعتراف بمصلحته فى الطعن ، زد على ذلك أنه كلما مضي الوقت كلما صعب إثبات وقائع القضية ؛

(١) راجع: على سبيل المثال المادة ٤٤ الفقرة الأولى ا و ح من قانون المحكمة الدستورية الأساسية ، والمادة ٩٣ الفقرتان الأولى والثانية من القانون الأساسى للمحكمة الدستورية الألمانية .

ولهذه الأسباب ، ومن أجل المصلحة العامة التي يقطنها الأوس القلوني الذي يبرر تحديد مهلة لمباشرة الأجراء ، يجب تحديد مهلة حسب طبيعة الفعل المطعون فيه (في ألمانيا مثلا خُذت المهلة بشير واحد في حالة الطعن في نص تترابي وبعد مرور سنة من صدوره وفقاً لنص المادة (٩٢) الفترتان الأولى والثانية من قانون المحكمة الدستورية الاتحادية . وفي أسبانيا حددت المدة بعشرين يوماً للطعن في الأحكام القضائية ، وثلاثة أشهر للطعن في المعايير الأخرى غير الفوائين (الأعمال الإدارية) وفقاً لنص المادة (٤٤) الفقرة الثانية والمادة (٤٢) من قانون المحكمة الدستورية الأسبانية) .

والحذر بالذكر أن هذا الأهل يحتلف فيما إذا كانت الدعوي توحه ضد عمل للسلطة التشريعية أو القضائية إذا كان منساعة الدفع بعدم الدستورية ، ويُترك المجال للطاعن بعد التأكد من جديته ليتمكن الطاعن من اللجوء للمحكمة الدستورية كما هو الحال في مصر .. الخ (١) .

وفي الحقيقة فإن التقيد بالشروط والصوابط التي ينعين الالتزام بنا لإمكانية رفع الدعوي التردية أمام المحكمة الدستورية ، له ما يبرره من الناحية الواقعية ، ومن الناحية التنظيمية والفنية ، فمن الناحية الواقعية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُترك الأمر للأفراد لاختيار وسيلة الحماية مما يشكله ذلك من إمكانية صياح الحقوق عندما يُنصل الأفراد اللجوء مباشرة إلى المحكمة الدستورية

أما من الناحية التنظيمية ، فإن هدد الصوابط تشكل نوعاً من التحقيف عن المحكمة الدستورية فلا يصل إليها إلا العدد القليل ، فيما لو قورن مع العدد الذي يمكن أن يصلها لو لم يكن هناك صوابط ، كما أن هذه القيود تشكل عملية تصفية أو فترة Filterizacion للحالات أو الدعاوي والتي غالباً ما تحقق مصلحة الطاعن أمام الهيئات الإدارية أو القضائية الأخرى .

(١) حدد الأهل لرفع الدعوي الدستورية التردية إذا كان ملحه عملاً إدارياً حاداً عشرين يوماً من اكتساب العمل الصوة القطعية (م ٢/٢/٤٣) من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الأسبانية ، وهو ذات الأجل المحدد للطعن بأعمال السلطة القضائية (م ٤/٤٤) من القانون أعلاه ، أما أعمال البرلمان غير التشريعية فثلاثة أشهر من اكتساب الصوة النهائية وفقاً للمادة ٤٢ من قانون المحكمة أعلاه .

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للدعوى الدستورية الفردية وأثر الحكم الصادر فيها.

معرض في هذا المطلب للطبيعة القانونية للدعوى الدستورية الفردية وأثر الحكم الصادر فيها، وذلك في فرعين متتاليين

الفرع الأول

الطبيعة القانونية للدعوى الدستورية الفردية.

أشريا في مقدمة هذا الباب إلي أن الدعوى الدستورية الأصلية تؤدي دورها في حماية الحقوق والحريات في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية وكذلك في الدول الموحدة؛ بمعنى أن الدعوى الدستورية الأصلية تؤدي وظيفتين: الأولى في الدول الفيدرالية فقط، وتتمثل في الحفاظ على اتزان بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية. أما الوظيفة الثانية للدعوى الدستورية الأصلية، فيمكن تصورهما في جميع الدول، المركبة منها والبسيطة على حد سواء غاية ما هنالك أن الدعوى الدستورية الأصلية عندما تلعب دورها في حماية حقوق وحريات الأفراد، فإبها تُسمى "الدعوى الدستورية الفردية"، لأن المعنى بتحريكها في المقام الأول هم الأفراد، وليس السلطات العامة، حيث المقصود منها- كما سوف نرى بالتفصيل- هو تمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم في مواجهة أية انتهاكات مهما كان مصدرها، سواء كان ذلك التشريع أو القرارات الإدارية والأحكام القضائية النهائية التي استندت طرق الطعن فيها، ولذلك يطلق بعض الفقه على الدعوى الدستورية "دعوى الملاءم الأخير".

ويعنى ذلك أن الدعوى الدستورية الفردية هي ذاتها دعوى دستورية أصلية، غير أنها موجهة لخدمة عرض معين يتمثل في ضمان أكبر قدر من الحماية القضائية للحقوق والحريات.

وبالنظر إلي خصوصية الدعوى الدستورية الفردية ودورها المحدد الذي أشريا إليه، ورغم أنها من تطبيقات الدعوى الدستورية الأصلية، فقد نأر السؤال حول طبيعتها المحددة. ومعرض في هذا الفرع موقف المشرع الدستوري وموقف الفقه والقضاء من تحديد الطبيعة القانونية للدعوى الدستورية الفردية في نقطتين متتاليتين علي النحو التالي :-

أولاً - موقف المشرع .

لم تشر التشريعات الدستورية إلى الطبيعة القانونية للدعوي الدستورية الفردية ، ويرى البعض^(١) ان هذا اتوجه من المشرع هو لإفصاح المحال للفعه والقضاء لتحديد هذه الطبيعة . لأن التكييف القانوني ليس من عمل المشرع ، وانما هو عمل قضائي بحث يتم تكريسه من خلال الاجتهادات القضائية ، وهذا هو حال التجربة الألمانية فلم يحدد المشرع الدستوري الفيدرالي الألماني طبيعة الدعوي الدستورية الفردية في المادة (٩٣) الفقرة الأولى البند الرابع (٤/١/٩٣) ، وهذا أيضاً موقف المشرع الفيدرالي في القانون الأساسي للمحكمة الفيدرالية الألمانية LOTFA في المواد (٩٠) وما بعدها. وعليه فإنه يتوجب البحث في اجتهاد المحكمة الفيدرالية لتحديد موقفها من الطبيعة القانونية للدعوي الدستورية الفردية .

ثانياً - موقف الفقه والقضاء.

وتأسيساً على الاجتهاد المستقر للمحكمة الفيدرالية الألمانية فإنها أرست معياراً عاماً يبين تلك الطبيعة ، حيث إبيأً أقرت بأن الدعوي الدستورية الفردية ليست استثناءً بديلاً أو طريقاً للظعن بأحكام المحاكم العادية أو الإدارية وانما هي ذات طبيعة استثنائية واحتياطية يتم تحريكها من قبل الأفراد أمام المحكمة الفيدرالية من أجل وضع حد ومع تدخل السلطات العامة في حقوقهم الأساسية وانتيابها^(١) .

ويلاحظ ان المحكمة الفيدرالية عندما حددت هذه الطبيعة ، تدققت بدرجة كبيرة في فحصها للدعوي في التعبير - ليس استثناءً بل طعناً احتياطياً - بحيث لا تغفل الدعوي إلا إذا استند ملتزم الدعوي كل طرق الطعن المتاحة أمامه^(٢) (المادة ٤٤ الفقرة الأولى أ ، ح من قانون المحكمة الدستورية الألمانية ، والمادة ٩٣ الفقرتان الأولى والثانية من قانون المحكمة الدستورية الألمانية) ، وكما يرى الفقه الدستوري الألماني والمقارن فإن هذا الحد والدقة من

(١) للمزيد من المعلومات حل الضبيعة والتكييف القانوني للدعوي الدستورية الفردية راجع د عبد احمد الحسان ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية عن طريق الدعوي الدستورية الاحتياطية في النظم الدستورية العربية المقاربة وخاصة النظم الدستوري الأساسي ، طرح سابق ، ص ٢٢٩ وما بعدها

(٢) 1994. Tribunales Constitucionales Y Derechos Fundamentales. C.E.C. Madrid. p. 167

(٣) راجع هلمت ستونبيرجر . بحث مشور ، معوان سادح القضاء الدستوري ، ص ٢٣ ، ٢٤ ، ومناق على الموقع الإلكتروني ،

جاناب المحكمة في التحدید يهدف إلى الحد من بعض الإشكاليات الدستورية المعقدة ، والتي قد تترتب علي تكيف الدعوي الدستورية الفردية ، ومنها علي سبيل المثال : عدم الخلط بين هدف الوسيلة الفردية لحماية الحقوق الأساسية وغيرها من الوسائل الأخرى ، والتي يتم تكريسها مقتضى المنظومة القانونية سواء في قواعدها الموضوعية التي تحدد الحقوق والحريات أو الإجرائية أمام الجهات القضائية الأخرى العادية والإدارية والدستورية بواسطة الدعوي الأصلية ، وكذلك بالنسبة لمسألة تفسير النصوص السابقة المتعلقة بالحقوق والحريات ، والتي يتوجب أن تفسر في حابها الإيجابي تفسيراً واسعاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الإخذ بعير التكيف السابق سيؤدي إلى الإزدواجية والحماية في ان واحد ، وبالتالي فإنها لن تؤني أكلها إذا ما انتهت المدة المحددة لتحريكها ، لذا فإن تكبيها بأبها دعوي احتياطية فردية يجعل هناك نوعاً من التتالي لتثانية الحماية الدستورية للحقوق الأساسية ، في المرحلة الأولى من قبل كافة المحاكم وفقاً لإجراءاتها ، وبعد ذلك أمام المحكمة الدستورية العبدالية بواسطة الدعوي الفردية .

وتأسياً علي ما سبق يمكن تلخيص أهم مظاهر العلاقة بين الدعوي الدستورية الفردية وغيرها من الدعوي بما يلي .

أ- إن تكيف الدعوي الدستورية الفردية بأنها دعوي احتياطية يحدد وقت اللجوء لمنزل هذه الدعوي ، وبالتالي فلا يجوز رفعها إلا في الفترة اللاحقة لاستنفاد كافة طرق الطعن المتاحة للأفراد ، كما لا يجوز اللجوء إليها ابتداءً ما لم يتم استنفاد كافة طرق التقاضي الأخرى سواء منها العادية أو الإدارية أو الدستورية بواسطة الدعوي الأصلية من قبل الجهات المختصة بتحريكها والتي حددها الدستور وسحبها هذا الحق^(١) .

ب - لا يكفي استنفاد كافة طرق الطعن وإنما يستلزم ذلك أن يكون هناك انتهاك لحق من الحقوق التي يكفلها الدستور، لأن الحكمة التي توخاها المشرع الدستوري من الإقرار بوجود الدعوي الدستورية الفردية لحماية الحقوق والحريات الأساسية مفتنفي في حال كفاية الوسائل الأخرى للحماية^(٢) .

ج- أن التسليم باعتبار الدعوي الدستورية دعوي احتياطية يحقق حماية إضافية للحقوق والحريات الأساسية في الأحوال التي لا يكون فيها رقابة علي الأحكام القضائية المبرمة

(١) STCE 67/1987 de 5/1987y STCE 209/1992 de 30/11/1992.

(٢) STCE 25/1987 de 3/2/184y STCE 26/1981 de 17/6/1981.

(التي تحوز قوة الشيء المقضي به) (١) . لذا يمكن للأفراد اللجوء لهذه الوسيلة ضد كل الأعمال القانونية التي لا تغل الطعن ، إما لطبيعتها وإما لفوات المدة المحددة للطعن .

د- تُعد الحماية الدستورية للحقوق الأساسية سواء من خلال الدعوي الأصلية أو الدعوي الفردية أسمى وسائل حماية الحقوق الأساسية ؛ وذلك لعدم إمكانية الطعن في الأحكام الصادرة في تلك الدعوي أمام أي جهة أخرى ، وهذا تابع من سمو الهيئة التي تخصص بها وسمو القواعد التي تسهر علي حمايتها

هـ - نظراً لاعتبار الدعوي هنا دعوي دستورية احتياطية (٢) فإن الآثار المترتبة على البت في تلك الدعوي لا تختلف عن آثار الأحكام الدستورية في الدعوي الدستورية الأصلية (المحددة) ، أو الدفوع الدستورية (المحددة) من حيث الحكم بإلغاء القانون الذي يحالف القواعد الدستورية ، ويكون له قوة الشيء المقضي به في مواجهة الكافة (٣) .

و- أن الأخذ بالتحديد السابق للدعوي الدستورية بأنها دعوي احتياطية يمكن تحريكها ضد أعمال السلطات العامة الثلاث التي تنتك الحقوق والحريات الأساسية يحتم ضرورة الأخذ بمركزية الرقابة علي دستورية القوانين سواء كانت المحكمة المختصة هي أعلى محكمة في النظام القضائي ، كما هو حال التحرية السويسرية أو محكمة مستقلة . كما هو الشأن بالسبب لتحارب المسا وأسبانيا وألمانيا . وبالتالي يمكن التأكيد هنا أنه لا يمكن الأخذ بنظام الدعوي الدستورية الفردية في كل النظم التي تأخذ باللامركزية في الرقابة علي دستورية القوانين .

وأخيراً ، فإن الإحتياجات القضائية للمحكمة الدستورية الأساسية والمحكمة الفيدرالية الدستورية الألمانية TFCA قد اعتبرت علي اعتبار الدعوي الدستورية دعوي احتياطية نظراً لعدم تعرض المشرع في كلتا الدولتين لتحديد الطبيعة القانونية لهذه الدعوي ، ولا تختلف الدول الأخرى التي أخذت بهذا النوع من الدعوي الدستورية لحماية الحقوق الأساسية عن هذا التكيف ، لما لذلك من نتائج قانونية تستعد إمكانية استعمال هذه الوسيلة فتتحول من وسيلة لحماية الحقوق الأساسية للأفراد إلى وسيلة تؤدي لضياع هذه الحقوق من خلال تنازع الاحتصاص بين الجهات القضائية المختلفة ، والتي يتوجب عليها القيام بحماية الحقوق والحريات الأساسية ، هذا

(١) STCE 26/1992 de 27/4/1992.

(٢) STCE 11/1982 de 29/3/1982y STCE 135/1994 de 9.5/1994.

(٣) STCE 159/1997 de 2/10/1997

من جهة ، ومن جهة أخرى ، لكي يكون هناك إسكانية لاستثمار كافة الوسائل والمُكنات الدستورية التي وصعبها المشرع الدستوري لحماية الحقوق الأساسية ، وذلك خلال تحديد نطاق اللجوء إلى الدعوي الدستورية الأصلية ، والدفع بعدم الدستورية ، وبالتالي إحالة الأمر للقاضي الدستوري ، وبعد ذلك يمكن اللجوء إلى الدعوي الدستورية الفردية كأحر وسيلة دستورية تتاح لحماية الحقوق الدستورية بعد استنفاد كافة الوسائل السانعة.

الفرع الثاني

الأثر المترتب علي الفصل في الدعوي الدستورية الفردية.

تعتبر الدعوي الدستورية الفردية إحدى المُكنات الدستورية التي يمكن من خلالها تفعيل الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية ، وذلك من خلال إثارة موضوع مدي مشروعية النظام الذي تم تبني العمل استناداً إليه ، أو مدي دستورية القانون الذي صدر العمل بمقتضاه ، أو مدي صحة تطبيق النظام أو القانون إذا ثبتت مشروعية الأول (النظام) ودستورية الثاني (القانون) ، وطالما أن الدعوي الدستورية الفردية لا تخرج عن هذا الإطار فلا مربة من القول إن الأثار المترتبة علي الفصل فيها لا يختلف عن الفصل في الدعوي الدستورية الأصلية أو الدعوي الدستورية ، اللهم إلا فيما يتعلق ببعض الجوانب ، خاصة تلك المتعلقة ببطاق الدعوي الدستورية الفردية - والذي كما رأينا سابقاً - كان أكثر انشاعاً بحيث يشمل أعمال السلطة الإدارية والسلطة القضائية إذا ما كان انتهاكاً للحقوق الأساسية من جراء اتخاذ تلك الأعمال .

ويعنى ذلك أن للحكم الصادر في الدعوي الدستورية الفردية الحجية المطلقة للشئ المقصى ، سواء في مواجهة السلطات العامة في الدولة (بما فيها المحاكم) في حالة صدور قبول الطعن وإدانة انتهاك الحق المدعي انتهاكه ، أو في مواجهة رافع الدعوي والغير في حالة انتهاء المحكمة إلى عدم وجود انتهاك لحقوق المدعي ، وهذا ما يقرره البند الرابع من الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من القانون الأساسي المنظم للمحكمة الدستورية الأسبانية ، وتؤكد عليه المحكمة باستمرار منذ أول حكم أصدرته في هذا الشأن وهو الحكم رقم ٣١ / ١٩٨٤ الصادر في ٢٧ مارس ١٩٨٤ (١) .

(١) (F) BAQUE, "Plaidoyer pour l. objectivation partielle du recours d. amparo en Espagne", A.L.J.C. 2006 pp.11-36 .

واستناداً علي ما سبق ، فإبدا مسحاول التوقف بايحاز علي الأثار المترتبة علي الفصل في الدعوي الدستورية الفردية ، وذلك بالتوقف ابتداءً علي أن المحكمة الدستورية ، ومن خلال هيئاتها ، تدقق الدعوي شكلاً ، فإبما أن تقبلها أو ترددها في حال عدم توافر شروطها(١) وخاصة شرط استنفاد كافة طرق الطمس سواء منها العادية أو الإدارية ، أما إبدا نوافرت شروطها فإببنا تقرر قبول الدعوي ، وتبأثر التدقيق في مرصوعها. ومن خلال تدقيق المحكمة لموضوع الدعوي الدستورية الفردية ، يمكن لها أن تصدر حكماً يكون محطة واحدة أو أكثر من الحالات التالية (١) :

- ١- الحكم بإلغاء القرار ، أو العمل ، أو الحكم الذي يؤدي إلي تقييد التمتع بالحقوق والحريات الأساسية مع تحديد آثار الحكم وأبعاده أو الاعتراف بالحقوق والحريات العامة وفقاً للمضمون المعلن دستورياً .
- ٢- الاعتراف بالحقوق أو الحرية العامة بما يتفق مع المحتوي الدستوري أو استعادة الطامعن لحقه أو لحيته العامة بشكل كامل .
- ٣- إعادة الحق أو الحريات لصاحبها بشكل كامل من خلال تبني الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك (٢) .

هذا فيما يتعلق بالآثار المباشرة للفصل في الدعوي الدستورية الفردية ، أما الأثار غير المباشرة فأهمها أن الدعوي الدستورية الفردية قد تؤدي إلي مسألة البحث في دستورية قانون ما حيث إنه إبدا تبين للجنة المصعرة أثناء تدقيقها للدعوي الدستورية الفردية أن القانون يمس أحد الحقوق الأساسية أو الحريات العامة ، فإببنا تحيل الأمر إلي المحكمة بينتها العامة لبحث دستورية القانون الذي صدر استناداً إليه العمل محل الدعوي الدستورية الفردية ، بحيث إبدا تبنت

(١) المادة ٥٣ من قانون المحكمة الدستورية الأسبانية المذكور سابقاً
 (١) راجع حكم المحكمة الدستورية الأسبانية رقم ٢٢٠ / ١٩٩٤ ، والحكم رقم ٢٢ / ١٩٩٦ بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٦ والمتعلقان بتطبيق الأثر الرععي للحكم الدستوري كوسيلة من أجل إعادة الحق والتمتع به كذلك الحكم رقم ١٥٩ / ١٩٩٧ بتاريخ ٢ / ١٠ / ١٩٩٧ والذي أكدت فيه أثر الحكم بعدم الدستورية علي الدعوي الدستورية الفردية وراجع أيضاً المادة ١٥٥ من قانون المحكمة الدستورية الأسبانية المذكور سابقاً بموجب القانون رقم ٢٠٠٧/٦ الصادر في ٢٤ مايو ٢٠٠٧
 (٢) حكم المحكمة الدستورية الأسبانية رقم ٢٢٠ / ١٩٩٤ بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٩٤ ، والحكم ٢٢ / ١٩٩٦ بتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٩٦ ، والمتعلقان بتطبيق الأثر الرععي للحكم الدستوري كوسيلة من أجل إعادة الحق والتمتع به وكذلك الحكم ١٥٩ / ١٩٩٧ بتاريخ ٢ / ١٠ / ١٩٩٧ والذي أكدت فيه أثر الحكم بعدم الدستورية علي الدعوي الدستورية الفردية.

عدم دستوريته تصدر حكماً بعدم دستورية القانون^(١) وهنا لا يكون له أثر رجعي ، بل أثر مناسخ حيث لا يعمل بالنص المقضي بعدم دستوريته من تاريخ الحكم بعدم الدستورية ، وهو ما يعنى أن للحكم أثراً منتناً كائناً . ولا يكون لهذا الحكم أثر رجعي إلا في حالة الحكم بعدم دستورية نص يقرر عقوبة ما ، ونص إناري يقرر جرم ما^(٢) . في هذه الحالة يكون الحكم في الدعوي قابلاً لاعادة التماس اعادة النظر استناداً إلى حكم المحكمة الدستورية ولا يترتب علي الطعن بعدم دستورية القانون إلا في حالة واحدة وفقاً لنص المادة (١٦١) من الدستور الاسباني والمتعلق بالطعن في القرارات المتمتع بقوة القانون والصادر من الهيئات المستقلة ، ويترتب علي ذلك الحكم من الآثار ما يترتب علي الأحكام الدستورية بوجه عام سواء أصدرت استناداً للدعوي الدستورية الأصلية أو استناداً للإحالة والدفع الدستورية^(٣) .

وتأسيساً على ما سبق ، نلاحظ مدي اهتمام المشرع الدستوري في دول أوروبا الغربية في التوسع في بسط رفاعة المحكمة الدستورية على أعمال السلطات العامة بواسطة الدعوي الدستورية الفردية ، وذلك من خلال منح هذا الحق للأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية التي تتمسك بمصلحة مشروعة يتم انتهاكها بواسطة الأعمال غير التشريعية للبرلمان أو القرارات الإدارية النهائية الصادرة عن السلطة الإدارية ، أو الأحكام القضائية النهائية ، وكل ذلك شرط استفاد طرق الطعن العادية سواء كان أمام القضاء النظامي أو الإداري أو - في

(١) المادة ٢/٥٥ من قانون المحكمة الدستورية الاسبانية ، وإصدرت المحكمة عدة أحكام بعد الحصول عليها الحكم : ١٩٨١/٣ بتاريخ ١٩٨١/١٥/١٠ ، والحكم ١٩٨٢/٦٥ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢١ والحكم ١٩٨١/٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٠ ، وحسبها صدرت استناداً إلى الإحالة من قبل الهيئات المصغرة للمحكمة لتلك القوانين المشكوك بعدم دستوريته إلى المحكمة ببيئتها العامة

(٢) راجع المادة ٤٠ من القانون الأساسي المتعلقة بالمحكمة الدستورية الاسبانية
(٣) حددت المواد ٣٧ ، ٣٨ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الاسبانية تلك الآثار حيث صحت المادة ٣٧ علي أن (يمكن للمحكمة رد الدفع بعدم الدستورية والإحالة في حال عدم توفر شروطها الاحرائية . ويجب أن يكون قرارها مسبباً) أما المادة ١/٣٨ فحددت آثار الحكم بعدم الدستورية بحيث أن (الحكم بعدم الدستورية الصادر استناداً لإحالة قاضي الموضوع أو الدعوي من صاحب المصلحة ، يحوز قوة انشي المقضي به في مواجهة السلطات العامة ، وتكون ذات حجية مطلقة تنشرها في الجريدة الرسمية للدولة - لا يمكن اثاره الطعن بعدم الدستورية مرة أخرى في الحالة التي فصل فيها الحكم الدستوري - تقوم المحكمة الدستورية بإعلام الجهة القضائية انشي تنظر دعوي الموضوع بالحكم ، وتقوم هذه الأخيرة بإعلام الأطراف المعنية ، ويكون للحكم اثره بالنسبة لمحكمة الموضوع من تاريخ علمه بالحكم والأطراف من تاريخ تبليغهم به).

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدستورية الاسبانية أصدرت العديد من الأحكام بعد الحصول عليها ، وباتتالي إعلاء القانون المعيب بعدم الدستورية ومن بين هذه الأحكام الحكم ١٩٨٢/٦٦ بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢١ والحكم ١٩٩٥/١١٦ بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٦ حيث أكدت علي إلغاء النصوص القانونية المعدل عند دستوريته

بعض الأحيان - الدستوري في حال استمرارية الانتهاك للحق الأساسي المحمي دستورياً ، لا سيما وفقاً للتحربة الأساسية

وكذلك لم يقف التوسع عند هذا الحد ، وإنما امتد كذلك ليمسح الحق في تحريك الدعوي للدفاع عن الشعب لكوبه حامى الحقوق والحريات العامة و لوزير الادعاء العام ، لأنه حامى المصلحة العامة وسيادة القانون والديمقراطية.

وتأكيداً لهذا التوسع ، فإن المحاكم الدستورية أيضاً استقر اجتهادها على منح الأقليات أو الكتل البرلمانية الحق في تحريك الدعوي الدستورية الفردية ، لحماية الحقوق الأساسية لممثلهم وتحذيراً للمنا الديمقراطي هذا هو توجه المحكمة الدستورية الأساسية.

ولم تقف التحارب الدستورية العربية مكتوفة الأيدي ، فالتنهيح المشرع المصري ومنذ صدور دستور عام ١٩٧١ بإنشاء المحكمة الدستورية العليا والتي صدر قانونها عام ١٩٧٩ ، والذي نصص مكات دستورية تضاهي تلك التي أخذت بناها الساتير العربية ، وخاصة فيما يتعلق بالدعوي الدستورية الفردية ومدى إمكانية الأخذ بها . وتحديدأ في البنين ثانياً وثالثاً من المادة (٢٥) من قانون المحكمة .

ويهدف هذا التطور الدستوري في الرقابة على دستورية التشريعات في تلك الدول إلى توسيع مظلة الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية وتفعيلها من جهة ، والتأكد من استمرارية شرعية أعمال السلطات العامة من جهة ثانية. وتمكين الأفراد مباشرة من تنوق طعم وتمار الديمقراطية وتعزيزها ، وذلك لتعميق الوعي الشعبي بحقوقه الأساسية وحرياته العامة .

يتضح من خلال ما سبق أن هناك فارق بين الدعوي الدستورية الأصلية والدعوي الدستورية الفردية رغم أن كلا الدعويين هما مكات دستورية ممنوحة لاختصاص المحاكم الدستورية بهدف حماية الحقوق والحريات الأساسية ، ومن ثم فإنهما من حيث الهدف والجهة المختصة بنظرها هي ذات الجهة ولتحقيق هدف نيابي واحد .

ولكن وبالرغم من هذا الالتقاء في الهدف والجهة المختصة لا يعني أنها ذات الشيء وإنما يختلفان من عدة نواحي تتمثل في الآتي :

١ - إن ما يميز الدعوي الدستورية الأصلية عن الدعوي الدستورية الفردية هو أنه لا يمكن تحريك الأولى بأي حال من الأحوال من قبل الأفراد وإنما يقتصر تحريكها دستورياً على السلطات والهيئات السياسية (١) أما الدعوي الدستورية الفردية فإنها يمكن للأشخاص العاديين تحريكها أمام المحكمة الدستورية بهدف حماية حقوقهم الدستورية(٢)

٢ - الدعوي الدستورية الأصلية يمكن لأي جهة من الجهات المخولة بتحريكها أن تلجأ إلى المحكمة للطعن بعدم دستورية قانون ما بمجرد نفاذ ذلك القانون ، في حين أن الدعوي الفردية لا يمكن اللجوء إليها طالما أن هناك وسيلة أخرى يمكن من خلالها الطعن بالقانون الذي ينتك الحقوق والحريات سواء أمام الجهات القضائية العادية أو الإدارية(٣).

٣ - الدعوي الدستورية الأصلية تنصب على الأعمال التشريعية ، سواء تلك الصادرة عن السلطة التشريعية بوصفها صاحبة الاختصاص الأمثل في التشريع ، أم عن السلطة التنفيذية استناداً لاختصاصها الاستثنائي ، بينما تنصب الدعوي الدستورية الفردية على كافة الأعمال القانونية سواء أكانت شرعية أم إدارية أم قضائية في حال انتهاكها لحقوق الإنسان ، وعليه فإن نطاق الدعوي الدستورية الفردية أوسع من نطاق الدعوي الدستورية الأصلية (٤) .

(١) المادة ٥٣ / ١ من الدستور الإسباني لسنة ١٩٧٨
(٢) المادة ٥٣ / ٢ من الدستور الإسباني ، والمادة ١٠١ / ٢ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية الإسبانية لسنة ١٩٧٩ والمناخ علي الموقع الإلكتروني : www.Tc.es
(٣) د . رمزي الشاعر ، رفعة دستورية القوانين (دراسة مقارنة) - دراسة تحليلية للقضاء الدستوري في مصر ، دار التبشير ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٩ .
(٤) راجع هادي علي الطهراوي ، رفعة الامتياز على دستورية القوانين وموقف القضاء الأردني ، بحث منشور علي الموقع الإلكتروني www.Mohammad-kw.com

المبحث الثاني

تطبيقات الدعوي الدستورية الفردية.

قامت العديد من الدول الأوروبية بتطبيق منظومة تمنح بمقتضاها للأفراد الحق في اللجوء مباشرة أمام المحكمة الدستورية ، بدعوي بتضررون فيها من انتهاك السلطات العامة لأحد حقوقهم وحرياتهم الأساسية المكفولة دستورياً يُطلق عليها الدعوي الدستورية الفردية كما في ألمانيا والنمسا . وحق الحماية كما في أسبانيا ، إلى جانب الدعوي الدستورية العادية التي تتصل المحاكم الدستورية بها سواء عن طريق الدفع الفرعي أو من خلال الدعوي الدستورية الأصلية . أو عن طريق تصدي المحاكم الدستورية ذاتها لإثارة دستورية النصوص التشريعية والفصل فيها بمناسبة أي من اختصاصاتها .

وفي الحقيقة إن أهم ما يميز نظام الدعوي الدستورية الفردية في دساتير النظم الأوربية التي سنتها هو باطنها وبعدها عن التعقيد - إذا ما قيس بنظيرتها في المكسيك - لاسيما من حيث الهيئة القضائية المنوط بها الفصل في هذه الدعوي دائما ما تكون الهيئة المختصة بالرقابة علي دستورية القوانين ، وذلك طبقاً لإجراءات عسرة تجعل الدعوي الدستورية الفردية تتمتع بخصائص تميزها عن الدعوي الدستورية العادية . أهميا طبيعتها الاحتياطية التي تعد ملاذاً أخيراً من أجل الدفاع عن الحقوق والحريات التي تُنتهك من قبل السلطات العامة .

ولذا سنتناول هنا المبحث في مطلبين ، عرض في الأول منه لأهم التطبيقات الحالية للدعوي الدستورية الفردية في النظم الدستورية الممارنة ، علي أن نتناول في المطلب الثاني مدني الحاجة إلى العمل بهذه الدعوي في مصر ، وذلك على النحو التالي .

المطلب الأول

أهم التطبيقات الحالية للدعوى الدستورية الفردية.

معرض في هذا المطلب أهم التطبيقات الحالية للدعوى الدستورية الفردية في بعض دول أوروبا الغربية ، ثم في النظم الدستورية لبعض دول شرق ووسط أوروبا ، وأخيرا في النظام الدستوري التركي والنظام الدستوري للاتحاد الروسي، وذلك في الفروع الثلاثة التالية.

الفرع الأول

تطبيقات الدعوى الدستورية الفردية لبعض دول أوروبا الغربية.

يرجع سبب اختيارنا لبعض دول غرب أوروبا لأسباب معينة حيث أختيرت " النمسا و ألمانيا " كون دساتيرهما تنتميان لموجة من التعديلات الدستورية التي أجريت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وجاء اختيار أسبانيا ليمثل السلبيات وأوجه القصور المحتمل وأن يحدث نتيجة التوسع في تطبيق مثل هذه الآلية أمام المحاكم الدستورية ، وسويسرا كبلد تنتم بدروع وميل قديم وقوي للمشاركة الشعبية المباشرة للمواطنين للممثل أمام الكيانات التشريعية والتأسيسية ، و" بلجيكا " لإظهار مدى إمكانية تعديل دستور قديم سبباً ليتضمن منظومة تمنح بمقتضاها الأفراد الحق برفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة الدستورية العليا.

لذا سعرض في هذا الفرع تطبيقات هذه الدعوى لبعض دول أوروبا الغربية التي انحلت هذه الآلية في نظامها القانوني ، وذلك من حائل الدراسة المقارنة التي قد تساعدنا في تحديد ما إذا كان على نظامنا الدستوري أن يضع مثل هذه المنظومة بتشريعاته لتحسين وتوسيع مسألة الحقوق الأساسية للمواطنين وذلك على النحو التالي -

أولاً - في النظام الدستوري النمساوي^(١) .

تمثل النمسا واحدة من أول دولتين بأوروبا تعملن علي تطبيق منظومة للرقابة القضائية بصيغتها المركزية النموذجية والتي تأسست لأول مرة بأوروبا بدولة تشيكوسلوفاكيا بموجب الدستور الذي تم العمل به في التاسع والعشرين من شهر فبراير ١٩٢٠ ، والنمسا بمقتضى الدستور الذي تم العمل به في الأول من أكتوبر ١٩٢٠ وللتين ارتكزتا علي أفكار الفقيه

(١) للمزيد من المعلومات حول الدعوى الدستورية الفردية في النمسا راجع :

Bernd-Christian Funk ، مرجع سابق ، ص ، ٣٢٧ .

H.C.Robert Walter ، مرجع سابق ، ص ، ٥٣٨ .

الستوري " Hans Kelsen " ، ورغم ذلك فقد رأي البعض بأن صور الرقابة الدستورية المركزية قد توأمت فعلياً بدولة فينيزويلا عام ١٨٥٨ (١) - كما تمثل النمسا الولاية القضائية التي كان لها السبق في تطبيق منظومة الدعوي الفردية المباشرة - من بين العديد من الدول الناطقة بالالمانية بأوروبا (٢) .

تم العمل بالدستور الحالي بجمهورية النمسا بداية من عام ١٩٢٠ (٣) وبعد خضوعه للتعديل عام ١٩٢٩ ، تم تعليق العمل به عام ١٩٣٣ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، ثم أعيد العمل به في عام ١٩٤٥

وبالإضافة للرقابة العرضية للقوانين المنصوص عليها بالمادتين (٨٩) و(١٢٩) من الدستور ، فإن النص الحالي من الدستور النمساوي يُقدم طريقتين محتملتين يستطيع الأفراد من خلالهما اللجوء بدعوي مباشرة للمحكمة الدستورية للطعن في القواعد القانونية التي تنتهك حقوقهم الأساسية .

(١) The first European centralized systems of judicial review were established in Czechoslovakia and Austria by, respectively, the Constitution of Czechoslovakia of February 29, 1920, and by the Constitution of Austria of October 1, 1920. The systems were based on the ideas of the Prague-born jurist Hans Kelsen and are universally recognized as the prototypes of the centralized systems of judicial review, and as a counter model to the United States system of judicial review. Some authors note, however, that a form of centralized constitutional review already existed in 1858 in Venezuela, although it did not develop into a prototype; see J.O. Fossum, Constitutional Courts in Latin America: A Testing Ground for New Parameters of Classification, in A. Harding & P. Leyland (eds), Constitutional Courts: A Comparative Study, JCL Studies in Comparative Law 1, p. 348 (2009).

(٢) ظهرت الدعوي الدستورية الفردية لأول مرة في النمسا من خلال القانون الأساسي المنوطة (Reichsgrundgesetz) والذي يحتم عنه "محكمة رايبخ" حديدية ، والتي كانت إرهابه مندية للمحكمة الدستورية الحالية ، و كان من احد وظائفها الت بالدعوي الخاصة بالمواطنين والتي ترغم بحدوث انتهاك للحقوق السياسية - وخاصة الحقوق الأساسية وحق التصويت - المكولة بواسطة القانون الأساسي للدولة فيما يتعلق بحقوق المواطنين في مواجهه القوانين أو اللوائح الإدارية .

راجع

-[federal bill of rights] RGBI No. 1867/142, as last amended by Bundesgesetz [BG] BGB I No. 100/2003 art. 142 (Austria).

(٣) كانت النمسا ، فيما بين عامي ١٩٣٤ ، ١٩٥٥ محكومة بدستور عام ١٩٢٠ وقد تم تعليق نشاط المحكمة الدستورية المساوية في مايو ١٩٣٣ لتستأنف نشاطها مرة أخرى عام ١٩٤٦ م

(٤) راجع :

الطريقة الأولى التي يُطلق عليها (Bescheidbeschwerde) المنصوص عليها بالمادة (١٤٤) الفقرة الأولى من الدستور، التي بمقتضاها يحق للأفراد اللجوء مباشرة إلى المحكمة الدستورية الاتحادية للمطالبة بالحكم بعدم دستورية القرارات الإدارية التي تنتهك حقوقهم وحريةهم الدستورية، ويشترط لقبول الدعوي الدستورية الفردية استنفاد طرق الطعن المسموح بها في القرارات واللوائح الإدارية وقرارات الهيئات الإدارية المستقلة^(١) وعلاوة على ذلك، فإن الطعن في آخر حكم إداري يكون حلال سنة أسبوع من إصداره .

وتتولى المادة (١٤٤) من دستور الاتحاد النمساوي الصادر في ١٩٢٠ في فقراتها الثلاثة تنظيم الدعوي الدستورية الفردية على النحو التالي:

يمكن للمحكمة الدستورية - حتى تاريخ الجلسة المحددة للفصل في الدعوي الفردية - أن تصدر قراراً يرفض نظر الطعن موضوع هذه الدعوي، إذا فُدرت أن نظره لن يفضي إلى نتيجة ترضى رافع الدعوي، أو إذا لم يكن من شأن الحكم المتوقع صدوره في هذه الدعوي أن يحسم بصورة نهائية مسألة دستورية القرار (الإداري أو القضائي) أو التشريع أو المعاهدة موضوع الطعن^(١).

وعموماً، لا يجوز للمحكمة الدستورية أن ترفض النظر في موضوع الطعن، إذا كانت المسألة موضوع هذا الطعن من المسائل التي تخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية بمقتضى المادة (١٣٣) من الدستور

وتتضمن المادة (١٣٣) المسار إليها سلفاً أربع فقرات، أهمها الفقرة الأولى التي تنص على أنه " يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية المسائل الآتية : المسائل التي تدخل في اختصاص المحكمة الدستورية، والمحكمة واضحة من الحظر الذي أوردته الفقرة الثانية من المادة (١٤٤) من الدستور على المحكمة الدستورية، وتتسأل في تعادي حالات إنكار العدالة،

(١) See A. Gamper The Constitutional Court of Austria: Modern Profiles of an Archetype of Constitutional Review, in A. Harding & P. Leyland (eds.), Constitutional Courts: A Comparative Study, JCL Studies in Comparative Law I, p 44, 2009.

(١) راجع المادة ١٤٤ / الفقرة الثانية من دستور النمسا الصادر عام ١٩٢٠

حيث إنه ليس من المعقول أن تخرج المسألة عن اختصاص المحكمة الإدارية ، تم ترفض المحكمة الدستورية بطلها وإصدار حكم فيها .

وإذا انتهت المحكمة الدستورية - في مرحلة تحضير الدعوي الدستورية الفردية للفصل فيها - إلى أن القرار الإداري أو القرار الصادر عن إحدى الدوائر الإدارية المستقلة موضوع الدعوي لا يمثل انتهاكاً لحق من الحقوق الدستورية للطاعن ، أو إذا انتهت إلى أن المسألة موضوع هذه الدعوي ليست من المسائل التي تخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية طبقاً للمادة (١٢٣) من الدستور ، فينبغي علينا أن تحيل المسألة موضوع الدعوي إلى المحكمة الإدارية التي ستبحث فيما إذا كانت حقوق المدعي قد أضررت بفعل القرار المطعون فيه (١) .

ومن الواضح أن هذه الفقرة تحاول أن تنأي بالمحكمة الدستورية النمساوية عن البحث بصورة مباشرة في مدي دستورية القرارات الإدارية والقرارات التي تصدرها الدوائر الإدارية المستقلة ، وهي قرارات قضائية وفعلاً للمفهوم المادي ، طالما أن المحتسب بالبحث في هذه المسائل هو المحكمة الإدارية المختصة التي سوف تتبين هي الأخرى من خلال بحثها لمدي مشروعية هذه القرارات ما إذا كان هناك انتهاك للحقوق الدستورية للطاعن من عدمه (٢) .

أما الطريقة الثانية ، فقد قدمت نمطاً إصنائياً من الدعوي الفردية المباشرة للمحكمة الدستورية (التي يطلق عليها Individualantrag) (٣) والذي ظهير مع التعديل الدستوري الذي أجري عام ١٩٧٥ ، وفقاً للمادتين (١٣٩) و(١٤٠) من الدستور يكون للمحكمة الدستورية الاتحادية الحق في ابناء الرأي بعدم دستورية القوانين واللوائح حال تدرج العرد بحدوث انتهاك مباشر لحنوقه الشخصبة المترتبة عن تطبيق القانون أو اللائحة المخالفين للدستور بسفدار ما أصبح القانون أو اللائحة مطبقاً عليه بغض النظر عن صدور الحكم القضائي أو نفاذه . وبناء عليه ، فإن قبول الدعوي الفردية المباشرة أمام المحكمة الدستورية الاتحادية ليس بالأمر الهين أو اليسير ، حيث يقتضي ذلك توافر شروط تتمثل في ضرورة إظهار الفرد الطاعن لحنوقه لكافة

(١) راجع المادة ١٤٤ / الفقرة الثالثة من دستور النمسا الصادر ١٩٢٠

(٢) د عبد احمد العلول ، دعوي ضمانة الحقوق في القسوس الدستوري المغار ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٣) للمزيد حول تعديل الدستور الفيدرالي عام ١٩٢٩ ، وبموضوع تمديد الولايات الفيدرالية لنشاطات (المحكمة الإدارية ، والمحكمة الدستورية) راجع :

-Bundesgesetzblatt [BGBl] No. 302/1975 (Austria) - Bundes-Verfassungsgesetz der Republik Österreich supra note 47, at art. 139 and art. 140 (Austria).

درجات التقاضي ، وأن الحكم القضائي أو الإداري قد صدر نيذه الحالة ، كما يتعين أن يكون الصرر الذي حاق بحقوق الفرد الطاعن شخصياً ومباشراً وفعلياً .

وهي النهاية ، فإن المتأمل في تنظيم المادة (١٤٤) من الدستور النمساوي للدعوي الفردية لايد وأن يلحظ التزام المشرع الدستوري النمساوي بمنطق هذه الدعوي ويكونها ملاذاً أحياناً لمن أضررت حقوقهم الدستورية بواسطة التشريعات العادية والفرعية أو بواسطة الأحكام القضائية النهائية ، فليس من حق رافع الدعوي الاستفادة من الحماية القضائية التي تضمنها هذه الدعوي إذا كان بإمكانه مهاجمة القرار أو التشريع المطعون فيه بطريقة أخرى من طرق الطعن العادية^(١))

وكذا يبدو من الواضح أن لكلا نوعي الشكاوي الدستورية الفردية سمة ثانوية وأنها مصممة فقط لتكملة السبل المتاحة أمام الأفراد للطعن بعدم الدستورية .

ثانياً - في النظام الدستوري الألماني.

معج الدستور الألماني الصادر عام ١٩٤٩ إلى جانب الرقابة العرضية للقوانين المنصوص عليها بالمادة (١٠٠) ، الأفراد حق اللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية الاتحادية للدفاع عن حقوقهم وحررياتهم الأساسية والطعن في دستورية القوانين ، والقرارات الإدارية، والأحكام القضائية التي تتضمن عدواناً على هذه الحقوق والحرريات الأساسية وفقاً لنص المادة ٩٣/١^(٢) ، بل إن القانون المنظم للمحكمة الدستورية الاتحادية الصادر بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥١ يُعطي للأفراد الحق في رفع دعوي أمام المحكمة بغية إلزام السلطة التشريعية بإصدار قانون معين لوضع نص من نصوص الدستور موضع التنفيذ إذا كان هذا النص يلزم المشرع بإصدار قانون لتنظيم أمر معين ، أو لكفالة ممارسة الأفراد لأحد الحقوق التي تقرها لهم

(١) د عبد احمد العلول ، فكرة النظام العام الدستوري وأثرها في تحديد نطاق الدعوي الدستورية (دراسة مقارنة) الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٨ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول "الدعوي الدستورية الفردية" في ألمانيا راجع علي وجه الخصوص (J.-Cl.) Beguin : Le contrôle de la constitutionnalité des lois en République fédérale d 'Allemagne·Paris·Economica ·1982· pp. 105 et ss.

-(N.-B.) CANO·"Le contrôle de constitutionnalité sur recours d'un individu en Allemagne· Belgique et Colombie Reflexions comparatives pour un nouveau modele de justice constitutionnelle" ·thèse de doctorat ·université paris 1 pantheon Sorbonne·2009

- الدكتور مصطفى عبيدي ، رقالة الدستورية في مصر والدول الاخرية ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ص١٠٧ .

الدستور وهي هذه الحالة تصدر المحكمة الدستورية الاتحادية حكماً بعدم دستورية امتناع السلطة التشريعية عن إصدار القانون الذي يوجب علينا الدستور إصداره . سيطرة أن يتوافر لرافعها مصلحة شخصية متأثرة وحالة في الحكم بعدم دستورية القانون أو الإجراء الصادر تبعياً له ، وكذا استفاد كافة طرق الطعن الأخرى كما يعين رافعها خلال سنة من بدء تنفيذ القانون ، وخلال شهر من نشر وإعلان الحكم بعدم دستورية الإجراءات التي تصدر تنفيذاً للقوانين (كالقرارات الإدارية والأحكام القضائية) .

ويأتي الأخذ بالدعوي الفردية المباشرة أمام المحكمة الدستورية ، بعبء حماية الحقوق الأساسية بألمانيا عتسفة مع الروح العامة والسائدة للدستور الألماني ، والذي مع تطبيقه مع نهاية الحرب العالمية الثانية أعاد التأكيد وبقوة على ذلك الدور الحيوي للكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية ، بغرض منع إعادة ارتكاب الانتهاكات المأساوية للحقوق الإنسانية التي تعرضت لها البلاد إبان الحرب وذلك وفقاً لنص المادة الأولى من القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية^(١).

وتحذر الإشارة إلي أن القوانين الأساسي لم ينص علي منظومة للدعوي الفردية أمام المحكمة الدستورية وعرض هذا القانون لأول مرة عام ١٩٥١ مع سن قانون المحكمة الدستورية الفيدرالية ، والذي كان إيداناً أيضاً ببداية نشاطات هذه المحكمة^(٢) ، وقد تم تحسين هذه المنظومة بالدستور فيما بعد مع التعديل الذي طرأ على الدستور عام ١٩٦٩^(٣) ، وأصبح

(١) النص الأصلي للمادة الأولى من القانون الأساسي الألماني باللغة الإنجليزية

- art 1 (I R.G.) This commitment to protection of human dignity and fundamental rights is celebrated in article 1 of the German Constitution, which famously asserts: "Human dignity shall be inviolable. To respect and protect it shall be the duty of all state authority. The German people therefore acknowledge inviolable and inalienable human rights as the basis of every community, of peace and of justice in the world. The following basic rights shall bind the legislature, the executive and the judiciary as directly applicable law."

(٢) راجع المادة ٢٤٢ من قانون المحكمة الدستورية الفيدرالية رقم ١، الصادر في الثاني عشر من مارس عام ١٩٥١

(٣) نص المادة ١٩٣ / ١/٢ من الدستور الألماني على أن للمحكمة الدستورية الفيدرالية سلطة الفصل في الدعاوي الدستورية المرفوعة من أي شخص يدعي حدوث انتهاك لأحد من حقوقه الأساسية جراء صدور قانون ، أو فعل أو تجاوز للسلطة التنفيذية (سما هي ذلك الأحكام النصائية) و يمكن أن تقام الدعوى للطعن على الانتهاكات غير الدستورية المنصوص عليها في المواد ١-١٩ ، ٢٠/٢ ، ٣٣ ، ٣٨ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٢ ، ١٠٤ من الدستور . راجع الفترات ١٣ ، ٩٠ و ٩٥ من قانون المحكمة الدستورية الفيدرالية . موحب التعديل الأخير الصادر في السادس عشر من يوليو عام ١٩٩٨م

للجميع الحق في اللجوء للمحكمة الدستورية دونما تكلفة ، وبعدد قليل من الشروط (سواء أكانوا مواطنين أو أجانب عاديين أو من العاملين بالسلك القضائي) للظعن أو التكوى من فعل أو إغفال تطبيق فعل من السلطة الحاكمة أو التنفيذية ينتهك الحقوق السياسية والمدنية المنصوص عليها بالدستور .

ومنذ إصدار قانون الدعوى الفردية أصبح حق اللجوء الفردي للمحاكم الدستورية الباب الأكثر طرفاً من جانب الأفراد ، وفي سبيل الحد من الإفراط في استخدام هذه الآلية ، ومحاولة تخفيف العبء الملقى علي كاهل المحكمة (¹) ، فقد تم تعديل القانون من خلال وضع عدة شروط وضوابط لقبولها تمثلت في الآتي :

أ - ضرورة استنفاد كافة طرق الطعن المتاحة في الفرار الإداري والحكم القضائي بحيث يكونان قد أصبحا نهائيين (²)

ب - أن تكون هناك مصلحة شخصية ومباشرة وحالة يتغى الطاعن حمايتها من خلال طعنه .

ج - أن يكون اللجوء للمحكمة حاداً شهر من تاريخ علم صاحب المصلحة بالقرار الإداري أو الحكم القضائي ، أو خلال عام من نفاذه والعمل بالقانون المحتصم (³) .

(BGBI I, المادة ١٤٧٣ F.R.G) وعلي مدى الاعوام ، تأمت المحكمة الدستورية بالعمل على توسيع نطاق الحماية المكولة لحقوق الافراد وزيادة إمكانية التعاضى واللجوء للمحاكم بأرواعيا

راجع

See Bundesverfassungsgerichts-Gesetz [Federal Constitutional Court Act] art. 93, as last amended July 16, 1998, BGBI I at 1473 (F.R.G)

وراجع ايضاً مقال

-A Harding & P Leyland (eds.), Constitutional Courts: A Comparative Study, JCL Studies in Comparative Law 1, 113 (2009).

(¹) تحطت الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية البيدرالية العليا في عام ٢٠٠٦م لأول مرة حاجر الستة آلاف دعوي في العام الواحد وحسب المعدل المتوسط ، فإن المحكمة تتلقى قرابة الخمسة آلاف دعوي كل عام نسبة ٩٨% منها عبارة عن دعاوي دستورية فردية. وفي ظل عدم الفترة علي التعامل مع هذه الأعداد الهائلة. فإن ما يتطوره المحكمة لا يتجاوز نسبة (٧٠%) فقط من الدعوي الدستورية المباشرة في العام الواحد أما نسبة الدعوي البديية التي تعصل فيها المحكمة لا تتجاوز نسبة الخمس وعشرين بالمئة .

لمزيد عن هذا الموضوع راجع مقال

-See F. Palermo, La Giustizia Costituzionale in Germania, in L. Mezzetti (ed.), Sistemi e modelli di giustizia costituzionale 152 (2009). Figures are available in English on the website of the German Constitutional Court:

<http://www.bverfg.de>

(²) Art. 93 of the Law on the Federal Constitutional Court .

(3) See L. Favoreu (ed.), Cours constitutionnelles europeennes et droits fondamentaux 105-164 (1982)

د - أن تُرفع الدعوى الفردية في مواجهة القوانين النافذة فقط (١) ، حيث تناط عسوية فحص
الائتمانات الى ثلاثة قضايا محتملين ، أو ما يُطلق عليها "Kanumer" (اجتماعات
العرف المتعلقة) ابان مرحلة ما قبل الجلوس ولا يحور الطعن على القرارات النهائية.
وللمحكمة أيضا سلطة تعريم من قدموا دعاوي تنتقر لأبسط العناصر الأساسية اللازمة
لقبول التوكوى (٢). وبالإضافة لكافة هذه الشروط ، فإن القانون الخاص بالمحكمة
الدستورية الفيدرالية تتطلب الا تكون الدعوى قد سبق عرضها على المحكمة الدستورية
، وأن رافع الدعوى سيعاى من اصرار ومساوى خطيرة نتيجة لرفض الت في
شكوا(٣).

والآن تقوم المحكمة برقابة واستعراض كاملين لما يتارب سعة واحد بالمائة من كافة
الدعاوي الدستورية الفردية المقدمة ، ولكن وفقاً لما ورد عن بعض المعلقين ، ستودي مثل هذه
الدعاوي الى صدور أهم القرارات للمحكمة ، وتعوض تقريباً لما هو أكثر من سبة خمسين
بالمائة من أرائها المنشورة (٤) .

(4) See W. Heun, *The Constitution of Germany - A Contextual Analysis* 175 (2011)

(١) يمكن وان تلغ العراسة منع ٢٦٠٠ يورو
(٢) Art. 93a, cl.2 of the Law on the Federal Constitutional Court

(٣) راجع مقال
-D.P. Kommers & R A Miller- *Das Bundesverfassungsgericht Procedure*·
Practice and Policy of the German Federal Constitutional Court- 3 J. COMP. L. 194-
211 (2008)

ثالثاً - في النظام الدستوري الأسباني .

تأثراً بالنموذج الألماني (١) دخلت الدعوي الدستورية الفردية أو ما يطلق عليها حق الحماية (constitutional amparo) في النظام الأسباني بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور الأسباني الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٨ رابطاً إياها بقائمة الحقوق الأساسية (٢) ، كما تم النص عليها بالقانون الأساسي رقم ٢ لعام ١٩٧٩ المتعلق بالمحكمة الدستورية الأسبانية ، والذي حدد بالفقرة الأولى منه الانتهاكات التي يمكن أن تكون سبباً في تحريك الدعوي الفردية أمام المحكمة الدستورية بأنها الانتهاكات الناتجة عن كل التصرفات القانونية والأعمال المادية الصادرة عن السلطات العامة في الدولة أو عن إحدى وحدات الإدارة المحلية أو عن أي جهاز عام آخر ذي طبيعة نقابية أو مؤسساتية وكذلك الأعمال الصادرة عن موظفي وعمال هذه الجهات .

وبالتالي يمكن لأي فرد اللجوء للمحكمة الدستورية بدعوي فردية مباشرة لاحتصاص انتهاكات الحقوق المحمية بالمواد (١٤ - ٣٠) من دستور عام ١٩٧٨م والتي نجمت عن أفعال أو تقاعس السلطة التنفيذية (٣) كما يمكن استخدام هذه الآلية في مواجهة القرارات الإدارية ،

(١) للمزيد حول نثر النظام الدستوري الاسباني سظومة الرفاهه الدستورية الالمانية راجع في هذه الشأن مقال

On the influence exerted by the German system of judicial review on the Spanish Constitution, see F.R. Llorente, La jurisdiccion constitucional en Espana, in R.F. Llorente & J.L. Campo (eds.), Estudios sobre la jurisdiccion constitucional (1997)

(٢) علي الرغم من ذلك فقد تأسس حق الحماية Recurso de amparo في الأصل في ظل دستور الجمهوريه الأسبانية أثناء عام ١٩٣١ ، والذي تأثر في تلك الوقت بالنموذج المساوي للدعوي الدستورية الفردية المطبق بمقتضى دستور ١٩٢٠ . والنموذج المكسيكي والذي منح المحكمة الدستورية سلطة التت في دستورية القوانين والعمل علي حماية الحقوق الأساسية من خلال لجوء الافراد مباشرة امامها طلباً للحماية . راجع مقال

-See, A.R. Brewer-Carius, Constitutional protection of Human Rights in Latin America 74 (2009), E.F. Mac-Gregor, La accion constitucional de amparo en Mexico y Espana, Estudio de Derecho Comparado 4th ed. (2007)

(٣) راجع المواد ٢/٥٢ و ١٦١ من الدستور الأسباني الصادر عام ١٩٧٨ والمواد من (٤١) إلي (٤٧) والمادة (٥٠) من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية رقم ١٩٧٩/٢ الصادر في الثالث من أكتوبر عام ١٩٧٩م (حسب آخر تعديل له لعام ٢٠٠٧) حيث أجاز علي بصوص القانون الأساسي لعام ١٩٧٩ بخصوص حق الحماية الدستورية عدة تعديلات منها : المادة (٤٥) من القانون الأساسي رقم ١٩٨٠/٨ بخصوص استخدام حق الحماية لحماية حق الاعتراض المنصوص لما يمليه الصمير بالقانون الأساسي بالتاسع من يونيو عام ١٩٨٨ . الغيرات المعدلة رقم (٥٠) و(٨٦) بخصوص شروط قبول "حق الحماية" . القانون الأساسي رقم ٢٠٠٧/٦ الذي استلزم شرط "الصلة (العلاقة) الدستورية الجوهرية" اللازمة لقبول وإعلان قبول حق اللجوء للمحكمة . يطلق علي الحقوق المحمية مصطلح حقوق الجيلين

الأحكام القضائية والنشريات باستثناء القوانين الدستورية بعد الاستنفاد السابق لكافة طرق الطعن^(١)

وفي الواقع ومنذ صياغة الدستور ومنح الأفراد الحق في اللجوء للمحكمة الدستورية ، أُنشئت أعداد هائلة من الدعاوي الفردية المتعلقة بانتهاكات السلطات العامة للحقوق الأساسية للأفراد المذكولة بالمادة (٢٤) من الدستور الإسباني طلباً للحماية الفعالة من قِصة المحكمة^(٢) مما أثر على الأداء العام لكامل المنظومة بشكل لافت ، حيث تم تكريس عالوية شاطئ المحكمة للبت بالدعاوي ، وعلى مدي الأعوام ، ترايد متوسط الوقت المطلوب من المحكمة لاجراء وظائفها بعالية ، وهو ما أدت في الغالب لحلق " أزمة " بالأداء الوظيفي للمحكمة^(٣) وفي هذا

"الأول والثاني" (ويعني هنا الحقوق المدنية والسياسية) ، فيما لا يمكن حماية حقوق الجيل الثالث (الحقوق الاجتماعية) من خلال حق الضميمة الدستورية ، لأنها مدرجة بـفقرات من ٣٩ وحتى ٥٢ ، ويطلق ذات الاستثناء على حق الملكية الوارد بالمادة (٣٣) وللزيد من المعلومات بشأن تشكيل واحتمالات المحكمة الدستورية الإسبانية راجع في ذلك مقال :

-see E.G Lopez, Judicial Review In Spain. The Constitutional Court 41 Loy L.A. L. REV 529 (2008)

(١) نص المادة (٤١) من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية على " الأعمال غير القانونية الصادرة عن السلطات التنفيذية للدولة ، المناطق المستقلة والكيانات الأخرى من شركات أو مؤسسات ولا سيما أيضا الداعمين عليها أو الممثلين لها" ، و تنص المادة (٤٧) من قانون المحكمة الدستورية أيضا على أنه في حالة الطعن على حكم نصلي - يتعن على من صدر لصالحهم الحكم أو أي شخص تكون له مصلحة مشروعة الحصول أمام المحكمة الدستورية إساء نظر الدعوي الدستورية الفردية (دعوي الحماية) باعتبارهم مدعي عليهم أو طرف اصلي"

(٢) فيما يتعلق بهذا النقطة راجع مقال
- M. Iacometti, La Spagna, in P. Carozza, A. Di Giovine & G.L. Ferrari (eds), Diritto costituzionale comparato (2009)

(٣) تم رفع العديد من الدعوي المطالبة بالحماية الدستورية والتي بلغت قرانه سنوية وأربعين العا قفما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٨ ، حيث كانت الدعاوي بعام ١٩٨٠ بعدد (٢١٨) ، وكانت في ١٩٨١ بعدد (٣٩٣) ، وبعام ١٩٨٢ بعدد (٤٣٨) ، بعام ١٩٨٣ بعدد (٨٢٤) ، وبعام (٨٠٧) بعام ١٩٨٤ ، وبعام (٩٧٠) بعام ١٩٨٥ ، بعدد (١٢٢٩) بعام ١٩٨٦ ، بعدد (١٦٥٩) بعام ١٩٨٧ ، وبعام (٢١٢٩) بعام ١٩٨٨ ، بعدد (٢٦٠٤) بعام ١٩٨٩ ، بعدد (٢٩١٠) بعام ١٩٩٠ ، بعدد (٢٧٠٧) بعام ١٩٩١ ، وبعام (٣٢٢٩) بعام ١٩٩٢ ، بعدد (٣٨٧٧) بعام ١٩٩٣ ، بعدد (٤١٧٣) بعام ١٩٩٤ ، وبعام (٤٣٦٩) بعام ١٩٩٥ ، بعدد (٤٦٨٩) بعام ١٩٩٦ ، بعدد (٥٣٩١) بعام ١٩٩٧ ، بعدد (٥٤٤١) بعام ١٩٩٨ ، ومن اصل (٩٧٠٨) دعوي تم رفعها للمحكمة الدستورية بعام (٢٠٠٥) ، وكان عدد (٩٤٧٦) عبارة عن دعوي فرنيه تم رفعها من خلال "حق الحماية الدستورية" الإرفاق متاحة علي صفحة الويب الخاصة بالمحكمة الدستورية الأسبانية (<http://www.tribunalconstitucional.es>) وقد أشارت الأستاذة "Tania Groppi" لهذه الظاهرة بعارة " أزمة اللجوء لحق الحماية" راجع مقالها :

T. Groppi. Il ricorso di amparo in Spagna: caratteri, problemi e prospettive, 4340 in *Giurisprudenza Costituzionale* (1997); E.C Cuenca, *La crisis del recurso de amparo: la proteccion de los derechos Fundamentales entre el poder Judicial y el Tribunal constitucional* (2005)

الصدد يتعين التنبؤ به عن التعديل الذي أدخل بمقتضاه القانون الأساسي رقم ٢٠٠٧/٦ الصادر في ٢٤ مايو على المادة (٢٤١) من القانون الأساسي للسلطة القضائية رقم ١٩٨٥/٦ الصادر في ١ يوليو فيما يتعلق بضرورة إلغاء الدعاوي المقامة أمام المحاكم العادية قبل طلب الحماية الدستورية في حالة انتهاك الحقوق الأساسية المنار إليها في المادة (٢/٥٣) من الدستور ما لم ينس الإبلاغ عن هذه الانتهاكات قبل صدور قرار بإنهاء الدعوي .

ورغم أن حماية الحقوق والحريات الأساسية تقع على عاتق القضاء العادي وولاية القضاء الدستوري ، إلا أن الهدف من هذا التعديل هو الحد من لجوء الأفراد أمام المحكمة الدستورية مباشرة ، وبالتالي فقد تطلب هذا التعديل شروطاً أخرى يُسمح بمقتضاها للأفراد اللجوء مباشرة أمام المحكمة الدستورية .

واليوم ، أصبح رفض العالوية العظمى من الائتمانات المقدمة للمحكمة الدستورية يتم بحجة عدم قبولها نظراً لافتقارها للطبيعة الدستورية للانتهاك المزعوم (١) .

ويستلزم لتبطل الدعوي الدستورية الفردية التي توجه ضد القوانين التشريعية أن تُرفع خلال ثلاثة أشهر من صدورها ، أما في حالة الطعن على القرارات الإدارية والأحكام القضائية فيتعين رفع الدعوي خلال شهر من الإعلان بالحكم

وبالنسبة لأصحاب الحق في التوجه للمحكمة الدستورية بهذه الدعوي ، يكون للمواطنين ممن لحقهم ضرر بأحد حقوقهم الأساسية - سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين ووزير الادعاء العام وأمين المظالم (١) - الحق في اللجوء الي المحكمة الدستورية عن طريق طلب

(١) راجع مقال -

V.F. Comella, The Spanish Constitutional Court: Time for Reforms, in A. Harding & P. Leyland (eds.), Constitutional Courts 193 (2009).

(١) وفي النظام القانوني الإسباني ، يُعد النائب العام الذي يعينه الملك باقتراح الحكومة ، بعد استشارة المجلس العام للسلطة القضائية الضامن لحكم القانون . وفقاً لما تحدده المادة ١٢٤ من الدستور الإسباني ، والتي نصص على تولي النيابة العامة " مهنة تعزير عمل القضاء دفاعاً عن حكم القانون وعن حقوق المواطنين و عن المصلحة العامة المحمية بموجب القانون أما علي نحو غير رسمي أو ساء علي طلب الأطراف المعنية كما تتولي النيابة العامة مسؤولية ضمان استقلال المحاكم وكفالة تحقق المصلحة الاجتماعية امامها ويحق للنائب العام تنعيم طلب الحماية

(٢) تعرف المادة ٥٤ من الدستور الإسباني امين المظالم بأنه "مفوض سام" من البرلمان ، يعينه من أجل الدفاع عن الحقوق الواردة في الباب الأول من الدستور ، فيحول سلطة الإشراف على أنشطة الإدارة ، ويقدم تقريراً عنها الي البرلمان " علاوة على هذه الوظيفة الرقابية لأداء الإدارة ، يحق لأمين المظالم

الحماية (المادة ٢/٥٢ من الدستور) وتنظم المادتان ١/١٦١ ب و ١/١٦٢ ب من الدستور إجراء طلب الحماية أمام المحكمة الدستورية ، فضلاً عن المواد من ٤١ الي ٥٨ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية ، الذي ينص (المادة ١/٤١) على أن الحقوق والحريات المعترف بها في المواد من ١٤ إلى ٢٩ تُقبل الحماية الدستورية ، وفي الحالات وبالطرق التي يحددها القانون ، دون الإخلال بالحماية العامة المكلفة بتوفيرها المحاكم القضائية . وتنطق هذه الحماية بالمثل علي (الاستنكاف الضميري) (١) المُعترف به في المادة (٣٠) من الدستور . ويلزم لطلب الحماية أمام المحكمة الدستورية استنفاد السبل القضائية السابقة (٢)

ولكن هنا يجب التنويه إلى أن المقتضى الدستوري عند تحديده أصحاب الحق في اللجوء للمحكمة الدستورية للطعن بالأعمال البرلمانية ، جاء أوسع من النص الوارد في إطار القانون الأساسي للمحكمة الدستورية ، حيث إن هذا الأخير اقتصر علي الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين قد يلحقهم أضرار بحقوقهم فيمكهم التوجه إلى المحكمة لتوجيه طعن ضد الأعمال التي تلحق الضرر بهم ، وقد سارت المحكمة الدستورية للأخذ بالتفسير الواسع لمقتضيات المادة (١/٤٦) من قانونها الأساسي تشبهاً مع النص الدستوري (٣)

وقد أشارت المحكمة الدستورية في أحد أحكامها بالتحديد لأصحاب الحق باللجوء لهذه المحكمة لرفع دعوي الحماية في أحد أحكامها بالقول إن شرعية الطعن بواسطة دعوي الحماية الدستورية موزعة ومحددة في المادة ١/١٦٢ ب من الدستور والتي منحت هذا الحق لكل شخص سواء كان طبيعياً أو حكماً إذا ما أنتيكت إحدى مصالحه المشروعة ، وكذلك في المادة ١/٤٦ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية والتي أصادت أيضاً كل من كان طرفاً في

بوصفه منافعا عن الحقوق الفردية ، أنتقم بطلب الحماية الدستورية للحقوق الفردية (المادة ١٦٢ من الدستور والمادة ٤٦ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية)

(١) الاستنكاف الضميري هو ذلك الشخص الذي يدعي الحق في رفض أداء الخدمة العسكرية تحت رعم حرية الفكر أو حرية الضمير أو الدين .

(٢) راجع أحكام المحكمة الدستورية الأسبانية ، ومن بينها الأحكام رقم ١٩٨٢/٧٣ و ١٩٨٣/٢٩ و ١٩٨٤/٣٠ هذا الأحكام أشار اليه لدي عيد الحسن ، " الرقابة على الأعمال عبر انتشريعة في النظامين الدستوريين الأردني والأسباني، مرجع سابق ، ص ٢١٨

(٣) هذا ما أكدته المحكمة الدستورية في حكمها بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٦ حيث قصت بان "الحق الشرعي بالنتقم للطعن بواسطة دعوي الحماية الدستورية للحقوق والحريات الفردية أمام المحكمة الدستورية محدد في المادة ١/١٦١ ب من الدستور وهم كل شخص طبيعي أو معنوي أنتيكت حقه أو له مصلحة " هذا الحكم متشابه اليه لدي عيد الحسن " الرقابة على الأعمال عبر انتشريعة في النظامين الدستوريين الأردني والأسباني " مرجع سابق ، ص ٢١٢

الدعوي القضاية السابقة ، حيث إن دعوي الحماية ما هي إلا اخر وسيلة للحماية ، وعليه فإن هذا الإحتهاد لايعني أن مفنصيات القانون الأساسي للمحكمة تخرج عن إطار المقتضيات الدستورية (١)

والسؤال الذي يطرح نفسه يتعلق بمدى حق الأحناب الموجودين علي التراب الأسباني في اللجوء للدعوي الفردية كما هو الحال بالنسبة للمواطنين الأسبان ؟

وأول ما يصادفنا من عناصر الإجابة علي هذا السؤال هو نص الفقرة الثانية من المادة (٥٢) من الدستور الأساسي التي تمنح حق اللجوء إلى الدعوي الفردية لكل شخص Toute personne يرى أن حقاً من حقوقه الأساسية قد أهدر ولم تفلح وسائل الحماية القانونية والتضامنية العادية في دفع الأذى عنه

وهكذا يبدو للوهلة الأولى أن عبارة كل شخص التي يستعملها الدستور الأسباني هي من السعة بحيث يمكن أن تشمل جميع المواطنين الأسبان والأجانب على السواء .

ومع ذلك ، تنص الفقرة الثانية من المادة (٤١) من القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة الدستورية الأسبانية على أن الهدف من الدعوي الفردية هو حماية كل المواطنين . وهذا يعني أنها قصرت الاستفادة من الدعوي الفردية على المواطنين الأسبان دون غيرهم من الأحناب الموجودين بأسبانيا . ولما كان هذا النص قد واجه معارضة شديدة من جانب الفقه ، فقد تجاوزته المحكمة الدستورية في العديد من احكامها بتمكين الأحناب المتقيين في أسبانيا من الاستفادة من الدعوي الفردية عندما تنتهك السلطات الأسبانية حقوقهم أو حرياتهم الأساسية ، وهو ما قضت به بشأن اعتداءات على الحق في الحرية نتجت عن الحزب التسعفي لبعض الأجانب بمناسبة طلب تسليمهم من قبل دولهم بالمخالفة للفقرتين الأولى والرابعة من المادة (١٢) من الدستور الأساسي والمنظمتين لحق الإنسان في الحرية ، وتحظران التحفظ على الأتحاص نون سيرر متبول ، ومن ابرر الأمثلة على قضاء المحكمة في هذا الخصوص حكماً رقم ١٩٩٨/١٤١ الصادر في ٣٠ يوليو ١٩٩٨ بخصوص أحد المواطنين الإيطاليين ، وحكمها رقم ٢٠٠٠/١٤٧

(١) حكم المحكمة الدستورية بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٠ والمنشور في الجريدة الرسمية للدولة في ١٩٨٤/١٢/٢١

الضائر في ٢٩ مايو ٢٠٠٠ بخصوص أحد المواطنين الفرنسيين (١) . ومن ثم ، يمكن لأي فرد أجنبي - سواء كان فرداً عادياً أو من العاملين بالسلك القانوني ، أجنبياً كان أو مواطناً يحمل الجنسية الأساسية اللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية بدعوى فردية بعد استنفاد كافة طرق الطعن أمام المحاكم العادية (٢) .

رابعاً - في النظام الدستوري السويسري.

دخلت الدعوى الدستورية الفردية إلى النظام الدستوري السويسري للمرة الأولى بمقتضى الدستور الفيدرالي للتحالف السويسري لعام ١٩٩٩ . وهو الدستور الذي وضع أساس الدعوى الدستورية الفردية (٣) .

وتنظم الدعوى الدستورية الفردية المادة (١٨٩) من الدستور ، والمادة (٨٢) من القانون الخاص بالمحكمة الفيدرالية (٤) ووفقاً لهذه النصوص ، (تعتبر المحكمة الفيدرالية العليا

(١) د. عيد احمد العلول ، "دعوى ضمانة الحقوق في القانون الدستوري المنار" مرجع سابق ، ص ٦٢ .
وراجع ايضاً

-Cathrin-Amelie Chassin;"Lprotection des droits fondamentaux a travers le recours d;amparo en Espagne"C R D F;2002.No1p35.

(٢) راجع المادة (١٦٢) من الدستور الاساسي وراجع ايضاً Santiago Ripol Carulla مرجع سابق ، ص ٥

(٣) حصح دستور الاتحاد السويسري الضائر في ٢٩ مايو ١٨٤٧ حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي - لأكثر من مئة وأربعين تعديلاً ، لدرجة أن العديد من نصوصه كانت قد استعصت علي الفهم ولذلك ، تم استبداله بدستور آخر صدر في ١٨ ابريل ١٩٩٩ ، وهو الدستور الذي وضع أساس "الدعوى الدستورية الفردية" في المادة ١٨٩ منه وتكتسب الدعوى الدستورية الفردية أهمية كبيرة في سويسرا ، كما تفتي تطبيقاً واسعاً إذا كان موضوعها طلب الحكم بعدم دستورية القرارات واللوائح الإدارية التي من شأنها انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للأفراد ويرجع ذلك إلى ما عُرف عن سويسرا من عدم وجود محاكم إدارية في معظم "الكنتونات" اعضاء الاتحاد السويسري.

راجع في ذلك

P.Maystadt, le controle de la constitutionnalite en Suisse, in "Actualite de controle Juridictionnel de lois "Bruxelles, 1973,p 171 et s.

(٤) تم العمل بالدستور الحالي للاتحاد الكونفيدرالي السويسري عن طريق الاستفتاء الشعبي في شهر ابريل عام ١٩٩٩ ، وقد حل هذا الدستور محل الدستور الفيدرالي لعام ١٨٤٧ بعد اجراء عدة تعديلات كاملة هدبت الي تحديث الوثيقة السابقة دون تغيير لمحتواها الجوهرى يبص دستور عام ١٩٩٩ على أن الاتحاد الكونفيدرالي السويسري هو جمهورية فيدرالية كاملة العضوية تتألف من (٢٦) ولاية أو كانتون (وهي الوحدات الإقليمية أو الأتني من وطنية) ، كما يتضمن ايضاً قلمه للحقوق الفردية والعلامة (منضمنا حق المطالبة أو الدعوى للاستفتاء العام علي القوانين الفيدرالية والتعديلات الدستورية ، على نحو مماثل لأليات المباشرة الدستورية المنصنة بالعديد من دساتير ولايات الولايات المتحدة الأمريكية) ويشير لكفاءة واحتصاصات الكنتونات والحكومة الفيدرالية .

راجع

- See A. Auer, G. Malinveni, & I. Hotellier, Droit constitutionnel suisse 2 (2006). Together with article 189 of the Constitution, articles 82, 86, 89, 113, 115 and

أعلى وأرفع المحاكم بالمنظومة القضائية ، وهي المختصة بسلطة الرقابة القضائية علي دستورية القوانين بسويسرا) ومن بينها الفصل في الطلبات المتعلقة بانتهاكات الحقوق الدستورية (١) الممتثلة في الأحكام القضائية المتعلقة بقضايا القانون العام وأيضاً في القرارات الصادرة عن الهيئات الإدارية والتشريعية بالولايات والمديريات والتقسيمات الإدارية (كالمحافظات أو الولايات أو المقاطعات... الخ) كما تحتنص بنظر الدعاوي المرفوعة من المواطنين حال حدوث انتهاكات لحق التصويت ومنظومة الانتخابات العامة وإجراءات الاستفتاء الشعبي (٢)

ووفقاً للمادة (٨٩) من قانون الأحكام القضائية الفيدرالي ، فإنه يمكن رفع دعوي أمام المحكمة الفيدرالية العليا عن جانب من كانوا أطرافاً في قضية (بحالة الأحكام القضائية) ومن جانب أي شخص "وقع عليه ضرر بالحكم أو المادة القضائية المختصة " والذي يمكنه إثبات ضرورة ملحة بقبض الأحكام والقوانين (المادة ٨٩) من قانون الأحكام القضائية الفيدرالي وعليه ، فإن العرض الأساسي من إقامة الدعوي الدستورية الفرنسية هو حماية المواطنين من أفعال السلطات العامة (الجهات التنفيذية وغيرها من الهيئات) ، و استبعاد القوانين غير الدستورية من المنظومة القانونية (٣) وتختلف طبيعة القوانين المختصة من تشريعية إلى قضائية (٤) إلى إدارية ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد أناط الدستور السويسري صلاحية الرقابة على دستورية القوانين بالمحكمة الاتحادية ، على أن لا تتناول هذه الرقابة القوانين الاتحادية ، وإنما تقتصر على القوانين المحلية ، أي القوانين الصادرة عن هيئات المقاطعات التشريعية (Cantos) (٥) ، وهنا يستطيع كل فرد أن يطعن بدستورية القانون ، متى توافرت له المصلحة بذلك ، وذلك عن

116 of the Law on the Federal Tribunal of June 17, 2005 detail the procedure for lodging an individual constitutional complaint

(١) راجع ترجمة جامعة برينيو برساً " للدستور السويسري الى اللغة الفرنسية ، تحت إشراف الأستاذ Jean-Pierre MAURY والمستور علي شبكة المعلومات الدولية علي الموقع الإلكتروني <http://mjp.univ.perp.fr/const/el.htm>

(٢)-See Federal Judicature Act- arts 82 & 86 (1943)

(٣) -See E. Ferioli, La Giustizia Costituzionale in Svizzera, in L. Mezzetti (ed.), Sistemi e Modelli di Giustizia Costituzionale (2009)

(٤) راجع المواد ، ٨٣ و ٩٠-٩٣ (١٩٤٣) من قانون الولايات القضائية الفيدرالية والتي تحدد العديد من الشروط المسنفة التي تسمح بالنظر واختصاص الأحكام القضائية و أيضاً بعض تصنيفات الأحكام التي تم علي العكس من ذلك استثنائها من الدعوي.

(٥) European Commission for Democracy Through LAW (Venice commission) Conflict resolution in Federal and Regional systems Report by Professor Luis Lopez Guerra Carlos (2002), Ibid., p 7

طريق دعوي بدمها إلى المحكمة الاتحادية ، ويعد هذا أحد القيود التي تتطلبها منظومة الدعاوي الدستورية للأفراد (١) . ورغم ذلك فقد تم استثناء دساتير الكانتونات ، بشرط غياب أي إجراء قضائي أحر لحلها علي مستوي المقاطعات - وعلى الرغم من ذلك ، فإن هذا الاستثناء قد أصبح مؤخراً عُرضة لاستثناءات جوهرية وبارزة كما يتعين رفعها في غضون ثلاثين يوماً من صدور الحكم القضائي ، أو بفاذ هذا القانون .

خامساً - في النظام الدستوري البلجيكي .

خضع الدستور الأساسي للمملكة البلجيكية لعام ١٨٣١م بالأعوام الأخيرة للعديد من التعديلات الجوهرية والتي بمقتضاها تم منح الأفراد سواء كانوا أفراداً عاديين أو قابونيين الحق في رفع دعاوى مباشرة أمام المحكمة الدستورية البلجيكية لعام ١٩٨٨م لتكملة الرقابة العرضية الموحدة فعلياً (٢) .

وفي عام ٢٠٠٧م ، تحول نشاط " محكمة التحكيم " " Cour d'Arbitrage " من مجرد ضامنة لحساية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الفيدرالية والوحدات الفيدرالية الصغرى وحماية القضاة للحقوق والحريات المكفولة دستورياً ، إلى محكمة دستورية كاملة الاختصاصات أو ما يُطلق عليها " المحكمة الدستورية " Cour Constitutionnelle والتي تقوم الآن بحماية الحقوق الدستورية المدرجة بالناب "II" (المواد ٨-٣٢) وبالمواد (١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٩١) من الدستور ووسعها موضع التنفيذ (٣) .

وبالتالي يمكن للأفراد سواء كانوا عاديين أو من العاملين بالسلك القانوني وفي خلال ستة أشهر من نفاذ القانون المحتصم - والتي تشمل . (القوانين الفيدرالية العادية والخاصة ، المراسيم الإقليمية ، مراسيم إقليم " بروكسيل Bruxelles " ، والقوانين النافذة بقوة القانون والمصدرة عن اللجنة التنفيذية) (٤) - اللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية للدفع بعدم دستورية

(١) See E. Ferioli, Il Belgio, in P. Carrozza, A. Di Giovine & G.F. Ferrari (eds), Diritto costituzionale comparato 326 (2009).

(٢) راجع القانون الدستوري البلجيكي رقم ١٤٢ لعام ١٨٣١ ، والقانون الخاص المنطبق بالمحكمة الدستورية البلجيكية الصادر بالسادس من يناير لعام ١٩٨٩ ، والمسنون بالحريدة الرسمية في السابع من شهر يناير عام ١٩٨٩ - المادة (٢).

(٣) See E. Ferioli, Il Belgio, in P. Carrozza, A. Di Giovine & G.F. Ferrari (eds), Diritto costituzionale comparato 326 (2009).

(٤) راجع المادة ١٤٢ من الدستور البلجيكي .

الفوانين الصادرة عن السلطات العامة فى الدولة التى تنتهك أحد الحقوق الأساسية المكفولة بالدستور ويتربط على الحكم الصادر بعدم الدستورية إعفاء القانون المختص ، ويكون للحكم الصادر عن المحكمة الدستورية اثرأ رجعيأ (١) وعلى نحو مشابه ، فإن رفض الدعوى الدستورية يدفع كافة الفضاة لتفسير المبدأ (القانون) المنخص الصادر عن المحكمة (١) .

(١) راجع مقال :

- G.F Ferrari & A. Gambaro (eds.), Corti nazionali e comparazione giuridica 105 (2006)

(١) راجع المادة (٩) من القانون الخاص بالمحكمة الدستورية ائبلجكية الصادر بالسادس من يناير ، ١٩٨٩ المشور بالحريدة الرسمية الئبلجكية ، فى السابع من يناير من ذات العام .

الفرع الثاني

تطبيقات الدعوي الدستورية الفردية في النظم الدستورية لبعض دول شرق ووسط أوروبا .
أدى سقوط الأنظمة الشيوعية بدول شرق ووسط أوروبا - إلى جانب الحاجة الناتجة لتأسيس قواعد دستورية جديدة للديمقراطيات الحديثة النشأة - إلى ظهور موجة من صياغة الدساتير وبناء الديمقراطيات التي اتسمت بتأسيس أنظمة مركزية للرقابة القضائية بالدول المستقلة حديثاً^(١) . وقد كان تطبيق مثل هذه الأنظمة نتاجاً للتدوير الكثيف لنماذج العدالة الدستورية ، حيث كانت النماذج الألمانية والنمساوية الأكثر فاعلية وتأثيراً ليس فقط بسبب التقارب الجغرافي والثقافي ، ولكن أيضاً لذلك الدور الذي لعبه المجلس الأوروبي في عمليات رقابة النصوص الدستورية والصياغة الدستورية^(٢) ، وقد أكدت الهيئة الاستشارية الدستورية الخاصة للمجلس الأوروبي والمعروفة باسم المفوضية الأوروبية للديمقراطية عبر القانون ، أو (مفوضية فينيسيا Venice Commission) على أهمية تكوين المحاكم الدستورية كعنصر هام ورئيسي لإدراك ما تلعبته الدول في التحول الديمقراطي وانصاعاً لحكم القانون^(٣) .

(١) أصبحت المحاكم الدستورية ، وفقاً لما ورد بكتابات الأستاذ " Andrew Harding " عنصراً أساسياً عند صياغة الدستور . لتوبها تدعم المشروعية الدستورية . اصفاة الي إمكانية استخدامهم كوسيلة لتحقيق الموازنة بين الرعة الكاملة للسلطة الحاكمة " لتحقيق السيادة على حساب أي معارضة " والدفاع عن المواد التي تهدف لحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات " ، وعلاوة على ذلك ، أصبحت المحكمة الدستورية حامياً ومسانداً حيوياً للدستور بالعديد من الأمم النامية التي تسعى نحو الديمقراطية .

للمزيد عن هذا الموضوع راجع :

A. Harding, Preface, in A. Harding & P. Leyland (eds.), Constitutional Courts: A Comparative Study 1 (2009)

(٢) اثرت النماذج الألمانية والنمساوية للعدالة الدستورية تأثيراً فورياً على دول شرق ووسط أوروبا ، لدرجة أن بعض المعلقين قد اسرروا لتصريح بأن " تأسيس كيان للرقابة الدستورية كان له أثر للاستعارة الدستورية " .

راجع :

A. Harding & P. Leyland (eds.), Constitutional Courts: A Comparative Study 58 (2009)

(٣) للمزيد من المعلومات عن دور المجلس الأوروبي وتأثيره على عملية التحول الديمقراطي وتأسيس المحاكم الدستورية

راجع

- W. Sadurski, Rights Before Courts: A Study of Constitutional Courts in Postcommunist States of Central and Eastern Europe 2d ed. (2007).

وغالباً ما جاء إنشاء المحاكم الدستورية في هذه الدول (١) معاصراً مع استحداث أنظمة الدعاوي الفردية والتي صُممت لتكملة ودعم الأنظمة السابقة للرقابة العرصية للمثول أمام المحكمة الدستورية المختصة بالرقابة التصانيفية ، وعلاوة على ذلك لا يُسمح للأفراد باللجوء إلي المحكمة الدستورية مباشرة إلا بعد استنفاد كافة درجات التقاضي الأدنى .

تم تطبيق نظام الدعاوي الدستورية للأفراد بالدول التالية . جمهورية ألبانيا Republic of Albania (١) ، أرمينيا Armenia (٢) ، كرواتيا Croatia (٣) ، جمهورية التشيك Czech Republic (٤) ، المجر Hungary (٥) ، لاتفيا Latvia (٦) ، صربيا Serbia والتي تم العمل بها لأول مرة بمقتضى دستور ٢٠٠٦ (٧) ، سلوفينيا Slovenia (٨) ، جمهورية

(١) باستثناء "بلغاريا Bulgaria" "الوسعة Bosnia" ، "ليتوانيا Lithuania" ، "مولدوفا Moldova" ، و"رومانيا Romania"

(٢) See Const. arts. 131 & 134 (1998) (Alb).

(٣) للحصول على وصف للدعاوي الفردية في أرمينيا راجع: see Constitution Art. 101(6) (2005)(Arm.), see also Law on the Constitutional Court arts 25 & 69 (2006) (Arm.) In addition to natural persons, legal persons are also eligible to apply directly to the Constitutional Court. See Constitution art. 42.1 (2005) (Arm.); see also Constitutional Ct. Act art. 25 (2006).

(٤) راجع المادة ١٢٨ من الدستور الكرواتي لعام (١٩٩٠)) وراجع أيضاً المواد ٢٠، ٢٠، ٤٠٠، و٦٢ من القانون الأساسي للمحكمة الدستورية (الجريدة الرسمية الكرواتية رقم ٢٠٠٧/٤٩)

(٥) راجع المادة ٨٧ من الدستور التشيكي ، وراجع أيضاً ، المواد أرقام ٦٤ ، ٧٢ ، ١٧٤ من قانون المحكمة الدستورية التشيكية لعام (١٩٩٣)

(٦) راجع المادة ١/٢٢ من الدستور المجري لعام (١٩٤٩) ، وراجع أيضاً ، المادة ٢٤ من الدستور المجري (المُعمل في الخامس والعشرون من إبريل ٢٠١١) .

(٧) راجع المادة (٨٥) من دستور لاتفيا (حسب تعديله عام ٢٠٠٧) ، راجع أيضاً المادة ١٩ (٢) من قانون المحكمة الدستورية (لاتفيا)

(٨) راجع المواد ١٦٨ - ١٧٠ من الدستور الصربي، راجع أيضاً المواد من ٨٢-٩٠ من قانون المحكمة الدستورية الصربية، لعام (٢٠٠٧)

ولاستعراض عام لمنظومة الدعاوي الدستورية الفردية بـ "صربيا" ، راجع كتابات "Plavšić" بعنوان الدعاوي الدستورية الفردية النموذج الصربي (٢٠٠٨) ، متاحة على الموقع الإلكتروني available at <http://www.jus.unitn.it/cococ/papers/papers.html>.

(٩) راجع المواد ١٦٠ ، ١٦٢ ، من الدستور السلوفاني لعام ١٩٩١ ، وراجع أيضاً المواد ٢٤ و ٥٠ من قانون المحكمة الدستورية السلوفانية الصادر عام ١٩٩٥ ، وللمزيد عن منظومة الدعاوي الدستورية الفردية السلوفانية ، راجع

-T Melart, L. Zore, The Individual Constitutional Complaint in Slovenia (2008) (unpublished dissertation for Co.Co.A. at the University of Trento, Italy) available at <http://www.jus.unitn.it/cococ/papers/papers.html>

مقدونيا اليوغلافية السابقة (The former Yugoslav Republic of Macedonia) (١) ،
وأوكرانيا (Ukraine) (٢).

أما دول أوروبا الشرقية الأخرى التي لم تتبنى تلك الآلية عند صياغة دساتيرها ، فقد
قامت بتطبيقها في مراحل لاحقة (٣)

(١) تم العمل منطومة الدعوى الدستورية النردية بالمادة ١١٠ من دستور عام ١٩٩١ لجمهورية مقدونيا
اليوغلافية السابقة والمواد ١١ ، ١٢ ، ٢٨ ، و ٥١ من قانون المحكمة الدستورية لجمهورية مقدونيا
الصادر في السابع من أكتوبر لعام ١٩٩٢م

(٢) تم العمل على منطومة الدعوى الدستورية في أوكرانيا ، في الفصل الخامس من دستور ١٩٩٦ ، وفي
المواد (٥٥ ، ١٥٠) ، قانون المحكمة الدستورية الأوكرانية (المعلن بواسطة البرلمان الأوكراني في
السادس عشر من أكتوبر لعام ١٩٩٦). والذي سري العمل به في الثاني والعشرين من أكتوبر
(١٩٩٦) ، قسم ٩٩/٢٢ ، البرلمان الأوكراني ، المواد ٤٢-٤٣ ، المقاح علي العنوان الإلكتروني
(<http://zakon.rada.gov.ua/cdu>)

(٣) على سبيل المثال ، جمهورية ليتوانيا ، لم يتم دستورها ، الصادر عام ١٩٩٦م ، أي تصور أو تحويل
لمنطومة اللجوء المباشر للمحكمة الدستورية ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن تطبق مثل هذه المنطومة قد
خطي باهتمام كبير ، راجع نشن "الدعوى الدستورية الفردية. المنظور الليتواني مقال

-Vitulija Tamaviciute Individual Constitutional Complaint: Lithuanian perspective.
Co.Co A.(Comparing Constitutional Adjudication)2008, available at:
www.jus.unitn.it/cocon/papers/PAPERS%203RD%20PDF/ICC%20Lithuania%20edit%20ok.pdf.

الفرع الثالث

تطبيقات الدعوى الدستورية في النظام الدستوري التركي والنظام الدستوري للاتحاد الروسي
الأعضاء بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

تتطلب الدعوى الدستورية الفردية المرفوعة أمام المحاكم الدستورية ضد انتهاكات
حقوق الإنسان ، وفقاً لنص المادة ١/٣٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (١) استفاد كافة
طرق الطعن أموة بشكوى الحماية في أسبانيا السقالة أمام المحكمة الدستورية ، ويرجع ذلك
لسببين :

أولهما - العبء القلتي علي عاتق المحكمة الدستورية الأسبانية التي تجاوزت ١٢٠٠٠٠ دعوى
خلال عام ٢٠١٠ .

ثانيهما - الحاجة لوضع حل لتصايا حقوق الإنسان علي المستوى الوطني قبل بلوغها لمحكمة
استراسبورج "Strasbourg" كما جاء بالفقرة الرابعة من إعلان أنترلاكن (٢) حيث تم
التشديد علي الطبيعة الاحتياطية لآلية الاتفاقية

وتبدو الشكوى الفردية اختياراً منطقياً لهذا الإصاف في الدول التي توجد بها محكمة
دستورية متخصصة ، لكون تلك الدعوى احتياطية علي المستوى الوطني ، ولا تُرفع إلا بعد

(١) بدأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عملها عام ١٩٥٩ ، وقد أنشئت المحكمة الأوروبية بموجب
الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان و الموقعة من جانب الدول الأعضاء في مجلس أوروبا كوسيلة لفرض
احترام الدول لحقوق الإنسان . وتآلف المحكمة من ٤٠ قاضياً من كل الدول المنصمة إلى المعاهدة
تم اختيارهم للقيام بصفه مستقلة . يقع المركز الرئيسي في استراسبورج ، فرنسا وهو مركز دائم
لاحتماغ الهيئة علي مدار العام . ويتنرط في الدعوي المقامة من الافراد اسامها أن تكون مقبولة وهذا
القبول يتطلب توافر الشروط الآتية -

١ - يجب أن توجه الدعوي في مواجهة دولة كانت طرفا في المعاهدة في الوقت الذي حدث فيه الانتهاك المدعي
حدونه،

٢ - أن يكون المتضرر ضحية مباشرة لحرق مر عوم للمعاهدة من قبل دول معينة

٣ - أن تتضمن الدعوي أدلة موثقة تثبت حدوث انتهاك للمعاهدة بشكل خاص ، كما يجب أن تثبت الدعوي بل
تدخل الدولة بحقوق المتضرر فد تجاوز الحدود التي تسمح بها المعاهدة

٤ - استفاد المتضرر كافة طرق الطمس السطحية المتاحة

وقد أصدرت المحكمة أكثر من ١٢ الف حكم علي مدى نصف القرن الماضي ، وفي أكثر من ٨٠%
من احكامها قصت بأن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان قد أنتيكت . وجاء أكثر الاحكام في مواجهة
إيطاليا وتركيا وفرنسا راجع :

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ . سلسلة التدريب المهسي ، رقم ٨ / الشفيع ١ ،
ديونوكول اسطنبول ، ص ١٧ ، ١٨٠

(٢) المؤتمر رفيع المستوى السعقد في أنترلاكن ١٨ ، ١٩٠ فبراير ٢٠١٠ مساندة من الرئاسة السويسرية
للجنة وزراء أوروبا، أنترلاكن

استنفاد إجراءات الاستئناف أمام المحاكم العادية ، لذا يتعين اتحاد احر خطوة ممكنة علي
المستوي الوطني قبل اللجوء بالدعوي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

وسبب عضوية الجمهورية التركية Republic of Turkey (١) والاتحاد العيدرالى
الروسمى Russian Federation بالسلطومة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان المنبثقة عن
المجلس الأوروبي ، فم الملائم أن يتطرق ليجاتين الدولتين على النحو التالي :

أولاً - في الجمهورية التركية Republic of Turkey .

تم النص على آلية الدعوي الدستورية الفردية في سبتمبر عام ٢٠١٠م ، عقب المواثقة
علي الاستفتاء، الشعي لإجراء سلسلة من التعديلات على الدستور التركي لعام ١٩٨٢م (١) ،
وقد تم تفعيل حق اللجوء للمحكمة الدستورية بما يمكن الافراد الذين يدعون أن سلطمة حكومية قد
انتهكت " الحقوق الواقعة في سلطة المحكمة الأوروبية لحقوق الاسان والمكفولة دستورياً "
رفع دعوي مباشرة أمام المحكمة الدستورية (١) وعليه ، فإن نظام اللجوء يبدو منصوصاً فقط

(١) راجع القانون رقم ٥٩٨٢ الصادر في السابع من يوليو عام ٢٠١٠م ، الجريدة الرسمية رقم ٢٧٥٨٠
(١٢ - أيار عام ٢٠١٠) (تركي - أ) ، والمصاحح على الموقع الإلكتروني
<http://rega.basbakanlik.gov.tr/Eskiler/2011/10/20111017M1.htm>
الترجمة الرسمية باللغة الإنجليزية مناحة على الموقع الرسمي لرئاسة وزراء الجمهورية التركية: السكرتارية
العامة لتسون الاتحاد الأوروبي -
http://www.abgs.gov.tr/files/Bas%20B1nMusavirlik_haberler/constitution_lamendments.pdf

- في التالي عشر من سبتمبر عام ٢٠١٠م أتمتت مجموعة من التعديلات الدستورية عن طريق الاستفتاء
الشعي ، تتخص استحداث سلطومة الدعوي الفردية أمام المحكمة الدستورية . بموجب النص الجديد
للمادة ١٤٨ من الدستور التركي ، وتم تفعيله من جانب المجلس الوطني في السابع من مايو ٢٠١٠ و
شرة بالجريدة الرسمية بأثالث عشر من مايو ٢٠١٠
(١) مقتضى النص الجديد للمادة (١٤٨) " بإمكان اي شخص اللجوء للمحكمة الدستورية حال انتهاك احد
حقوقه وحرانيته الأساسية المكفولة بموجب الدستور والواردة ضمن نطاق اختصاص المعوصية
الأوروبية لحقوق الإنسان من جانب السلطات التنفيذية وحتى نقل الدعوي ، فلا بد من اللجوء المسبق
لكافة درجات انقضاض الأئني وبحالة الأئتمان أو الدعوي الفردية ، فلا بد الا تتم الرقابة التصابية على
الامور التي يمكن ان تؤخذ بعين الأعتار انا عملية الألتحاء الي العيات التصابية الأدي لأبد وان
يتم النص على الإجراءات والمبادئ الخاصة بالتطبيق على الافراد في الأقلون (والذي اصبح فيما تلي
ذلك القانون رقم ٥٩٨٢).

- النص الجديد للمادة (١٤٨) من الدستور التركي باللغة الإنجليزية
- The revised text of article 148 prescribes in relevant part that "Everyone may apply
to the Constitutional Court on the grounds that one of the fundamental rights
and freedoms within the scope of the European Convention on Human Rights
which are guaranteed by the Constitution has been violated by public
authorities. In order to make an application, ordinary legal remedies must be
exhausted. In the individual application, judicial review shall not be made for
matters which would be taken into account during the process of recourse to

علي تلك الحقوق أو الحريات المكفولة من جانب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والوارنة أيضاً بالدستور، وبالتالي فإنها تُعد مرشحاً وطنياً لحالات انتهاك الحقوق الأساسية قبل عرسها علي محكمة " Strasbourg " وفي الواقع ، فإن هذا التقيّد يبدو كما لو كان استجابة للتوصيات المسبقة للموضوعة بشأن تخفيف العبء عن كاهل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وينطلب الدستور أيضاً استفاد كافة الدرجات القضائية المتاحة كتقيّد إضافي على قبول الدعوي الدستورية وفي الحقيقة ، فإن الرقابة القضائية من خلال الدعوي الفردية لا بد الا تقام بسبب شكاوي يمكن معالجتها وإيجاد حلول لها بدرجات النفاصي المتاحة علي المستوي الأدنى (١) .

وفي تقييم مشروع التعديلات هذا ، رأت لجنة فينيسيا أن التعديلات " مبررة وتتبع حلولاً معروفة من قبل بلدان أوروبية أخرى ، وأنها تستوفي المعايير الأوروبية ، وبذلك ، اعترفت اللجنة بأن الدعوي الفردية الفعلية أمام محكمة دستورية ، قد تكون مرشحاً وطنياً لدعوي قبل أن تصل هذه الأخيرة إلي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (٢) ، وهذا ما أثبتته أيضاً عدد كبير من الدراسات والأبحاث المخصصة لهذه القضية والتي تفسر مثلاً تفوق عدد الدعوي المرفوعة ضد المملكة المتحدة - خاصة قبل اعتماد " قانون حقوق الإنسان " عام ١٩٩٨ - بكثير علي عدد الدعوي المتقدم بها أمام محكمة ستراسبورج ضد فرنسا ، أو ألمانيا أو أسبانيا(٣) .

ثانياً – الاتحاد الفيدرالي الروسي .

تم العمل بمنظومة اللجوء الفردي المناشر إلي المحكمة الدستورية الروسية عام ١٩٩١م ، عقب صياغة قانون لتأسيس أول محكمة دستورية روسية (٤) ، وقد ظلت هذه المحكمة التي

legal remedies. Procedures and principles concerning the individual application shall be laid down in law [then Law No. 5982]

(١) راجع الدستور التركي ، المادة ١٤٨/١ (تركيا).
 (٢) تحد لجنة فينيسيا الدعوي الدستورية الفردية ، ليس فقط لأنها توفر الحماية الشاملة للحقوق الدستورية ، بل أيضاً بسبب الطبيعة الاحتياطية للمساعدة التي ترميها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان علي المستوي الوطني

(٣) - A Stonesweet , H . Keller, A Europe of Rights, Oxford University Press, 2008 . D Agnanostou , La Convention europeenne des droits de l'homme et le Juge constitutionnel national, Bruylant Bruxelles, 2007 ..

(٤) تم تأسيس المحكمة الدستورية الروسية عام ١٩٩١ من خلال قانون " المحكمة الدستورية للجمهورية الروسية الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية ، أنظر مصبطة مجلس نواب الشعب والجمهورية لسوفيتية العليا (رقم ٣٠) في الخامس والعشرين من يوليو عام ١٩٩١ ، المادة (١٠١٧) ، استهلّت المحكمة نشاطها بنهاية شهر أكتوبر عام ١٩٩١م. وفي ديسمبر عام ١٩٩١م ، تم تشكيل ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفيتي USSR ، ملحفاً ولايته السابقة لدول مستقلة وللحصول على المزيد من التفاصيل حول ، تشكيل ووظائف المحكمة الدستورية الروسية ، راجع :

استقت أفكارها من أنظمة الرقابة القضائية المطبقة بالنمسا وألمانيا وإيطاليا ، قائمة حتى عام ١٩٩٣م (عندما غلق الرئيس الروسي بعدها ، Boris Yeltsin ، نشاطها) (١) تحت مظلة دستور عام ١٩٧٨م للجمهوريات الروسية السوفينية الاتحادية الاشتراكية المعدل في ديسمبر عام ١٩٩٠م (٢) في ظل هذه المنظومة عبر المسوقة للدعوى الدستورية للأفراد كان بإمكان المواطنين الذين يدعون حدوث انتهاك لحقوقهم المحمية دستوريا التقدم مباشرة للمحكمة الدستورية واحتصام كافة "التطبيقات القانونية" للسلطة التنفيذية ، بعد الاستغاد السابق لكافة الدرجات القضائية المتاحة ، وكذلك فقد كان باستطاعة المواطنين القدرة على اختصام القوانين التتريعية وايضاً القوانين السطة أو المغفل عن تطبيقها (٣) .

وبعد أن نمت صياغة وتفعيل العمل بالدستور الحدي للاتحاد العيرالي الروسي من خلال الاستفتاء الشعبي الذي أجري في الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٩٣م ، تم سن قانون دستوري ويبرالي جديد للمحكمة الدستورية عام ١٩٩٤م واستأنفت المحكمة نشاطها أحيراً في شهر فبراير عام ١٩٩٥م ، حيث تم تتيم نمط جديد من أنماط اللجوء المباشر للمحكمة الدستورية الذي كان يحتلف احتلافاً جبرهاً عن النمط القديم (٤) .

see A. Trochev, *Judging Russia: Constitutional Court in Russian politics 1990-2006* (2008); J. Henderson, *The Constitution of the Russian Federation: A Contextual Analysis* (2011)

(١) غلق العمل بالدستور فور اعلان رأي المحكمة في الحادي والعشرين من سبتمبر عام ١٩٩٣م ، والذي اعلن فيه عن عدم دستورية القانون الذي سوحه قدم الرئيس الروسي حينها "Boris Yeltsin" بحل البرلمان ، ولتمريد من المعلومات بشأن "مدي انفاق وتناسق افعال وقرارات الرئيس الروسي مع الدستور" راجع مقال

- "Vestnik Konstitutsionnogo Suda RF (Bulletin of the RF Constitutional Court) 1994, No. 6, p. 40.

(٢) راجع- القانون الخاص بـ "تحسين وتطوير منظومة ادارة الدولة" (١٩٩٠) ، أما بخصوص تكبير التعادح المساوية ، الألمانية ، والايطالية للرقابة القضائية ، طالع كتابات

-H. Haugmünger, *From the Soviet Committee of Constitutional Supervision to the Russian Constitutional Court*, 25 *Cornell Int'l L.J.* 305, 332 (1992) "

(٣) راجع مقال
- L. Mezzetti (ed) *Sistemi e Modelli di Giustizia Costituzionale* 447 (2009).

(٤) راجع المادة ١٢٥ من الدستور الروسي ، القانون الدستوري الفيدرالي
-Constitution] art 125 (Russ); [Federal Constitutional Law]{On the Constitutional Court of the Russian Federation}. [Russian Federation Collection of Legislation 1994, No. 13, Item 1447, art 3, 96-100

وفقاً لنص المادة (٩٦) من قانون المحكمة الدستورية لدستور الاتحاد الروسي لعام ١٩٩٥م ، فإنه يمكن اللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية بدعوي من خلال أفراد عابيين (الساكنين والأحاتب واللاحنين علي حد سواء) (١) وجماعات وافراد قانونيين بدعوي انتهاك الحقوق المكفولة لهم دستوريا شريطة أن يكون الانتهاك قد حُند من خلال تشريع (٢) طبق أو قابل لأن يطبق عليهم في حالة معينة (٣) ، وعليه فإن هذا القيد الأخير لقبول الدعوي قد أدي لتعبير أسلوب الدعوي الدستورية للأفراد المطبق بالاتحاد الفيدرالي الروسي إلى المزج ما بين منظومة رقابة عرضية ومنظومة دعاوي دستورية متاحة للأفراد (٤) . وبالتالي فالدعوي الفردية في النظام الروسي هي شكل خاص من أشكال الرقابة العملية علي دستورية القوانين .

يتضح من خازل التحليل المنفيحي المقارن للأنظمة السابق الإشارة إليها والتي نست الدعوي الدستورية الفردية مدي اهتمام المشرع الدستوري في تلك الأنظمة التي تطرقنا إليها في التوسع في بسط رقابة المحكمة الدستورية علي أعمال السلطات العامة بواسطة الدعوي الدستورية الفردية ، وكذا مدي تأثيرها واشتراكها في العديد من السمات التي تمثلت في الآتي :

أولاً – تأثيرها بالنموذج الذي أشارت إليه وحددته مفوضية فينيسيا والتي تحبذ تطبيق مثل هذه المنظومة لأسباب عدة تتضمن إمكانية أن يمثل اللجوء المباشر للمحكمة الدستورية دور المصفاة للانتهاكات المرعومة للحتوق الأساسية ثل أن يتم رفعها للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، ويساعد بذلك علي تجنب إقبال كامل محكمة Strasbourg Court بالدعوي (٥) .

(١) تنص المادة ١٢٥ من دستور روسيا علي أنه بحق " للمواطنين " اللجوء إلى المحكمة الدستورية إلا أن المحكمة الدستورية أعطت تفسيراً واسع الطاق لهذه الكلمة ، بحيث تشمل الأجانب وعمدتي الجنسية لم يعد من الممكن مطلقاً الطعن علي حالات انتحاور تشريعي

(٢) Federal'nyi Konstitutsionny Zakon [FKZ] [Federal Constitutional Law]. OKonstitutsionny Sud Rossiiskoi Federatsii [Konst. Sud RF] [On the Constitutional Court of the Russian Federation]. Sobranie Zakonodatel'stva Rossiiskoi Federatsii [SZ RF] [Russian Federation Collection of Legislation] 1994, No. 13, Item 1447, art. 97.

(٣) See A. Di Gregorio, La Corte costituzionale della Russia, cit. at 84, 460-61

(٤) راجع المفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (الجنة فينيسيا) دراسة حول إمكانية وصول الأفراد الي العدالة الدستورية ، مرجع سابق ، ص٢٦

- ثانياً - اشتراك العديد من الأنظمة الدستورية التي تنبت الدعوي الدستورية الفردية كوسيلة لحماية الحقوق والحريات الأساسية في العديد من السمات ، نأتي علي رأسها
- أ - ضرورة استبعاد كيانة سبل انتفاصي قبل اللجوء للمحكمة الدستورية من قبل الشخص المتضرر (١) .
- ب - حق الأفراد الطبيعيين أو القانونيين في بعض الولايات القضائية باللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية ، شريطة أن تكون لديهم سلطة عامة لرفع دعاوي ضد قوانين أو أفعال كيانات خاصة ، مثل التي تصدر عن السلطات العامة التنفيذية ، لانتهاكها الحقوق المعمولة والمحمية دستوريا (٢) .
- ج - القدرة علي احتصاص القوانين والوائح ، والقوانين التنفيذية ، وفي بعض الأحيان ، الأحكام القضائية (٣) .
- د - استخدام نظام الدعاوي الدستورية الفردية في مواجهة حالات الإعتالات أو الامتناع من قبل السلطات التنفيذية (٤) .
- و - تسع القرار الصادر عن المحكمة الدستورية بعدم دستورية القانون بحجية مطلقة في مواجهة الكافة وليس في حق الشخص المتضرر فقط
- هـ - لجوء بعض الدول لاصدار قوانين خاصة للحد من ممارسة نظام الدعاوي الدستورية الفردية (٥) .

(١) بنوالة "صربيا" ، يمكن تعبيل منظومة االدعوي الدستورية الفردية دون اللجوء المسبق لكافة درجات الانتفاصي الأخرى في الحالات التي ينتهك فيها حق السدعي في المتول امام المحكمة بوقت معقول.

(٢) علي سبيل المثال ، كرواتيا (الأفراد القانونيين الممارسين لسلطاتهم العامة) ، الفصل الأسود (الأفراد القانونيين المحوئين بالسلطات العامة) ، صربيا (المنظمات الممارسة لسلطات عامة معوضة) .

(٣) الاحكام القضائية يمكن احتصاصها بجمهورية أنتشيك ، بولندا ، صربيا ، جمهورية سلوفاتيا ، وأحبرا سلوفينيا

(٤) علي عكس ذلك ، فإن جورجيا ايضاً تسمح باحتصاص قانون قد ينتهك الحقوق الاساسية للأفراد

(٥) علي سبيل المثال FYRM (جمهورية مقدونيا البوغسلافية السانقة) (حلال شهرين من تفعيل القانون) ، الفصل الأسود (في غضون شهرين من سن القانون وبعباده) ، سلوينا (شهرين من نفاذ القانون)

المطلب الثاني

مدي الحاجة إلى العمل بالدعوي الدستورية الفردية في مصر.

تعتبر " الدعوي الدستورية الفردية " دعوي أصلية بعدم الدستورية ، غير أنها - علي عكس هذه الأخيرة - أقرب إلى القضاء الشخصي منها إلى القضاء العيني ، حيث الفرص مدياً تحديداً المطالبة بحماية حقوق وحرريات الأفراد الأساسية ودفع ما يصيبها من أذى بسبب ما يصدر من السلطات العامة من الأعمال المادية والتشريعات العادية ، فضلاً عن القرارات الإدارية (الفردية أو اللانحوية) والأحكام القضائية شريطة أن تكون هذه القرارات الإدارية والأحكام القضائية قد استندت طرق الطعن فيها وأصبحت نهائية وباتة ، بحيث يستحيل التذكير فيها إلا بهذا الأسلوب الاستثنائي.

وعلي ذلك ، فإن الدعوي الدستورية الفردية ليست مرادفة للدعوي الأصلية بعدم الدستورية ، بل إنها تطبيق من تطبيقاتها ، ولذلك احتصتها النظم القانونية التي تأخذ بالدعوي الأصلية بعدم الدستورية بأحكام خاصة.

و قد حصر فقهاء القانون الأهداف التي يتوخاها عادة المشرع من منح الأفراد واليانات العامة صاحبة المصلحة في الطعن على دستورية التشريعات بطريق الدعوي الأصلية في حماية الحقوق والحرريات ، الرقابة على دستورية القوانين والتحقق من شرعية أعمال الدولة ، وتعميق قيم الديمقراطية في ضمير الشعب من خلال وضع الرقابة في متناول أفراد الشعب^(١)

وبادئ ذي بدء ، يجب التنويه إلى أننا لسنا بحاجة في مصر الي الدعوي الدستورية الأصلية في شقها المتعلق بوطنيتها في حماية قواعد توزيع الاختصاصات الدستورية بين السلطات العامة في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية ، لأن مصر ليست دولة فيدرالية أو شبه فيدرالية ، ولأن المحكمة الدستورية العليا تقوم - في إطار دورها في الرقابة على دستورية القوانين - بحماية قواعد توزيع الاختصاصات الدستورية بين السلطات العامة في مصر باعتبارها دولة موحدة.

(١) عر حمزة التركماني ، القضاء الدستوري في فلسطين وفقاً لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر - غزة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٠ .

ومع ذلك ، فقد تكون في مصر في حاجة إلي الدعوي الدستورية التردية- باعتبارها دعوي دستورية أصلية- لتعزيز حماية حقوق وحريات الأفراد في سواحية أعمال السلطات العامة في الدولة، وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم في مواجهة أية انتهاكات مما كان مصدرها ، سواء كانت تشريعات عادية يسنها البرلمان ، أو تشريعات فرعية تتخذها السلطة التنفيذية ، بالإضافة إلي الأحكام القضائية النيابية التي استندت طرق الطعن فيها واتقرارات الإدارية التي تحسنت بنوات مواعيد الطعن فيها أو التي استثناها المشرع من رقابة القضاء، فضلاً عن أعمال الإدارة السادية ، ولذلك يطلق بعض الفقه علي الدعوي الدستورية الفردية "دعوي الملاذ الأخير"

وفي هذا المطلب ، عرض أولاً الأساليب الحالية لتحريك الدعوي الدستورية في مصر ، ثم معرض بعد ذلك مدني إمكانية العمل بالدعوي الدستورية الفردية في النظام الدستوري المصري، وذلك في فرعين متتابعين.

الفرع الأول

الاساليب الحالية لتحريك الدعوي الدستورية في مصر .

نص المادة ١٩٢ من دستور ٢٠١٣ علي أن " تتولي المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح . وتتولي تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله علي الوجه المبين في القانون ، ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة . " ، فقد جاء المشرع المصري ونص في مادته (٢٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا المصري علي " تحتنص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي

أولاً : الرقابة القضائية علي دستورية القوانين واللوائح .

ثانياً : النصل في تعارض الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص التصاني ، وذلك إذا رفعت الدعوي عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلاهما عنها

ثالثاً : الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نيابيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قصاني والأخر من جهة أخرى " .

وعلى ذلك ، يكون الدستور قد منح المحكمة الدستورية العليا اختصاصين أساسيين هما:
"الرقابة على دستورية القوانين" ، و"تفسير النصوص التشريعية" ، ثم أحال إلي القانون لثعيين
ما يمكن أن تصطلع به من اختصاصات أخرى

وتصدي قانون المحكمة الدستورية العليا المصري رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ لبيان كيفية
"أساليب " تحريك الرقابة أمام المحكمة الدستورية العليا والتي تتمثل في الإحالة ، والدفع
المرعي ، والتصدي والتي سنتناولهم على النحو التالي :

أولاً - الإحالة من محكمة الموضوع .

وهي الوسيلة الأولى من وسائل تحريك اختصاص المحكمة الدستورية العليا قررتها
المادة ٢٩/١ من قانون إنشاء المحكمة والعلّة من تدريرها ، أنه لا يجوز أن تُجر المحكمة على
الفصل في قضية وفقاً لقانون لا تظمن إلى دستوريته ، ولما كانت المحكمة الدستورية العليا هي
صاحبة الاختصاص الأصيل في القيام بهذه الرقابة فقد أتاح المشرع للمحاكم على اختلاف
درجاتها وأيا كانت حينئذ (القضاء الإداري أو العادي أو هيئة ذات اختصاص قضائي) أن
تقوم بإحالة النص المسمي تطبيقه على المنازعة المعروضة أمامها ، وقد تكون الإحالة من
قاضى الموضوع وسيلة لعلاج الحالات التي يقصر فيها أصحاب المصلحة عن إثارة الدفع بعدم
الدستورية ، أما عن عدم دراية بالعيب الذي يشوب القانون أو لإهمال صاحب الشأن في رفع
الدعوى الدستورية في الموعد المقرر لها قانوناً ، فيظل الأمر بالخيار أمام محكمة الموضوع إذا
ترأى لها عدم دستورية نص أو قانون أن تقوم بإحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية العليا.
وهذا أيضاً يأتي في إطار توسيع نطاق الرقابة على الدستورية تحقيقاً للهدف الذي تعياد الدستور
والقانون وهو توحيد التطبيق القانوني والتصانفي في الدولة وذلك بصرف النظر عن مصالح
الحصوم الشخصية (١) .

وتأتي منطقية الإحالة من قاضى النزاع من النتائج المترتبة على دور القاضى في
تطبيق القانون ، فيو يستعد النص الأدنى المخالف للنص الأعلى ، فإذا ترأى له عدم دستورية

(١) د. نبيلة عبد الحلیم ، رحب محمود أحمد. التصاء الإداري والتصاء الدستوري ، دار النهضة العربية ،
٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، الحرة الخاص بالرقابة التصانفية على دستوريه القوانين - التصاء الدستوري - ص

نص في قانون أو لائحة فإنه غير ملزم بتطبيقه ، بل له أن يحيله إلى المحكمة الدستورية العليا ، وذلك حتى لا يجد القاضي نفسه ملزماً بتطبيق نص بالرغم من اعتقاده بعدم دستوريته (١) .

ولكي تكوّن الإحالة مقبولة ، يجب أن يتضمن القرار الصادر بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا ، أو صحيفة الدعوي المرفوعة إليها بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته . والنص الدستوري المدعي بمخالفته ، وأوجه المخالفة وقد أوضحت المحكمة الدستورية العليا أن بيان النص التشريعي المزموع عدم دستوريته والنص الدستوري المدعي بمخالفته وأوجه المخالفة يجب أن يرفقه بقرار الإحالة هو بيان جوهرى يبيّن عن جذبة الدعوي ، ويتحدد به موضوعها ، وحتى يُتاح لذوي الشأن ومن بينهم الحكومة – الذين أوجبت المادة ٣٥ من قانون المحكمة إعلانهم بالقرار أو الصحيفة أن يبينوا كافة جوانبها ويتمكنوا في ضوء ذلك من إبداء ملاحظاتهم وردودهم وتعليقهم عليها في السواعيد المحددة (٢) .

ثانياً - الدفع الفرعي .

تعتبر وسيلة الدفع الفرعي هي الأداة الأساسية والأكثر شيوعاً وانتشاراً لتحريك الدعوي الدستورية ، لاسيما في الأنظمة التي لا تعتنق الدعوي الدستورية الأصلية (٣) ، وهي وسيلة دفاعية وليست هجومية كالدعوي الأصلية (٤) ، وذلك لأن صاحب الشأن لا يتحد من خلال هذه الوسيلة طريق اليحوم المباشر للظمن في عدم دستورية التشريع ، وإنما ينتظر أن يطبق عليه فينار ع عن طريق الدفع الفرعي بعدم دستوريته (٥) .

والدفع الفرعي هو وسيلة تُبجج للأفراد بصورة غير مباشرة من ترقب حالة القانون المراد تطبيقه على النزاع والتحقق من مدى اتفاهه مع أحكام الدستور من عدمه (٦) .

-
- (١) د رفعت عيد سيد، الشطرية العامة للقانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥
(٢) د محمد أسن جعفر ، القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٦٦ وما بعدها
(٣) د عبدالعزير محمد سامان رقابة دستورية القوانين ، دار الفكر العربي الطبعة الأولى ، رسالة دكتوراه ، ١٩٩٥ ، ص ١٧٩ ، وكذلك ديتيى الحمل : القضاء الدستوري في مصر ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٥٦ .
(٤) د فتحي الوجدى القضاء الدستوري في فلسطين ، وفقا لأحكام القانون الأساسي ومشروع المحكمة الدستورية العليا دراسة مقارنة ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٦ وما بعدها . وكذلك د محمد رفعت عبدالوهاب . المرجع السابق ، ص ١٤٠
(٥) د رهبر شكر الوسيط في القانون الدستوري ، الجزء الأول ، المؤسسة الجامعية للدراسات . بدون سنة نشر ، ص ١٧١
(٦) د ثروت عبدالعال احمد . السيادة القضائية للمحكمة الدستورية العليا ، المرجع السابق ، ص ١٥

وقد أخذ المشرع المصري بهذه الطريقة ، واعتبرها من وسائل اتصال الدعوي الدستورية بالمحكمة . وعلى ذلك نص المشرع المصري في الفقرة (ب) من المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا المصري المعدل علي أن "تتولي المحكمة الرقابة القضائية علي الدستورية إذا دفع أحد الخصوم أثناء بطر دعوي أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوي وحددت لمن اثار الدفع ميعاداً لا يحاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوي بذلك امام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم تُرفع الدعوي في الميعاد أعتبر الدفع كأن لم يكن".

علي ذلك يلزم توافر الشروط الآتية للتمسك من إثارة الدفع بعدم الدستورية (١) :

- ١- أن يكون بصدد ممارسة قضائية مطروحة أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ويقوم أحد الخصوم أثناء بطرها بالدفع بعدم دستورية أحد النصوص.
- ٢- أن يكون الدفع جدياً ، وقد ترك المشرع لمحكمة الموضوع حرية تقدير ما إذا كان الدفع جدياً من عنقه ، وأنه لا يستتدب إطالة أمد الدراع ، وأنه لازم للفصل في الدعوي ، إضافة لأن نظر الدفع يُؤكد لدي القاضي رؤية واضحة حول الموضوع . وجدير بالذكر بأن الحكم برفض الدفع قابل للطعن فيه بالطرق المقررة للطعن في الأحكام القضائية .
- ٣- أحياناً يشترط أن يتم رفع الدعوي أمام المحكمة الدستورية خلال ثلاثة أشهر ، فإذا لم تُرفع في تلك المدة أعتبر الدفع كأن لم يكن ، وتُعاد الدعوي إلى محكمة الموضوع لبطرها مرة أخرى .

ثالثاً - التصدي التلقائي من جانب المحكمة الدستورية العليا.

من السطفي بعد أن أعطى المشرع لكل من الأفراد وقاضي الموضوع بحق الدفع بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة ، أو بحق الإحالة التلقائية ، أن يخول المحكمة الدستورية العليا حق التصدي للنصل في المسألة الدستورية ، ولاسيما أن هذه المحكمة صاحبة الولاية العامة فيما يتصل دستورية القوانين و اللوائح ، ومن هنا جاءت المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار المحكمة الدستورية العليا لتتص علي : يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقصي بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يُعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها

(١) د محمد انس جعفر، المرجع السابق ، ص ٢٦٨ و ما بعدها

ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد إتباع الإجراءات المقررة لتحضير الدعوي الدستورية "

وهنا لا يكون الدفع بالدستورية أمام المحكمة الدستورية بمناسبة دعوي منظورة أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، فالطريق الثالث لا يبتصر وجود مثل هذه الدعوي . بل يُثار بمناسبة مباشرة المحكمة أياً من اختصاصاتها المصوص عليها في الدستور والقانون التي سبق وأن بينها ، فإذا استبان ليذه المحكمة وهي تمارس اختصاصاتها أن هناك قانوناً أو لائحة يتحلل بالنزاع أو المسألة التي تنظرها يخالف الدستور وحب علي المحكمة من تلقاء نفسها بحت مدي دستورية هذا القانون أو اللائحة ، فإذا وجدته مخالفاً للدستور قصت بعدم دستوريته دون أن يطلب منها أحد ذلك (١)

وهذا ما ذهبت إليه المحكمة الدستورية من أجل توسعة نطاق الرقابة علي الدستورية ، وممارسة هذا الاختصاص مرهون بتوافر شرطين هما :

- ١- أن يكون النص معروضاً علي المحكمة بمناسبة ممارستها أياً من اختصاصاتها
- ٢- أن يكون الفصل في دستورية النص لازماً للفصل في الدعوي المعروضة وعلى المحكمة قبل أن تتصدي للفصل في دستورية هذا النص أن تحيل الموضوع أولاً إلى هيئة متوصى المحكمة لتحضيره وإعداد تقرير عنه ثم تتصدي له بعد ذلك بالفصل وليس معني قرار المحكمة بالتصدي للنظر في دستورية نص معين أنه ينبغي عليها أن تقضي بعدم دستوريته ، وإما تملك المحكمة بعد نمحيص النص أن تحكم بأبي من الأمرين سواء بدستورية النص أو عدم دستوريته (١) .

(١) د عبدالعتي سيوي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مثأة المعارف الألكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٧٨٥ ، وكذلك د محمد اس جعفر ، الرقابة علي دستورية القوانين ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ ، الطبعة الثانية ، ص ١٥٢

(٢) للمزيد من المعلومات راجع د عبدالعظيم عبدالسلام عبدالحميد ، الرقابة علي دستورية القوانين ، مطبعة حماد الحديثة للنشر ، بنو سعة نشر ، ص ٢٤٩ ، د عبدالعسي سيوي عبدالله ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، المرجع السابق ، ص ٧٨٥ . د محمد اس جعفر ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، د نبيلة عبدالعليم كامل ، الدعوي الإدارية والدستورية ، دار النهضة العربية ١٩٩٧ ، ص ١٦١ .

الفرع الثاني

مدي الحاجة إلى الدعوي الدستورية الفردية في النظام الدستوري المصري.

رغم أن دستور ٢٠١٣ ومن قبله دستور ١٩٧١ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المتعلق بالمحكمة الدستورية العليا قد وسعوا من فرص تحريك الرقابة علي دستورية القوانين مقارنة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ المتعلق بالمحكمة العليا الذي لم يقر إلا أسلوب الدفع بعدم الدستورية

إلا أن جانباً من الفقه المصري يادي بضرورة منح الأفراد الحق في اللجوء المباشر للمحكمة الدستورية العليا بموجب دعوي أصلية بعدم دستورية القانون أو اللائحة وإن كان قد علق ذلك علي شرط يتمثل في وجود مساس بالنص المطعون فيه بعدم دستوريته بصالح الطاعن ، وكذا فرص غرامة مائية عليه إذا حصر دعواه ، لمع إسرافهم في اللجوء إلى هذه الدعوي دون مبرر ، وكذلك الخشية من تكديس الطعون الدستورية (١) . رغم ما طالبه البعض من عدم ضرورة فرص غرامة مائية باعتبار أن الطعن في عدم الدستورية هدفه وعائته حماية الدستور وأحكام قواعده من التجاوز والانتهاك وهو أمر ينبغي كفايته للجميع ووجود الغرامة قد يعيق بعض الأفراد من متابعة حقوقهم في الطعن (٢) دون أن يستلزم ذلك وجود نزاع أصلي مطروح أمام القضاء يتعلق بالنص المطعون في دستوريته. مستنداً في ذلك الي أن إشراك الأفراد يجيبهم مثقة الانتظار والتلق إلى أن يصبحوا أطرافاً في نزاع قضائي حتى يتسنى لهم إبداء الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة الموضوع لكي يأخذ طريقه بعد ذلك إلى المحكمة الدستورية العليا بطريقة معروفة ولتقاضي إغراق المحكمة الدستورية بالدعاوي يقترح بعضهم قصر الحق في رفع الدعوي الأصلية بعدم الدستورية على السلطات العامة والهيئات المتمتعة بالشخصية المعنوية العامة (٣) إلا أن جانباً من الفقه المصري يري أن الحاجة لتبني أسلوب

(١) د. سعاد الشرفاوي ، القانون الدستوري والنظام السياسي المصري تحرير الاقتصاد دستور ١٩٧١ ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، وكذلك د. فتحى الوحيدى ، القضاء الدستوري في فلسطين ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) راجع مقال خليل الصالح ، جريدة النهار الكويتية ، العدد ١٧٤٧ ، بتاريخ ٢٠١٣/ ١/ ٢ ، بعنوان ، للمواطن حق الطعن في دستورية القوانين واللوائح - اقتراح تعديل قانون المحكمة الدستورية ، والمتاح على الموقع الإلكتروني .

WWW.annohar.KW.Com

(٣) د. سعاد الشرفاوي ، المرجع نفسه ، ص ٢٠٦ ، وكذلك د. فتحى الوحيدى ، المرجع نفسه ، ص ١١٢ ، ١١٣ .

الدعوي الأصلية بعدم الدستورية في نظامنا القانوني المصري دون تحديد الصورة التي نحتاج إليها أمر مُنَالع فيه ويُعبّر عن رغبة أصحاب الرأي المزيد لتبني هذا الأسلوب من أساليب تحريك الرقابة علي دستورية القوانين في حماية الأفراد في مواجهة سلطة التشريع واحيازهم المطلق للمشروعية الدستورية.

ورعم اتفاقنا مع أصحاب هذا الرأي المؤيد لتبني هذا الأسلوب من الرقابة لجعله أكثر فاعلية وقدرة علي حماية حقوق الأفراد وحرّياتهم ، إلا أننا نختلف معهم في وسيلة الوصول لهذا الهدف ، ويري أن بلوغه لن يتأتى من مجرد السماح للأفراد بالتوجه مباشرة إلي المحكمة الدستورية العليا بالدعوي الأصلية بعدم الدستورية دون تحديد سبب هذا التوجه وتحديد المطلوب إلى المحكمة الدستورية من خلاله تحديداً واضحاً ، فلا شك أن الأفراد يتصررون من نضمن النظام القانوني علي تشريعات يشوبها عدم الدستورية ، إلا أن النظام القانوني ذاته يمكن أن يتضرر من جراء منح الأفراد الحق في مياجمة هذه التشريعات و الاعتراض عليها أمام القاصي الدستوري . حيث إن الضرر الناتج عن التشريع المشوب بعدم الدستورية والذي يمس الفرد ويمسح حق الطعن علي التشريع ومهاجمته هو الضرر الحاص الذي يصر بمصلحة الفرد الشخصية ، أما الضرر العام الناتج عن التشريع المشوب بعدم الدستورية ويصيب الأفراد جميعهم دون تفرقة أو تمييز فلا يعطى لأي منهم حق الاعتراض علي التشريع ومهاجمته لأن هذا الأمر ليس موطأ بالأفراد وإنما تعنى به السلطات العامة في الدولة ، وبعد الضرر العام الذي يصبب الأفراد جميعهم ودون تمييز هو السبب في بروز الدعوي الأصلية بعدم الدستورية في صورتها الأولى والتي تتحرك بواسطة السلطات العامة فقط وتعد دعوي عيبية حالصة.

ويعنى ذلك أن هناك ارتباطاً ما بين مبدأ عيبية الدعوي الدستورية والمصلحة العامة المحنة حيث إن مبدأ العينية لا يعمل بطاقته الكاملة إلا إذا كانت المصلحة العامة هي المحرك الأساسي للدعوي الدستورية . وحالاف تلك الحالات ، يتعين توافر مصلحة شخصية للطاعن في رفع الدعوي الدستورية ، حتى لو تمخص الحكم الصادر بعدم دستورية التشريع عن مصلحة عامة تتجاوز مصلحة الطاعن في إلغاء التشريع وتتمثل في تحليص النظام القانوني من تشريع غير دستوري

وطراً لأن مصر ليست دولة فيدرالية أو شبه فيدرالية وإنما دولة موحدة تندمج فيها السلطان التشريعية والتنفيذية ، بحيث نصبحا كسلطة واحدة يسيطر عليها حزب واحد يجبر الكافة علي احترام رأيه ولما كانت الدعوي الدستورية الأصلية هي - من حيث المبدأ - إحدى أدوات السلطات العامة في الدول التي تنبئ النظام الفيدرالي والنظام شبه الفيدرالي ، وفي بعض الدول الموحدة أيضاً ، للمطالبة باحترام قواعد توزيع الاختصاصات بين سلطات الدولة المختلفة علي المستويين المركزي والمحلي ، ومن ثم لا يتصور وجود هذه الدعوي في النظام القانوني المصري

وبالتالي فإن ما يريد العمل به في النظام القانوني المصري هو العمل بنظام الدعوي الدستورية الفردية كوسيلة لحماية الحقوق والحريات التي تنتهك من قبل السلطات العامة والتي تعد إحدى تطبيقات الدعوي الدستورية الأصلية رغم وجود نظام متطور للرقابة الدستورية لدينا ، قد يسأل البعض عن جدوى الأخذ بهذه الدعوي الدستورية الخاصة في الدول التي توجد بها نظم متقدمة للرقابة علي دستورية القوانين والتي من بين أهدافها - مهما اختلف شكلها - حماية الحقوق والحريات.

ورداً على هذا التساؤل ، نقول بأن الحكمة من الدعوي الدستورية الفردية "دعوي ضمانة الحقوق" قائمة ، وهي حكمة بالغة ، علي الرغم من احتواء الدساتير التي أقرتها علي آليات فعالة للرقابة علي دستورية القوانين ، فالدعوي الدستورية العادية هي دعوي عينية *Recours objectif* بالأساس ، الهدف منها تقييد النظام القانوني من التشريعات المخالفة لمبادئ الدستور وقواعده ، بصرف النظر عن تعلق تلك المبادئ والقواعد بالحقوق والحريات أو غيرها من القيم الدستورية الأخرى أما الدعوي الدستورية الفردية "دعوي ضمانة الحقوق" فهي أقرب إلي الدعوي التحصينية *Recours subjectif* منها إلي الدعوي العينية ، والهدف منها هو أن يجد الأفراد سلافاً خاصاً وأخيراً للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الأساسية لأن مرجعية القاضي المحتص بالفصل في هذه الدعوي هي دائماً البصوص والمبادئ الدستورية المنظمة للحقوق والحريات.

وفصلاً عن ذلك ، فإن القاعدة الخاضعة للرقابة في إطار الدعوي الدستورية العادية - في معظم النظم القانونية - هي القاعدة التشريعية العادية أو ما يأخذ حكمها وقوتها من تشريعات إرعية تصدرها السلطة التنفيذية في ظروف مختلفة. أما القاعدة الخاضعة للرقابة في إطار

الدعوي الدستورية الفردية "دعوي صمامة الحقوق" فهي التشريعات العادية التي يسنها البرلمان والتشريعات الفرعية التي تتخذها السلطة التنفيذية ، بالإضافة إلى الأحكام القضائية البتة التي استنفدت طرق الطعن فيها والقرارات الإدارية التي تحصنت بفوات مواعيد الطعن فيها أو التي استثناها المشرع من رقابة القضاء ، فضلاً عن أعمال الإدارة المادية^(١).

وليس أدل على فاعلية الدعوي الدستورية الفردية "دعوي ضمانات الحقوق" من انتشارها السريع في نظم دستورية عديدة في دول أمريكا اللاتينية نقلاً عن النظام المكسيكي وفي معظم الدول الأوروبية متأثراً بالتجربة الأسبانية في هذا الخصوص.

وهناك العديد من المبررات التي تملئ علينا ضرورة تبني مثل هذه الآلية التي تعد ملاذاً أحياناً لحماية الحقوق والحريات الأساسية ، نذكر منها على وجه الخصوص .

- ١- حالات الإقصاء السياسي والاجتماعي المترتبة على إصدار القوانين والقرارات التي تنعى إقصاء تنظيمات وأحزاب سياسية بعينها عن المشهد السياسي ، واستبعاد أفراد بعينهم من ذوي السيول السياسية والفكرية المخالفة من تولي الوظائف العامة واعتلاء المناصب القيادية ، وغير ذلك من مظاهر انتهاك الحقوق والحريات .
- ٢- عدم قدرة الأفراد على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لصالحهم ، خصوصاً عندما يصدر الحكم في مواجهة أحد الأشخاص المعنويين .
- ٣- حالات الحجز التعسفي للأفراد في ظل نظام سياسي يستمد أسباب بنائه من خلال إصدار قوانين استثنائية وفرص حالة الطوارئ التي تمثل انتهاكاً فاصحاً لأحكام الدستور وتبرر الخروج على كل مقتضيات الشرعية الدستورية بما تحويه هذه القوانين من وسائل تحول وإمكانية التعدي لها من قبل القضاء العادي والإداري .

هذه المبررات هي التي دعت - إلى العمل بالدعوي الدستورية الفردية في النظم الدستورية التي أخذت بها في صرورتها الأكثر تنظيماً .

(١) د عبد احمد العلول ، فكرة الطام العام الدستوري واثراها في تحديد نطاق الدعوي الدستورية ، المراجع السابق ، ص ١٧٢ ، ١٧٣

الخاتمة

في ختام دراستنا لموضوع الدعوي الدستورية الأصلية ، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ، نعرض لها فيما يلي.

١- أن الرقابة القضائية عن طريق الدعوي الأصلية المباشرة هي دعوي قضائية منصوص عليها صراحة في الدساتير التي أقرتها من خلال تمكين أصحاب الشأن من مهاجمة التشريعات بالطعن فيها أمام المحاكم الدستورية طالبين إلغائها لمخالفتها الدستور ، وبالتالي فإن الرقابة القضائية عن طريق الدعوي الأصلية هي كتقاعدة عامة رقابة لاحقة على إصدار القانون وقد تكون رقابة سابقة علي إصدار القانون ، ويكون الحكم بعدم الدستورية ذا حجية في مواجهة الكافة.

وهذه الدعوي بمثابة وسيلة هجوسبة تحصل في مواجهة القانون ذاته وبشكل مباشر بسبب مخالفته للدستور بغية إلغائه لأنه بحالف الدستور وليس وسيلة دفاعية لدرء خطر لنص يراه أحد الخصوم مخالفاً للدستور، بمعنى أن صاحب الشأن لا ينتظر تطبيق ذلك القانون الذي يراه بأنه غير دستوري بل يبادر بالطعن فيه ، وهي دعوي موضوعية وليست شخصية.

٢- تختلف السلطات التي تمنحها دساتير الدول عادة للهيئات القضائية المكلفة برقابة الدستور في حالة مخالفة القانون العادي لأحكام الدستور ، إلا أنه أياً ما كان الأمر فإن هذه السلطات لا تخرج عن الامتناع عن تطبيق القانون غير الدستوري أو إصدار أوامر المبع أو الأحكام التفريرية.

أما بالنسبة لإلغاء القانون المخالف للدستور، فتذهب بعض الأنظمة الدستورية إلى حد إعطاء القضاء سلطة الحكم بإلغاء القانون متى ثبت له بعد فحصه أنه مخالف للقواعد الدستورية وحكم الإلغاء يصدر من القضاء ذا حجية عامة ومطلقة مما يؤدي إلى تصفية النزاع حول دستورية القانون مرة واحدة وبصفة نهائية.

٣- أنه لما كان موضوع الدعوي الأصلية بعدم الدستورية يتعلق بطلب أصلي بإلغاء قانون يقدم من أحد الأفراد أو إحدى السلطات مباشرة إلى الجهة المكلفة بالرقابة علي دستورية القانون، وبسبب خطورة هذا الطريق فلا يمكن إعماله إلا إذا أقرت النصوص الدستورية هذا صراحة، فلا يستطيع أحد الأفراد أن يلجأ إلى هيئة الرقابة مباشرة طالبا الحكم بعدم

دستورية بحس قانوني إلا حيث تحير له النصوص المنظمة لرقابة الدستورية هذا الطريق، وبدون هذا التعرّيج من النصوص فإن الدعوى الدستورية الأصلية تعد غير متقبولة نظراً لأنها العملية بالغة الخطورة ، والتي من أحصائها إثارة حفيظة البرلمان ضد هيئة الرقابة أو المحكمة ، حيث يشعر أن هناك وصاية على أعماله من قبل هيئة معينة حتى ولو كانت مشكلة من التصاوة من حيث إنه الممثل الحقيقي عن الإرادة العامة والشعب سختلف طوائفه ، مما يجعل مسألة مراقبة أعماله مسألة صعبة في نتائجها السياسية على وجه الخصوص ولهذه النتائج التي تنشر من الحساسيات بين البرلمان والمحكمة المختصة بالرقابة على دستورية القوانين . ولذلك فإن بعض الدول التي نظمت الرقابة القضائية على دستورية التشريعات لم تنظم هذا الطريق من بين الطرق التي أجارتها فواينزيا لإثارة المنازعة الدستورية أمام الهيئة المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين.

٤- من المعلوم أن توزيع الاختصاصات بين الهيئات الفيدرالية وهيئات الولايات في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية إما يتم وفق نصوص دستورية صريحة تحقق الانسجام بين الطرفين ، ويلزم أن توجد محكمة فيدرالية عليا لتفياض بهذه المهمة ويطلق عليها في الغالب المحكمة العليا كما في الولايات المتحدة وكندا والهند أو المحكمة الاتحادية كما في سويسرا أو المحكمة الدستورية الاتحادية كما في ألمانيا.

وفي الواقع أن الدعوى الأصلية بعدم الدستورية قد ارتبطت تاريخياً من حيث المبدأ بالنظم الفيدرالية وشبه الفيدرالية والموحدة ، كوسيلة في يد بعض سلطات وهيئات الدولة السياسية أو القضائية وشبه القضائية لضمان احترام قواعد توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات الأعضاء ، وذلك بعرض محاصرة التشريعات العادية والدرعية غير الدستورية والمحافظة على قواعد توزيع الاختصاصات بين تلك الهيئات ، وفي مثل هذه الحالات تتحرك الدعوى الأصلية بعدم الدستورية بواسطة رؤساء الدول وبعض الهيئات الأخرى على المستويين المركزي والمحلي ، وكأمثلة على ذلك ، يمكن أن نذكر سويسرا وألمانيا والنمسا وهي دول فيدرالية، وأسبانيا والنرويج وإيطاليا وهي دول شبه فيدرالية، فضلاً عن ذلك يعمل بأسلوب الدعوى الأصلية بعدم الدستورية التي تتحرك بناء على طلب السلطات العامة لكل من البحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت.

وهكذا ، ففي الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية ، تعتبر الدعوى الدستورية الأصلية وسيلة من وسائل تحريك الرقابة على دستورية القوانين تهدف في نهاية المطاف إلى المحافظة على أحكام الدستور دون حاجة إلى وجود دعوى فصائية منظورة أمام إحدى المحاكم في الدولة .

٥- أقر بعض المشرعين الدستوريين للأفراد التوجه إلى المحاكم الدستورية مباشرة بنوع من الدعوى يطلق عليها الدعوى الدستورية الفردية أو دعوى ضمانه الحقوق، وهي دعوى دستورية أصلية كذلك ، وإن كان العرض منها تحديداً المطالبة بحماية حقوقهم وحررياتهم الأساسية ودفع ما يصيبهم من أذى بسبب ما يصدر من السلطات العامة من الأعمال المادية والتشريعات العادية فضلاً عن القرارات الإدارية الفردية واللائحية ، وكذلك الأحكام القضائية، شريطة أن تكون هذه القرارات والأحكام قد استنفدت طرق الطعن فيها وأصبحت نهائية وباتة بحيث يستحيل التشكيك فيها إلا بهذا الأسلوب الاستثنائي المسمى الدعوى الدستورية الفردية أو دعوى ضمانه الحقوق.

٦- وتعتبر الدعوى الدستورية الفردية من ابتداء المشرع الدستوري الألماني الذي أخذ بها واعتبرها مرحلة نهائية لتعريف الحقوق والحرريات الأساسية ، ويقصد بهذه الدعوى ذلك الإجراء القابوي الذي من خلاله يتمكن صاحب المصلحة من اللجوء مباشرة إلى المحكمة الدستورية بشكوى ضد أي عمل صادر من السلطات العامة وينتهك مباشرة حقوقه الأساسية، طالبا منها التدخل من أجل تأمين حماية حقه أو حرية التي تم انتهاكها سواء من جراء إصدار التشريع أو عمل قانوني من قبل السلطة التنفيذية أو عمل فصائي، وذلك بعد استنفاد كافة الإجراءات القانونية والعادية أو غير العادية ، مع التقيد بالشروط والأحوال التي حددها المشرع الدستوري.

ومن خلال تحليل أبرر جواب التنظيم الدستوري والقانوني للدعوى الدستورية الفردية في النظم الدستورية العربية التي قمنا بدراسةها ، خلصنا إلى نتائج هامة تدل على أن هذه الدعوى تعد آلية معتبرة في مجال حماية حقوق وحرريات الأفراد ، ونسعى على المشرع في مصر وبقية الدول العربية الأخذ بها.

فقد حققت الدعوى الدستورية الفردية فاعلية متكاملة للحقوق الأساسية والحرريات العامة من خلال التكامل ما بين العالوية السياسية " المبدأ الديمقراطي " والفعالية القانونية "مبدأ سيادة القانون"، علماً بأن نظام الدعوى الدستورية الفردية أصبح سمة يتسم بها القضاء

الدستوري المقارن في الدول الغربية ، بحيث شملت أعمال كافة السلطات العامة ، بعد استبعاد كافة طرق الطعن العادية فيها وهكذا، تُعتبر الدعوى الدستورية الفردية المكنة الدستورية الوحيدة التي يتاح للفرد اللجوء بواسطتها مباشرة للمحكمة الدستورية إذا كان صاحب حق مشروع تم المساس بها ، أو أنها ستعرض للانتهاك، وهذا ما يميزها عن بقية أساليب تحريك الدعوي الدستورية التي لا يمكن للأفراد تحريكها استقلاً.

- ٧ - ان المرايا التي تحتفيها الدعوي الدستورية الأصلية للأفراد والجماعات تجعلنا نؤيد تبني المشروع المصري لهذا الأسلوب من أساليب رقابة الدستورية ، وذلك للأسباب التالية .
- الدعوي الدستورية الأصلية تمكن الأفراد والجماعات من اللجوء مباشرة إلى القضاء الدستوري للدفاع عن حقوقهم وحرانيتهم في مواجهة أي اعتداء عليها أو مساس بها من جانب القوانين واللوائح ، بما يدعم حق النقاضي ويضمن كفاءة ممارسته بواسطة الأفراد والجماعات بشكل مباشر أمام القضاء الدستوري.
 - لم يعد هناك مجال في مصر لإثارة الحجة المتعلقة بالحشية من اعراف المحكمة الدستورية بسبل كبير من الدعاوي بعدم دستورية القوانين ، وذلك بعد تطبيق نظام الفصل الأولي او المبدئي للدعاوي الدستورية ، الذي يسمح للمحكمة الدستورية ، منعقدة في غرفة مسورة ، باستبعاد الدعوي التي تخرج عن اختصاص المحكمة أو تكون غير مقبولة شكلاً ، وذلك بمقتضى القانون رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٠٨ ، الذي أضاف مادة جديدة برقم ٤٥ مكرراً الى قانون المحكمة الدستورية العليا ، نصت على أنه باستثناء من حكم المادة ١٠١ من هذا القانون تنعقد المحكمة في غرفة مشورة لظفر الدعاوي التي تحال إليها من رئيس المحكمة والتي ترى هيئة المتوصيين أنها تخرج عن اختصاص المحكمة أو أنها غير مقبولة شكلاً أو سبق للمحكمة أن أصدرت حكماً في المسألة الدستورية المثارة فيها فإذا توافرت إحدى الحالات المتقدمة أصدرت المحكمة قرأراً بذلك يثبت في محضر الجلسة مع إشارة موجزة لسببه ، وإعادتها لهيئة المفوضين لإعداد تقرير في موضوعها. يمكن في اعتقادنا ، أن يعدل قانون المحكمة الدستورية بحيث يسمح للمحكمة ، منعقدة في غرفة مشورة ، بأن تستبعد الدعاوي الأصلية أو المباشرة التي لا تكون قائمة على أسباب جديدة.

- يمكن إحاطة أسلوب الدعوي الأصلية أو المباشرة بعدد آخر من الصواب ، منها قصر حق رفع هذا النوع من الدعاوي في مرحلة أولى ، على الأشخاص الاعتبارية ، مثل الجمعيات والنفابات ، واشتراط نوافر المصلحة لرفع الدعوي في الحكم بعدم دستورية القانون أو اللائحة موضوع الدعوي ، كما يمكن تحديد ميعاد لرفعها ، يكون في حدود ستة أشهر ، من نشر القانون أو اللائحة
- إن الرقابة القضائية على دستورية القوانين التي نأخذ بها في مصر مرجحة على الرقابة السياسية ، كون الأولى تجيز للأفراد الطعن بعدم دستورية قانون ما ، أما الأخيرة فإنها لا تحيز ذلك . وهذا ما جعلها في موضع انتقاد من الفقه والقضاء الدستوريين ، ونعتقد أن حق الفرد في الطعن بعدم الدستورية إحدى الركائز التي تقوم عليها ضمانات حقوق الإنسان
- يمكن قصر الحق في رفع الدعوي الأصلية- في مرحلة أولى - على الأشخاص الاعتبارية مثل الجمعيات والنفابات والاتحادات ، ومع نجاح تطبيق هذا الأسلوب من أساليب رفع الدعوي الدستورية يمكن توسيع نطاقه ومنح الأفراد حق اللجوء مباشرة للمحكمة الدستورية ، عن طريق دعوي أصلية مع فرض رسوم علي من يرفعها أسوة بالأفراد مغاليا فيها وأن يكون من المسكن تحييضها وفقاً للوضع المالي للمدعي ، ويجب أن يكون هدفها الأول منع إساءة استعمال هذا الحق.
- فيما يتعلق بحجية الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية في الدعوي الأصلية ، فمن المسلم أن يكون الحكم بعدم دستورية النص القانوني أو اللانحى المطعون فيه حجية مطلقة تسري على كافة ويترتب على هذا الحكم إلغاء النص الذي قضى بعدم دستوريته وعدم إمكان تطبيقه على أية حالات واقعية جديدة ، ويمكن كذلك منح المحكمة الدستورية سلطة الحكم بوقف تنفيذ القانون واللانحة المطعون فيها إلى حين الفصل في مدى اتفاقهما مع الدستور ، كما هو معمول به في القانون المقارن. أما فيما يتعلق بحجية الحكم الصادر برفض الدعوي الأصلية ، فإن هذه من المسائل التي تختلف فيها وجهات النظر، وقد كانت المحكمة العليا في مصر تعتبر أن حجية الحكم الصادر برفض الدعوي الدستورية ليست سوي حجية نسبية ، نظرا لاتحاد الطبيعة القانونية لهذا الحكم وطبيعة الحكم الصادر برفض دعوي إلغاء اللوائح والقرارات الإدارية.

قائمة المراجع (١).

أولاً - مراجع باللغة العربية:

(١): المؤلفات العامة والمتخصصة :

- ١- د إبراهيم أبو حرام ، الوسيط في القانون الدستوري ، دار الكتب الحنيد، ك ١ ، القاهرة .
- ٢- د.إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، الدار الجامعية - بيروت ، ١٩٨٢ .
- ٣- د.إبراهيم عبدالعزیز شيحا ، النظام الدستوري ، ١٩٩٣ .
- ٤- د.إبراهيم عبدالعزیز شيحا ، د. رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفتح، الإسكندرية، ٢٠٠١ .
- ٥- د إبراهيم عبدالعزیز شيحا ، القانون الدستوري بيروت ١٩٨٢ .
- ٦- د.إبراهيم عبدالعزیز شيحا: النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، من دون سنة الطبع
- ٧- د إبراهيم محمد حسن: الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، دار النهضة للنشر سنة ٢٠٠٠ .
- ٨- د.إبراهيم محمد علي ، الصلحة في الدعوي الدستورية ، بدون سنة أو دار نشر .
- ٩- د احسان حميد المعرجي ، النظرية العامة في القانون الدستوري ، النظام الدستوري في العراق الطبعة الرابعة لسنة ٢٠١١ مطبعة العانك .
- ١٠- د احمد أبو الوفا ، المرافعات المدنية والتجارية ، منشأة المعارف للنشر ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر .
- ١١- د.احمد الشهباني ، ومروان المدرس ، القانون الدستوري في البحرين ، جامعة البحرين ، كلية الحقوق الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .
- ١٢- د.أحمد رسلان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، القسم الأول ، دار النهضة العربية ١٩٩٧ .
- ١٣- د.أحمد شوقي عمر أبوخلود ، المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية ، مطبعة جامعة المنصورة ، ٢٠١١ .

(١) تحدر الإشارة بأنه تم ذكر المراجع الهامة فقط معاً للاطلاع .

- ١٤- د. أحمد فتحي سرور ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، دار الشروق للنشر ، ٢٠٠٠ .
- ١٥- د. أحمد فتحي سرور ، تحديات في عالم معاصر ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ .
- ١٦- د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، ١٩٩٩ .
- ١٧- د. أحمد محمود جمعة: أصول إجراءات التقاضي أمام مجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا ، منشأة المعارف للنشر ، الإسكندرية ، سنة ١٩٨٥ .
- ١٨- د. أحمد موافي - حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ .
- ١٩- د. أحمد هندي ، أصول المحاكمات المدنية والتجارية ، الدار الجامعية للنشر ، بيروت ، سنة ١٩٨٩ .
- ٢٠- د. إمامون رباط ، الوسيط في القانون الدستوري العام ، الجزء الثاني ، النظرية القانونية في الدولة وحكمها ، دار العلم للملئيين ، بيروت ، ١٩٦٥ .
- ٢١- د. إسماعيل غزال ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .
- ٢٢- د. إسماعيل مرزة ، مبادئ القانون الدستوري والعلم السياسي ، بغداد ، ١٩٦٠ .
- ٢٣- د. إسماعيل مرزة ، القانون الدستوري ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٩ .
- ٢٤- د. إسماعيل مرزة . مبادئ القانون الدستوري ، العلم السياسية ، دار الملاك للفنون والأدب والنشر ، بغداد ، طبعة ٣ . عام ٢٠٠٤ .
- ٢٥- د. الشافعي محمد الشير ، القانون الدستوري والنظم السياسية السودانية ، الجزء الأول ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٠ .
- ٢٦- د. الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب ، ط٧ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ .
- ٢٧- د. القاصي نبيل عبدالرحمن حياوي . الدولة الاتحادية الفيدرالية ، التنظيم الدستوري لقضايا الحسية والهجرة ، ط١ ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٠ .
- ٢٨- د. أمين عاطف صليبا: دور القضاء الدستوري في إرساء دولة القانون ، دراسة مقارنة ، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس ، لبنان ، ٢٠٢٠ .

- ٢٩- د. ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٩٩ .
- ٣٠- د. ثروت بدوي ، النظم الحاسبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥
- ٣١- د. ثروت بدوي ، موجز القانون الدستوري ، القاهرة دار النهضة العربية ١٩٧٣ .
- ٣٢- د. ثروت بدوي القانون الدستوري ، وتطور الأنظمة الدستورية في مصر ، ١٩٧١ .
- ٣٣- د. ثروت عدنان أحمد، السياسة القصانية للمحكمة الدستورية العليا ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤ .
- ٣٤- د. جابر خاد بصار ، الوسيط في القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٥-
١٩٩٦
- ٣٥- د. جورج شفيق ساري ، د. ماهر جبر نصر ، النظم السياسية والقانون الدستوري
٢٠٠٤ .
- ٣٦- د. حسين عثمان ، القانون الدستوري للجمهورية الثانية ، دار المطبوعات الحامعية
الإسكندرية ، ٢٠١٣ .
- ٣٧- د. حمدي علي عمر ، دكتور عيد أحمد الغفلول، دروس في النظم السياسية ،
٢٠٠٥/٢٠٠٦ بدون دار نشر
- ٣٨- د. حميد حنون خالد ، مبادئ القانون الدستوري ، وتطور النظام السياسي في العراق ،
بدون سنة نشر
- ٣٩- د. خالد القناني ، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان ، الطبعة الأولى ، منشورات
عويذات ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٤٠- د. رجب عبد الحميد ، النظم السياسية المعاصرة ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩
- ٤١- د. رفعت عيد سيد ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، الكتاب الأول السيادة
الدستورية العامة وتطبيقاتها في مصر ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ .
- ٤٢- د. رقية المصنق ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، دار توفيق للنشر ، المغرب
الجزء الأول، ١٩٨٦ .
- ٤٣- د. رقية المصنق، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، ج ١، دار توفيق للنشر،
الدار البيضاء ١٩٨٩ .
- ٤٤- د. رمزي الشاعر ، القضاء الدستوري في مملكة البحرين ، دراسة مقارنة ، ٢٠٠٣ ،
دون دار نشر

- ٤٥- د.رمزي الشاعر ، رقابة دستورية القوانين - دراسة مقارنة ، مع دراسة تحليلية للقضاء الدستوري في مصر ، ٢٠٠٤ بدون دار نشر .
- ٤٦- د.رمزي الشاعر ، رقابة دستورية القوانين (دراسة مقارنة) - دراسة تحليلية للقضاء الدستوري في مصر ، دار التيسير ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ٤٧- د.رمزي الشاعر النظرية العامة للقانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، الطبعة الحامسة ، ٢٠٠٥ .
- ٤٨- د.رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري ، الطبعة الثالثة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ .
- ٤٩- د.رمزي سيف ، قانون المرافعات المدنية والتجارية وفقاً للقانون الكويتي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤ .
- ٥٠- د.رمضان بطيخ ، تطور الفكر السياسي والدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مؤسسة العين للإعلان ، ١٩٨٨ .
- ٥١- د.روبالد ل . واتس . نماذج المشاركة الفيدرالية في السلطة ، المعهد الديمقراطي الوطني ، بيروت .
- ٥٢- د.زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري، الجزء الأول ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، النظرية العامة والدول الكبرى ، الطبعة الثالثة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٤ .
- ٥٣- د.سالم الكواري ، مبادئ القانون الدستوري . عمان ١٩٨٣
- ٥٤- د.سامي جمال الدين ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مشاهة المعارف ، الإسكندرية
- ٥٥- د.سعاد الشراوي ، القانون الدستوري والنظام السياسي المصري تحرير الاقتصاد ودستور ١٩٧١ ، دار النهضة العربية ٢٠٠١ .
- ٥٦- د.سعاد الشراوي ، د. عبدالله ناصف، القانون الدستوري ، ١٩٩٣ .
- ٥٧- د.سعد عبدالجبار العلوش ، الدولة الموحدة والدولة الفيدرالية ، بحث منشور في مؤلف دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد ، المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان ، ط ١ ، ٢٠٠٥ .

- ٥٨- د.سعد عصفور ، المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، الإسكندرية ١٩٨٠
- ٥٩- د.سعد عصفور ، النظام الدستوري ، دار المعارف . ١٩٨٠ .
- ٦٠- د.سعد عصفور: القانون الدستوري ، ١٩٦٤ ، بدون دار نشر .
- ٦١- سليمان الطماوي ، التطور السياسي للمجتمع العربي ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٦٢- سليمان الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية ، دراسة مقارنة ، مطبعة عين شمس ، ١٩٩١ .
- ٦٣- سليمان الطماوي ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دراسة مقارنة ، ١٩٨٨ ، بدون دار نشر
- ٦٤- دشمران حمادي، النظم السياسية ، دار الحرب للطباعة ، بغداد ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٣ .
- ٦٥- دشورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق ، مشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩
- ٦٦- د.صبري محمد السنوسي ، أثار الحكم بعدم الدستورية (دراسة مقارنة) ، ٢٠٠٠ ، بدون دار نشر
- ٦٧- د.طعيمة الجرف ، القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري في الجمهورية العربية المتحدة ، مطبعة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٥
- ٦٨- د.طعيمة الجرف ، القضاء الدستوري ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤
- ٦٩- د.طعيمة الجرف: القضاء الدستوري ، دار الميضة العربية ، ١٩٩٣
- ٧٠- د.طعيمة الجرف، نظرية الدولة، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ٧١- د.عادل الحياوي ، القانون الدستوري والنظام الدستوري الأرنسي ، دون دار نشر ، ١٩٧٢ .
- ٧٢- د.عادل الطططباي ، النظام الاتحادي في الإمارات العربية ، دراسة مقارنة ، مطبعة القاهرة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٧٣- د.عبد الرؤف هاشم مسيوي ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، النظرية العامة للنسائير النظم السياسية ، مكتبة النصر بالزقاريق ، ٢٠٠٩ .

- ٧٤- د. عبد الرؤف هاشم بسيوني ، والدكتور محمد فوزي نويحي ، النظم السياسية ، الدولة - الحكومة ، بون دار نشر ، ٢٠١٣/ ٢٠١٣ .
- ٧٥- د. عبد العظيم عبد السلام ، د . سالم حروان النفي ، الضمانات الدستورية والحنانية لحقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٢ .
- ٧٦- د. عبد الحفيظ الشيمي ، التضامن الدستوري وحماية الحريات العامة ، القاهرة ٢٠٠١ .
- ٧٧- د. عبد الحفيظ الشيمي ، القضاء الدستوري ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣ .
- ٧٨- د. عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد، الرقابة على دستورية القوانين، دراسة مقارنة، مطبعة حمادة الحديثة، بقوسيا ١٩٩٠
- ٧٩- د. عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد ، الرقابة علي دستورية القوانين في فرنسا ومصر (دراسة مقارنة) بدون دار نشر ، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ .
- ٨٠- د. عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٩٧ ،
- ٨١- د. عبد الغني بسيوني ، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ، مطابع السعدي ٢٠٠٤
- ٨٢- د. عبد الغني بسيوني عبدالله ، القانون الدستوري ، المبادئ العامة للقانون الدستوري والنظام الدستوري في دستور ١٩٧١ بعد تعديلات سنة ٢٠٠٥ وسنة ٢٠٠٧ ، مكتبة الطالب بالإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ٢٠١١ .
- ٨٣- د. عبد الغني بسيوني عبدالله ، النظم السياسية، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٢ .
- ٨٤- د. عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت ، بيروت ١٩٦٨ .
- ٨٥- د. عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط ١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ،
- ٨٦- د. عبد المنعم محوط ، علاقة الفرد بسلطة الحريات العامة وضمنات ممارستها ، دار الهيئة للطباعة ، القاهرة ، دون سنة نشر .
- ٨٧- د. عثمان الدكروري: الوجيز في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية ، رقم ٣ لسنة ٢٠٠١م ، الجزء الأول ، غير محدد ، دار النشر ، سنة ٢٠٠٢م .
- ٨٨- د. عثمان عبد الملك الصالح الرقابة القضائية أمام المحكمة الدستورية في الكويت .

- ٨٩- د. عصام سليمان ، الفدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩١ .
- ٩٠- د. علي السيد الباز . الرقابة على دستورية القوانين في مصر ، دراسة مقارنة ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ .
- ٩١- د. علي حسين نجيد: الرقابة على دستورية القوانين ، المحكمة الدستورية العليا ، طبيعتها ومهامها وأهم سناداتها ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٨ .
- ٩٢- د. علي يوسف الشكري: مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، ط ١ . ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- ٩٣- د. عمر حلمي فهمي ، القانون الدستوري المقارن ، وحدة توزيع الكتاب الجامعي ، ٢٠٠٦ .
- ٩٤- د. عمرو حسبو ، النظام الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة . دار النهضة العربية ، بدون سنة نشر
- ٩٥- د. عيد أحمد العفلول ، الدفع بعدم الدستورية في القانون الفرنسي في ضوء أحكام القانون الدستوري رقم ٧٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بشأن تحديث مؤسسات الجمهورية الحامسة دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠ .
- ٩٦- د. عيد أحمد العفلول ، الرقابة القضائية السابقة علي دستورية المعاهدات ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .
- ٩٧- د. عيد أحمد العفلول ، فكرة النظام العام الدستوري وأثرها في تحديد نطاق الدعوي الدستورية (دراسة مقارنة) الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٦ .
- ٩٨- د. فتحي الوحيددي ، القضاء الدستوري في فلسطين وفقاً لأحكام القانون الأساسي المعدل ومشروع قانون المحكمة الدستورية العليا ، دراسة مقارنة ، دار المقداد ٢٠٠٤ .
- ٩٩- د. فتحي فكري ، التنظيم الدستوري للسلطات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة تحليلية نقدية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢ .
- ١٠٠- د. فتحي فكري ، القانون الدستوري ، الكتاب الأول - المبادئ الدستورية العامة - دستور ١٩٧١ وتحليلاتها في مصر ، ٢٠٠٤ .

- ١٠١- د. فرانس عبدالباسط البنا: رئاسة الدولة في الاتحاد السويسري ، جامعة الأزهر ، فرع دمياط ، ١٩٨٦ .
- ١٠٢- د. كاروان عزت دوسكى ، دور القضاء في حماية الدستور الفدرالى ، مطبعة سبي ربر ، دهوك ، ٢٠٠٦ .
- ١٠٣- د. كمال الغالى ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، جامعة دمشق ، الطباعة السابعة ، ١٩٧٣ .
- ١٠٤- د. كمال الغالى ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، جامعة دمشق ، الطباعة الخامسة ، ١٩٧٧ .
- ١٠٥- د. لطيف مصطفى أمين ، الفيدرالية وفاق بحاحيا في العراق ، الطبعة الاولى ، دار سدرم ، السلمانية ، ٢٠٠٧ .
- ١٠٦- د. ماجد راغب الحلو ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، سنة ٢٠٠٥ منشأة المعارف بالإسكندرية .
- ١٠٧- د. مجدي المتولي: مبادئ القضاء المصري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٦م
- ١٠٨- د. محسن خليل ، د. عبدالحبيب متولي ود. سعد عصفور ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، ١٩٧٦ .
- ١٠٩- د. محمد السيد إبراهيم ، أسس التنظيم الأساسي والدستوري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبى ، ١٩٧٥ .
- ١١٠- د. محمد أس جعفر ، القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٧ .
- ١١١- د. محمد انس جعفر ، الرقابة علي دستورية القوانين ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩ .
- ١١٢- د. محمد انس جعفر: الرقابة علي دستورية القوانين ، دراسة مقارنة تطبيقيه . دار النهضة العربية ، ١٩٩٨ .
- ١١٣- د. محمد صلاح عبد البنيح ، قضاء الدستورية في مصر ، المحكمة الدستورية العليا وإجراءات الدعوي أمامها ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢ .
- ١١٤- د. محمد عبد اللطيف إجراءات القضاء الدستوري دراسة مقارنة بين مختلف النظم القانونية دار النهضة العربية ١٩٨٩

- ١١٥- د.محمد عبد المحسن المفطاح ، الوسيط في النظام الدستوري الكويتي ومؤسساته السياسية - دراسة في - دراسة في إطاره النظري وتطوره التاريخي وتطبيقاته العملية والتعقيب على ممارسات السلطتين والتعليق على أحكام القضاء الدستوري ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ .
- ١١٦- د.محمد عبد المعز بصر، في النظريات والنظم السياسية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ ،
- ١١٧- د.محمد عبدالحميد أبو زيد ، القضاء الدستوري شرعا ووضعا ، دار النهضة العربية ، دون سنة نشر .
- ١١٨- د.محمد عبدالحميد أبو زيد ، مبادئ الأنظمة السياسية المعاصرة ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٥ / ١٩٩٦
- ١١٩- د.محمد عمر مولود ، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق. مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر كردستان ، أبريل، ٢٠٠٠ .
- ١٢٠- د.محمد عمر مولود ، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (سحذ)، بيروت ، ٢٠٠٩ .
- ١٢١- د.محمد عمر مولود ، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق ، ط٢ ، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر ، أبريل ، ١٩٧٧ .
- ١٢٢- د.محمد فؤاد عبدالباسط ولاية المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية ، ٢٠٠٢ ، منشأة المعارف .
- ١٢٣- د.محمد كاظم المشيداني ، النظم السياسية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩١
- ١٢٤- د.محمد كاظم المشيداني: النظم السياسية ، المكتبة القانونية ، بغداد ، ١٩٩١ .
- ١٢٥- د.محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، دار النهضة ، بيروت ، لبنان، سنة ١٩٦٩ .
- ١٢٦- د.محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ، ١٩٧٠ .
- ١٢٧- د.محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ .
- ١٢٨- د.محمد كامل ليلة: النظم السياسية للدولة والحكومة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩١ .
- ١٢٩- د.محمد كامل ليلة، النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

- ١٢٠- د محمد مالكي، الوحير في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش ٢٠٠١.
- ١٢١- د.محمد مبرغى حيري. المرجع السنار إليه في الإشارة السابقة.
- ١٢٢- د.محمد هموندي ، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الإدارية والسياسية، الطبعة الأولى ، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ١٩٩٠.
- ١٢٣- د محمد هموندي ، الفدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الإدارية ، موكرياتي كردستان ، اربيل، ٢٠٠١.
- ١٢٤- د.محمد هموندي ،الفدرالية و الحكم الذاتي واللامركزية الإدارية الإقليمية ،مؤسسة موكرياتي للنشر والطباعة ، ط٢ ، أربيل ، ٢٠٠١.
- ١٢٥- د.محمد هموندي ، الفدرالية والديموقراطية للعراق دراسة تأسيسية سياسية وقانونية، دار ناراس ،كردستان الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.
- ١٢٦- د.محمود عاطف البنا ، الوسيط في النظم السياسية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨.
- ١٢٧- د محمود عاطف البنا ، الوسيط في النظم السياسية ، دون دار نشر، ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
- ١٢٨- د.مسعود أحمد طه ، منحل إلى القانون الدستوري ، دراسة مقارنة ونقدية لفقہ الدستور ، جامعة الأزهر ، كلية الشريعة والقانون دون دار نشر أو سنة نشر .
- ١٢٩- د مصطفي أبو زيد فهمي ، النظرية العامة للدولة ، ط ٥ ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧.
- ١٤٠- د مصطفي عبدالحميد عياد. شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية ، بدون دار نشر ، الكتاب الأول ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣.
- ١٤١- د مصطفي عبيدي ، رقابة الدستورية في الدول الأخرى ومصر ١٩٩٠ ، مطبعة سعيد رافت .
- ١٤٢- د معمر مهدي صالح الكبيسي، توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفدرالية، مشورات الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت، ٢٠١٠.
- ١٤٣- د.منذر التاوي ، في الدولة ، مطبعة نصيق ، بغداد ١٩٦٤ .
- ١٤٤- د.منصور سحت أحمد ، الرقابة الملاحقة علي دستورية القوانين في فرنسا ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٢ .

- ١٤٥- د. ناظم يونس زاوي وأفين حاك عبدالرحمن. ، سمو الدستور الفيدرالي ، بحث منشور في مجلة كلية القانون ، جامعة دهوك
- ١٤٦- د. نبيل عمر: أصول المرافعات المدنية والتجارية ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٦ م .
- ١٤٧- د. نبيلة عبد الحلیم ، رجب محمود أحمد: القضاء الإداري والقضاء الدستوري ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، الجزء الخاص بالرقابة القضائية على دستورية القوانين - القضاء الدستوري.
- ١٤٨- د. نبيلة عبد الحلیم كامل ، الرقابة القضائية على دستورية القوانين (القضاء الدستوري) ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٣
- ١٤٩- د. نبيلة عبد الحلیم كامل ، الدعاوي الإدارية والدستورية ، دار النهضة العربية ١٩٩٧ .
- ١٥٠- د. نوري طالناسي: حول مفهوم النظام الفيدرالي ، ط٢٠٠٢ ، مؤسسة موكريابي للطباعة والنشر ، أبريل ، ٢٠٠٥ .
- ١٥١- د. هاني علي الطيراوي: النظم السياسية والقانون الدستوري . ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ .
- ١٥٢- د. وحدى راعب ، د. سيد أحمد محمود ، قانون المرافعات الكويتي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .
- ١٥٣- د. يحيى الجمل ، النظام الدستوري المصري ، دار النهضة العربية ٢٠٠٤ .
- ١٥٤- د. يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ، طبعة ١٩٧٤ .
- ١٥٥- د. يحيى الجمل. القضاء الدستوري في مصر . دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ .
- ١٥٦- د. بسري العصار ، التصدي في القضاء الدستوري دراسة تحليلية مقارنة لسلطة المحكمة الدستورية في تجاور نطاق الدعوي . دار النهضة العربية سنة ١٩٩٤ .

ب الكتب المترجمة إلى العربية :

- ١- د. إميل هونتر النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة عدنان عباس علي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠٩ .
- ٢- د. أندريه هوريو ، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، ترجمة د. علي مقلد ، دار الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٧ .

- ٣- د. جورج اندرسون ، مقدمة عن الفدرالية ، ترجمة مها تكللا ، ومنها بسطامي ود/ماري حويل زهار مستدي الأنظمة الفدرالية ، أوتاوا ، كندا ، ٢٠٠٨ .
- ٤- د. جيروم أ بارون ، الوحير في القابوس الدستوري ، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ١٩٩٨ .
- ٥- د ديفيد كيه بيكولر - أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة - ترجمة صادق إبراهيم عودة - الأريس- عمان - الدار الأهلية للنشر والتوزيع .
- ٦- د. روبرت بوي وكارل فريدريك: دراسات في الدول الاتحادية ، الجزء الثالث ، ترجمة برهان دابي ووليد الحالدي: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، بيروت ، نيويورك . ١٩٦٦
- ٧- د رولند . واتس ، الأنظمة الفيدرالية ، ترجمة غالي برهوسه ، ومنها بسطامي ، مستدي الاتحادات الفيدرالية . أوتاوا ، كندا ، ٢٠٠٦
- ٨- د مينسيل سيتورا: نظم الحكم الحديثة ، ترجمة أحمد كامل ومراجعة دكتور/ سليمان الطماوي ، ١٩٦٢ .
- ٩- د. هاسلتون ، مانيسون ، جاي: ، الدولة الاتحادية أسسها و دستورها ، ترجمة جمال محمد أحمد ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٩
- ١٠- د. هيلين ثوران: ترجمة ناسيل يوسف ، تدويل الدساتير الوطنية ، بدون سنة الطبع ، الناشر بيت الحكمة ، العراق ، بغداد
- ١١- الدستور الجديد للاتحاد السويسري المعمول به منذ أول يناير ٢٠٠٠ ، ترجمة محمود الحدي .

ج - : الرسائل العلمية :

- ١- د. أحمد كمال أبو المجد الرقانة علي دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري ، رسالة دكتوراه لسنة ١٩٦٠ دار النهضة العربية
- ٢- د. أفين عمر احمد ، تقاسم الموارد المالية في الدولة الفدرالية ، رسالة ماجستير مقدمة الي كلية الحقوق ، جامعة صلاح الدين ، أربيل ، ٢٠٠٩ .

- ٣- د.أسعد على حسين ، النظام الفدرالي كحل للنراعات في المجتمعات التعددية -العراق
 نموذجاً. رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية -قسم القانون
 والسياسة - ، جامعة دهوك. ٢٠١٠ .
- ٤- د.جبله مسلم شريحي :الاتحاد الفيدرالي ، دراسة تطبيقية عن الوطن العربي ، رسالة
 دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣
- ٥- د.حسن ناصر المحنة ، الرقابة على دستورية القوانين ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية
 العربية المفتوحة بالدنمارك ، ٢٠٠٨ .
- ٦- د.سولاف محمد امين .تحديد الصلاحيات في الدولة الفيدرالية ، دراسة تحليلية مقارنة
 في طبيعة الدستور الفيدرالي ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلى مجلس كلية
 القانون ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، ٢٠٠٦ .
- ٧- د.شعبان احمد رمضان . صواب واثار الرقابة على دستورية القوانين ، رسالة دكتوراه
 ، جامعة أسيوط . ٢٠٠٠ .
- ٨- د.عادل الطنطبانى ، النظام الاتحادي في الإمارات العربية ، دراسة مقارنة ، رسالة
 دكتوراه ، جامعة عين شمس ١٩٧٨ .
- ٩- د.عادل حسين شبع ، الحكم الذاتي أسسه النظرية والتطبيق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى
 كلية القانون والسياسة جامعة بغداد ، بغداد، ١٩٧٧
- ١٠- د.عبد العزيز محمد سالم: رقابة دستورية القوانين ، دار الفكر العربي الطبعة
 الأولى ، رسالة دكتوراه ، ١٩٩٥
- ١١- د.عبد المعصم احمد أبو ظبيح ، توزيع الاحترصاصات في الدولة الفدرالية ، رسالة
 ماجستير مقدمة الى كلية القانون والعلوم السياسية في أكاديمية العربية
 المفتوحة في الدانمارك ، بلا سنة نشر
- ١٢- د.علي يوسف عبدالنبي التكري ، رئيس الدولة في الاتحاد الفيدرالي ، رسالة دكتوراه ،
 كلية القانون ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ .
- ١٣- د.عمر حمزه التركماني ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، غزة ، بعنوان النصاء
 الدستوري في فلسطين وفقاً لقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٢ لسنة
 ٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ .
- ١٤- د.فانز عريز أسعد ، مبدأ علو الدستور ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية القانون
 والسياسة ، ١٩٨١ .

- ١٥- د فتحي عبدالبي الوحيدي. ضمانات نفاذ القواعد الدستورية ، رسالة ، حقوق القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٦- د.محمد فزاد شبل. الدستور السوداني ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ١٧- د.بور الدين أشحاح، الرقابة علي دستورية القوانين في المغرب، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، قانون عام، جامعة محمد الخامس، الرباط اكنال، ٢٠٠١ .
- د - : المقالات والبحوث
- ١- د إبراهيم محمود الليدي ، صور الرقابة الدستورية وحقوق الإنسان ، أكاديمية مبارك للأمن ، مجلة الدراسات العليا ، العدد العشرون - يناير ٢٠٠٩ ،
- ٢- د.أحمد إسماعيل ، تفعيل دور المحكمة الدستورية السورية ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد ١٧ المجلد ١٧ عام ٢٠٠١ .
- ٣- د.أحمد عبيس العتلاوي ، النظام الفدرالي وتوزيع السلطات طبقاً لدستور العراق، مجلة كلية الفقه ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ .
- ٤- د.أحمد فتحي سرور. الرقابة علي دستورية القوانين ، مجلة هيئة قضايا الدولة ، العدد الأول ، السنة ٤٣ ، العدد رقم ١٦٩ ، يناير - مارس ١٩٩٩ .
- ٥- د.أحمد ممدوح عطية: دراسة مقارنة تحليلية حول قانون المحكمة الدستورية ، محاضرة الفاهما بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٣ ، منشور بمجموعة المحكمة الدستورية العليا ، الجزء الأول
- ٦- د.أرهار صير كاظم ، سري صاحب محس ، الدعوي الدستورية الاحتياطية ودورها في حماية الحقوق والحريات الأساسية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية ، العدد ١٠ ، المجلد الخامس ، ٢٠٠٩ .
- ٧- د.باعزيزي علي بن علي الفكي ، القضاء الدستوري السوداني : (اختصاصاته وتطبيقاته في شطب الدعوي) تطبيقاً علي قانون المحكمة الدستورية لسنة ١٩٩٨ 'مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، العدد السابع. [KW . ComWWW.annohar](http://KW.ComWWW.annohar) .

- ٨- د.دوي ابراهيم حمودة: الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، دراسة مقارنة ، مجلة العلوم الإدارية ، العدد الثاني ، ديسمبر ١٩٧٨ .
- ٩- د.حازم البيهقي ، الفيدرالية والنظم الاتحادية ، مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد العاشر ، ٢٠٠٥ .
- ١٠- د.خالد الرصي ، الرقابة على دستورية القوانس في محكمة العدل والمحاكم النظامية في الأردن ، مجلة مونه للبحوث والدراسات ، جامعة مونه ، الأردن ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول ، ١٩٩٦ .
- ١١- د.خليل الصالح ، حريدة النهار الكويتية ، العدد ١٧٤٧ ، بتاريخ ١٣/ ١/ ٢٠١٣ ، بعنوان ، للمواطن حق الطعن في دستورية القوانين واللوائح - اقتراح تعديل قانون المحكمة الدستورية و المناح على الموقع الإلكتروني :
- ١٢- د.زياد سمير زكي الدباغ دراسة في النظام السياسي السويدي ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، جامعة الموصل ، المجلد ١١ العدد ١ ، لسنة ٢٠١١ م. السيد زهران ، الرقابة على دستورية القوانين في إيطاليا . مجلة ادارة قضايا الحكومة ، العدد الاول ، السنة ١٤ ، ١٩٧٠ .
- ١٣- د.شوقي السيد ، مقال منشور بحريدة الدستور في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠١٢ ، بعنوان خيرا ، يجب الا تكون رقابة الدستورية سابقة على القوانين
- ١٤- د.طعيمة الحرف ، دراسة مقارنة في شأن مركز الولايات (الولايات) في بعض الدساتير الانتخابية المعاصرة ، المحلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد السابع والعشرون ، يونيو ١٩٦٣
- ١٥- د.عادل الطبطبائي ، بحث منشور بعنوان مفهوم المصلحة في الدعوي الدستورية . محلة الحقوق ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، السنة الرابعة والعشرون ، مارس ٢٠١٠
- ١٦- د.عادل الطبطبائي ، بحث منشور في مجله الحقوق - جامعه الكويت بعنوان مفهوم الطعن المباشر في النظام الدستوري الكويتي ، السنة الثالثة والعشرون العدد الأول مارس ١٩٩٩ .
- ١٧- د.عبدالرحمن سليمان زبياري ، بحث بعنوان أساليب تكوين السلطة القضائية في الأنظمة الفيدرالية المقارنة والذي قدم لمؤتمر النظام القضائي

الفيدرالي الذي انعقد في أربيل / كردستان العراق يومي ٢٩/٢٨ يوليو
٢٠٠٩ ، مجلة التشريع والقضاء .

١٨- د.عبد أحمد الغنطول، دعوي ضمانه الحقوق في القانون الدستوري المقارن ، المجلة
القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الرقازيق ، العدد السادس
والعشرون ، ٢٠٠٩ .

١٩- د.عبد الحسين ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية عن طريق الدعوي
الاحتياطية في النظم الدستورية الغربية المقارنة وخاصة النظام الدستوري
الاسباني ، مجلة كلية الشريعة بالأردن ، العدد الثامن والعشرون ، أكتوبر
٢٠٠٦ .

٢٠- د.عبد الحسين ، الرقابة على الأعمال البرلمانية غير التشريعية دراسة مقارنة ، مجلة
الشريعة والقانون ، جامعة العين ، العدد العشرون ، يناير ٢٠٠٤ .

٢١- د.عبد الحسين ، الضمانات القضائية لحماية المقنضيات الدستورية دراسة مقارنة ،
مجلة الحقوق ، جامعة البحرين ، البحرين ، المجلد الأول ، العدد الأول ،
يناير ٢٠٠٤ .

٢٢- د.فتحى فكرى: جواز الارتداد عن الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، بحث
منشور في مجلة الدستورية العدد (٢٢) السنة العاشرة أكتوبر، سنة ٢٠١٢ .

٢٣- د.فدوي المرابط، المجلس الدستوري والرقابة في دول المغرب العربي، المجلة المغربية
للمسازعات القانونية، ع ٦-٥، سنة ٢٠٠٧ .

٢٤- د.محمد عبداللطيف ، بحث بعنوان "المجلس الدستوري في فرنسا والتعديل الدستوري
في ٢٣ يوليو ٢٠٠٨ " جامعة الكويت مجلة الحقوق ، العدد الثالث ، السنة
الرابعة والثلاثون ، سبتمبر ٢٠١٠ .

٢٥- د.محمد عبداللطيف ، بحث بعنوان "رقابة الدستورية اللاحقة في فرنسا" منشور في
المجلة الدستورية ، العدد السادس عشر ، السنة السابعة ، أكتوبر ٢٠٠٩ .

٢٦- د.محمد عبداللطيف: جريدة الأسبوع ، العدد الصادر ، بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٥ .

٢٧- د.محمد هماوندي : التمييز بين نظام الفيدرالى ونظام اللامركزية الإدارية والإقليمية .

مجلة ياسا ورامباري ، عدد ٣ ، مجلة القانون السياسية ، جامعة صلاح الدين
، أربيل .

- ٢٨- د.محمد ولد سيدي أب، التجربة الموريتانية في مجال الرقابة علي دستورية القوانين،
المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، مج ٣٧، ع ٢
١٩٩٩.
- ٢٩- د.محمود عاطف الينا ، بحث عن الرقابة القضائية علي دستورية اللوائح ، مجلة القانون
، العددان الأول والثاني ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٣٠- د.منذر الشاوي ، تأملات في أنواع الدول ، مجلة التشريع والقضاء ، العدد الرابع ، بعداد
٢٠١٠.
- ٣١- د نوري مرزة جعفر ، المجلس الدستوري الجزائري بين النظرية والتطبيق، المجلة
الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، مج ٢٨، عدد٤٠، ١٩٩٠.
- ٣٢- د.هاى علي الطبرايوي ، رقابة الامتناع على دستورية القوانين وموقف النصاء الأردني
، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www.Mohamoon-kw.com
- ٣٣- د.يحيى الجمل في المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد الخامس والعشرون ، ابريل
١٩٦٣ بعنوان نظام المحاكم الانحادية العليا،دراسة مقارنة.
- ٣٤- د.يسري العصار ، المحلّة الدستورية العدد السادس عشر ، السنة السابعة ، اكتوبر
٢٠٠٩ بحث بعنوان الجمع بين الرقابة السابقة واللاحقة في ترنسا بعد تعديل
٢٠٠٨ .
- ٣٥- د.يسري العصار. المجلة الدستورية ، العدد السابع عشر ، السنة الثامنة ، ابريل ٢٠١٠
، بحث منشور بعنوان الدعوى الدستورية المباشرة .
- ٣٦- د.يسري العصار، الفحص الأولى للدعوي الدستورية في التعتيل الحديد ، المجلة
الدستورية ، العدد الخامس عشر ، السنة السابعة ، ابريل ٢٠٠٩
- ٣٧- د.يسري محمد العصار ، بحث بعنوان الفحص الأولى للدعاري والطعون أمام المحاكم
العليا ، دراسة مقارنة للحنة فحص الطعون بالمحكمة الدستورية في الكويت
والأنظمة المماثلة منشور بمحلة الحقوق ، جامعة الكويت ، السنة الثانية
والعشرون ، العدد الثاني ، يربيو ١٩٩٨ ، عدد خاص لتأيين المرحوم د.
داود سليمان العيسى .
- ٣٨- يسري العصار ، الحماية الدستورية للأمن القانوني ، مجلة الدستورية ، العدد
الثالث ، السنة الأولى ، يوليو ٢٠٠٣ .

٣٩- حكومات الولايات ... نظرة وطنية ودولية ، مكتب الثقافة والإعلام في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ .

هـ - بحوث منشورة على المواقع الالكترونية :

١- د.رحيم حسن العكيلي: الرقابة على دستورية القوانين ، دراسة منشورة على الموقع الإلكتروني لجريدة الصباح الجديدة .

٢- د.يحيى الجمل ، القضاء الدستوري في مصر ٢٠٠٠ ، دار النهضة العربية ، ص ٧٨ ،
والمتاح أيضا على الموقع الإلكتروني :

[Http:// www. Tashreaat. Com/view-studies2.asp?std-id=64](http://www.Tashreaat.Com/view-studies2.asp?std-id=64)

٣- د.الصكوك الدولية لحقوق الإنسان " وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الأطراف

٤- د. بورغ فيدك ، مؤسسة فريدريش ناومان ، تقرير مقارنة لدستور العراق ، ايار ٢٠٠٥ ،
ص ٤٠ ، و المتاح على الموقع الإلكتروني :

[Fil:///I:/Fedke.Compare.stud.arab.htm](file:///I:/Fedke.Compare.stud.arab.htm).

٥- د. طالب الوحيلي - القواعد العامة في الرقابة القضائية على دستورية القوانين - دراسة منشورة في الموقع الإلكتروني لشبكة النبا المعلوماتية - الخميس ٨ يونيو ٢٠٠٦
www.annabaa.org

٦- د.روجر ديندسون ، بحث بعنوان (الدرالبة) ، متاح على الموقع الإلكتروني :
www.iraqfuture.net

٧- د. منذر الفصيل، بحث حول الدرالبة وأنواعها، متاح على الموقع الإلكتروني :
www.federalism.com

٨- د. محمد هسودي ، الدولة الفيدرالية ، متاح على الموقع الإلكتروني :
<http://www.iraqcf.org/membersresear-Arabic.php>

٩- اللجنة الأوروبية لتطبيق الديمقراطية بواسطة القانون ، نماذج عن القضاء الدستوري ،
هلئت ستويتبرجر ص ٢٠ . و المتاح على الموقع الإلكتروني :

[Http// www. Venice . coe.int .](http://www.Venice.coe.int)

- ١٠- د.حافظ غانم محمد جبير ، الفيدرالية المالية وأثرها علي قسمة وتخصيص الموارد بين مستويات الحكم ، بحث علي الموقع الإلكتروني www.iua.edu.sd/iua_magazine/african_studies/45/006.do
- ١١- د.فلاح إسماعيل حاجم ، بعض خصائص النظام الفصائي في الدولة الفيدرالية ، منشور في الحوار ائتمند ، العدد ١٦٠٧ بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٠ عنواقر علي الموقع الإلكتروني:
<http://www.ahwar.com>
- ١٢- د مسدر الفصل، بحث حول الفدرالية وأنواعها، متاح علي الموقع الإلكتروني : www.federalism.com
- ١٣- التجربة الأمريكية تجربة فريدة ، بحث منشور علي الموقع الإلكتروني..
WWW. Iraq . future .net، p. 3.
- ١٤- بحث بعنوان كيف يعمل النظام الفيدرالي في أمريكا منشور علي الموقع الإلكتروني :
WWW. Iraq . future .net، p. 4.
- ١٥- د موسى شهابي، حقوق الإنسان والصمانات القانونية لاحتراسها، تحليل قانوني اجتماعي متاح علي الموقع الإلكتروني
[www.swoforum . Nesasy.org /index.php ?topic=8720](http://www.swoforum.Nesasy.org /index.php ?topic=8720)
- ١٦- د محمد حمودة السحامي . لقاء تليفزيوني مع الإعلامية رولا حرسا ، برنامج "البلد اليوم " قناة صدق البلد ، يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٢/٣

Ouvrages généraux

- Andersen (R.) : Le recours en annulation devant le cour D'arbitrage (dans:
le recours des particuliers Devant le juge constitutionnel.
Paris· Economica· 1991
- Burdeau (G.)· Traité de Sciences politiques· 3ème T. · LGDJ, 1995
: Traité de sciences politiques, éd- 1969
: Traité des Sciences Politiques, tome III, paris, 1950
: Théorie de science politique , tome II , paris , L.
G . D. J. , 1970
- BENOTT (F.-P.), Le droit administratif français , Éd. Dalloz , 1968
- Bon (p.) Moderne (F.) et Rodriguez (Y.) La justice constitutionnelle en
Espagne· Paris· Economica· 1984
- BON (P.) : La justice constitutionnelle au Portugal. Economica· 1989
- Beguín (J.C.): Le contrôle de la constitutionnalité des lois en République
fédérale Allemagne· Economica· 1982
- Duguit (L.) : Traité de droit constitutionnel éd. 1938
. Traite droit constitutionnel 3ème Tome 1923
- Dominique (T.) . Droit Constitutionnel. PUF paris, 2007
- Delpée (F.) · Verdusseau (M.) et Biver (K.) : Recueil des constitutions
européennes· Bruxelles· 1994
- Debbach (Ch.), Ricci (J.C.) : contentieux administratif , 7ème éd. , 1999
- Eisenmann (Ch.) : la justice constitutionnelle et la haute cour
constitutionnelle d'autriche, édition, Economica, 1986.

- Scelle (G.) : Précis de droit des Gens, T.I, Paris, 1932
- Sarot (J.) Vandermoot (p.) et peremans (E.) : La jurisprudence de la cour d'arbitrage Bruylant Bruxelles 1990
- Turpiun (D.) : Droit Constitutionnel P.U.F. 1994
- Verpeaux (M.) : Annales droit constitutionnel, méthodologie, Dalloz, 2010
- Ouvrages spéciaux Articles, mémoires (mastres et thèses), rapports, et travaux des colloques
- Aubert(J.F.) : Assai sur le fédéralisme : Extrait de la Revue du Droit et de la science politique en France et à L'étranger. Mai – Juin 1963, p .402.
- ASHOWETH (A.) : Le contrôle de la constitutionnalité des lois Par le sénat de la seconde Empire , R.D.P . 1994 pp.45
- AGNANOSTOU (D.) ; La Convention européenne des droits de l'homme et le Juge constitutionnel national, Bruylant Bruxelles, 2007
- Borel (E.) : Étude sur la souveraineté et l'État fédératif, Thèse Beme , 1866 , p. 104
- Beguin (J.-Cl.) : Le contrôle de la constitutionnalité des lois en République fédérale d ' Allemagne, Paris Economica 1982
- Baudoin (E.) : Philosophie juridique et politique (Cours) Master 2009-2010 . Université d'Auvergne
- BAQUE(F.) ; Plaidoyer pour l' objectivation partielle du recours d' amparo en Espagne , A.L.J.C, 2006 pp.11-36 .
- Cavin (P.): Le tribunal fédéral suisse revue international de droit comparé 1978. p. 359.
- Crisafulli (V.) ; Le système de contrôle de la constitutionnalité des lois en Italie revue de droit public 1968. pp. 83-132.

- Carios (A.) • TRUJILLO (E.) : La procédure Mexicaine de Amparo.
Revue Internationale de droit compare. 1949, pp. 229-248.
- Chassin (C.-A.) ; "La protection des droits fondamentaux a travers le recours de amparo en Espagne" C.R.D.F; 2002.
- Cano (N.-B.) ; Le contrôle de constitutionnalité sur recours D'un individu en Allemagne, Belgique et Colombie. Réflexions comparatives pour un Nouveau modèle de justice constitutionnelle" Thèse de doctorat «université paris 1 panthéon Sorbonne»2009.
- Delrey (A.) et QUESNEL (A.) • "Les Lois agraires de 1917 et de 1992 au Mexique" Colloque international" Les Frontières de la question foncière-At the frontier of land issues". Montpellier. 2006.
- Delperc (F.) ; Recueil d'études sur la cour d'arbitrage. Bruylant, Bruxelles, 1990, pp. 17.
- Escarras (J.C.): Les juges constitutionnels en Italie • Annuaire international de justice constitutionnelle. Economica, 1988, pp. 165-181.
- Fromont (M.): La cour constitutionnelle République fédérale D'Allemagne, la jurisprudence constitutionnelle en 1984, et 1985 Revue du droit public 1987, p. 1201.
- Gidel (N.) ; Répétions écrites de droit constitutionnel comparé Diplôme d' études supérieures de droit public, paris 1935-1936, p. 401
- Guasch (J.) : La mise en cause de la constitutionnalité des lois à Travers le recours d'amparo en Espagne (dans: l'Annuaire international de justice Constitutionnelle, 1992, p. 25.

- Gouaud (Ch.) ; La cour constitutionnelle de la d. Hongrie, R.D.P. 1993
 ,pp1248-1249
- Gonzalezcosio (A.) ; "Le contentieux administrative au Mexique". Revue
 Internationale de droit compare. 1981. p. 805
- Knupfer (Ph.): Les juges constitutionnels. le cas du tribunal fédéral
 Suisse. Annuaire Internationale de justice constitutionnelle.
 1988. p. 220
- Kelsen (H.) : La garantie juridictionnelle de la constitution. R. D. P.
 Paris. 1928. p. 199 et.ss
- Herrera (A.- R.) ; "Quelques considérations sur l' introduction de la
 procédure d'amaro en droit français". Travaux du XIIème
 congrès français du droit constitutionnel. Paris. 25-27
 Septembre 2008.
- Lassalle (CL.) : Les limites du contrôle de la constitutionnalité Des lois
 en Allemagne occidentale R.D.P 1953. p 103 et s.
- Massias (J. P.) : Socialisme et contrôle de constitutionnalité : Exemple
 des Etats de l. Est , thèse université de Lille III , 1991, p .822
- MAYSTADT (P.) : le contrôle de la constitutionnalité en Suisse. in
 "Actualité de contrôle Juridictionnel de lois ".Bruxelles.197.
- Rafaa Benn Achour et Abdel – Salam Lachal. Maghreb : Le contrôle de
 la constitutionnalité de lois, A.I.J.C. .1991, pp.637
- Soulier (J.) : La délibération du comité constitutionnel, R.D.P., 1949, p
 .195
- Touchard : La Fin de la IVe République, RFSP, 1958, pp.917.
- Telchine (T.) : La cour constitutionnelle en Italie R.I.D.C. 1963 .

Verdussen (M.): le recours des particuliers devant le juge constitutionnel dans une Perspective comparative (dans: le recours des particuliers devant le juge constitutionnel, Paris, Economica, 1992, p. 170.

ب- المراجع الأجنبية:

١ - كتب :

- A Comparison of European Systems of Direct Access to Constitutional Judges: Exploring Advantages for the Italian Constitutional Court Gianluca.
- A STONESWEET , H . KELLER, A EUROPE of Rights, Oxford University Press, 2008 .
- A. Auer, G. Malinverni, & J. Hottelier, Droit constitutionnel suisse 2 (2006).
- A. Trochev, Judging Russia: Constitutional Court in Russian politics, 1990-2006 (2008)
- A.R. Brewer-Carias, Constitutional protection of Human Rights in Latin America (2009).
- Alberch Weber, Jurisdictional en Europe occidentale, R.E.D.C.N.17,1986,p1986
- Bernd-Christian Funk: Einführung in das österreichische verfassungsrecht, Leykam, 2011.
- Contextual Analysis (2011).
- D. AGNANOSTOU ; La Convention europeenne des droits de l'home et le Juge constitutionnel national, Bruylant Bruxelles, 2007.

- D.H.C.Robert Walter, d.Heinz Mayer, d.Gabriele Kucsko-Stadlmayer: Grundriss Des osterreichischen Bundesverfassungstechts, Wien, 2007.
- D.P. Kommers & R.A. Miller, Das Bundesverfassungsgericht: Procedure,
- D.P. Kommers & R.A. Miller, Das Bundesverfassungsgericht: Procedure,
- E. Cheli & F. Donati, Methods and Criteria of Judgment on the Question of Rights to Freedom in Italy, in D.M. Beatty (ed.), Human Rights and Judicial Review: A Comparative Perspective 227, 228-29 (1994).
- E.F. Mac-Gregor, La acción constitucional de amparo en Mexico y Espana, Estudio de Derecho Comparado 4th ed. (2007).
- F.R. Llorente, La jurisdiccion constitucional en Espana, in R.F. Llorente & J.J. Campo (eds.) • Estudios sobre la jurisdiccion constitucional (1997).
- G.F. Ferrari & A. Gambaro, The Italian Constitutional Court and Comparative Law. A Premise, 1 Comp. L. Rev. 1 (2010), available at <http://www.comparativelawreview.com>.
- Gentili.Giovanni Grottanelli De Santi: La Separation des pouvoirs dans le
- George Anderson Federalism: An Introduction Oxford University Press, Ontario, 2008.
- Hogg, Peter. Constitutional Law of Canada (Toronto: Thomson-Carswell, 2007) .
- <http://www.bverfg.de>.
- J. Henderson, The Constitution of the Russian Federation: A
- Keith. A. B., Wheaton's Elements of International Law (London: Stevens and Sons, 1929).

- L. Favoreu (ed.)- Cours constitutionnelles europeennes et droits fondamentaux (1982).
- L. Mezzetti (ed.)- Sistemi e modelli di giustizia costituzionale (2009). Figures are available in English on the website of the German Constitutional Court:
- M. Iacometti, La Spagna, in P. Carrozza, A. Di Giovine & G.F. Ferrari (eds.), Diritto costituzionale comparato (2009).
- Practice and Policy of the German Federal Constitutional Court, 3 J. COMP. (2008).
- Practice and Policy of the German Federal Constitutional Court- 3 J. COMP. (2008).
- Tribunales Constitucionales Y Derechos Fundamentales- C.E.C.- Madrid- 1994- p. 167.
- W. Heun, The Constitution of Germany. A Contextual Analysis . (2011).
- W. Sadurski, Rights Before Courts: A Study of Constitutional Courts in Postcommunist States of Central and Eastern Europe 2d ed. (2007).

٢ - رسالة دكتوراه:

Melart, L. Zore, The Individual Constitutional Complaint in Slovenia (2008) (unpublished dissertation for Co.Co.A. at the University of Trento, Italy) available at

<http://www.jus.unitn.it/cocoa/papers/papers.html>.

٣ - مقالات وتقارير :

- The Constitutional Court of Austria: Modern Profiles of an -A. Ganper - in A. Harding & P. Leyland (eds.)-Archetype of Constitutional Review
- Constitutional Courts. A Comparative Study. , JCL Studies in Comparative Law 1,44 (2009).

- A. Harding & P. Leyland (eds.), *Constitutional Courts. A Comparative Study*, . JCL Studies in Comparative Law 1,113 (2009).
- A. Harding, preface. in A. Harding & P. Leyland (eds.), *Constitutional Courts: A Comparative Study 1* (2009).
- A.Di Greorio,La Court costituzionale della Russia, in L. Mezzetti (ed.),
- Sistemi e Modelli di Giustizia Costituzionale 447 (2009)
- Decisions of constitutional courts and equivalent bodies and their execution • Report adopted by the Commission at its 46th plenary meeting (Venice• 9-10 March 2001) p. 6. Available at: [www.Venice.Coe.Int/ web Forms / documents /cdl- inf \(2001\) 009. aspx.](http://www.Venice.Coe.Int/web/Forms/documents/cdl-inf(2001)009.aspx)
- developpement constitutionnel italien. pp. 41-42-43.
- E. Ferioli , *Il Belgian*, in P. Carrozza, A. Di Giovine & G.F. Ferrari (eds.), *Diritto costituzionale comparator* 326 (2009).
- E. Ferioli , *La Svizzera*, in P. Carrozza, A. Di Giovine & G.F. Ferrari (eds.), *Diritto costituzionale comparator* 326 (2009).
- E. Ferioli, *La Giustizia Costituzionale in Svizzera*, in L. Mezzetti (ed.), *Sistemi e Modelli di Giustizia Costituzionale* (2009).
- E.G. Lopez• *Judicial Review In Spain: The Constitutional Court*• 41 Loy, L.A. L. REV. (2008).
- European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission) in co - operation with the constitutional court of the slovak republic, REVIEW BY THE CONSTITUTIONAL COURTS OF PROCEEDINGS BEFORE ORDINARY COURTS APPLYING COMMUNITY LAW ,Kosice, Slovak Republic. 1-2 June 2006 , - -----
- REPORT EU Law before the Spanish constitutional court by Santiago Ripol Carulla Legal Adviser of the CONSTITUTIONAL COURT,Spain.

- H. Hausmaninger, From the Soviet Committee of Constitutional Supervision to the Russian Constitutional Court, 25 Cornell Int'l L.J. 305-332 (1992).
 - J.O. Frosini, Constitutional Courts in Latin America: A Testing Ground for New Parameters of Classification, in A. Harding & P. Leyland (eds.), Constitutional Courts. A Comparative Study, JCL Studies in Comparative Law 1-p. 348 (2009).
 - Justin O. Frosini And Lucio Pegoraro, Journal of Comparative Law volume III - Issue 2, 2009.
- Models of constitutional jurisdiction, European commission for democracy through law by Helmut Steinberger. (1993-1998).
- T. Groppi, Il ricorso di amparo in Spagna: caratteri, problemi e prospettive, 4340 in Giurisprudenza Costituzionale (1997); E.C. Cuenca, La crisis del recurso de amparo: la proteccion de los derechos Fundamentales entre el poder Judicial y el Tribunal constitucional (2005).
 - V.F. Comella, The Spanish Constitutional Court: Time for Reforms, in A. Harding & P. Leyland (eds.), Constitutional Courts 193 (2009).
 - V.F. Comella, The Spanish Constitutional Court: Time for Reforms, cit. at 36, 193.
 - Vestnik Konstitutsionnogo Suda RF (Bulletin of the RF Constitutional Court) 1994, No. 6, p. 40.
 - Vitulija Tamaviciute Individual Constitutional Complaint: Lithuanian perspective, Co.Co.A. (Comparing Constitutional Adjudication) 2008, available at:
www.jus.unitn.it/cocoa/papers/PAPERS%203RD%20PDF/ICC%20Lithuania%20edit%20ok.pdf

4 - Forums & Conferences

- Handbook of federal countries . Forum of federations 2005
- European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission) Conflict resolution in Federal and Regional systems Report by Professor Luis Lopez Guerra Carlos III University, Madrid Conference on “Legal frameworks to facilitate the settlement of ethno-political in conflicts Europe”(Baku, 11-12 January 2002) .
- European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission) The resolution of conflicts between the central state and entities with legislative power by the constitutionnelle court Report by Siegfried BroB Judge at the Federal constitutional court ”(Rome, 14-15 June/ Juin 2001.
- European Commission for Democracy Through Law (Venice Commission), 17-18th December 2010. A Study on Individuals' Attempts to Reach Constitutional Justice

الصفحة	الموضوع
٦	المقدمة
١٢	الباب الأول: التعريف بالدعوي الدستورية الاصلية
١٣	الفصل الأول: الأساليب المباشرة في تحريك الدعوي الدستورية في بعض النظم الدستورية المقارنة
١٤	المبحث الأول: أساليب تحريك الدعوي الدستورية في دول الرقابة السابقة علي دستورية القوانين
١٥	المطلب الأول أساليب تحريك الدعوي الدستورية في النظام الفرنسي
١٥	الفرع الأول: مفهوم الرقابة السياسية السابقة و صورها وتقييمها.
١٥	أولاً- مفهوم الرقابة السياسية السابقة.
١٦	ثانياً- صور الرقابة السياسية السابقة.
١٦	١ - الرقابة السياسية الدائبة.
١٧	٢ - الرقابة السياسية بواسطة هيئة خارج البرلمان.
١٩	ثالثاً - تقييم أسلوب الرقابة السياسية السابقة.
١٩	١ - مزايا الرقابة السياسية السابقة
٢٠	٢ - عيوب الرقابة السياسية السابقة.
٢٢	الفرع الثاني: تطور الرقابة السياسية السابقة في فرنسا.
٢٣	أولاً - تطور الرقابة الدستورية السابقة حتى عام ٢٠٠٨ .
٢٤	١ - المرحلة السابقة علي دستور ١٩٤٦
٢٥	٢ - الرقابة السابقة في ظل دستور سنة ١٩٤٦ .
٢٦	٣ - الرقابة السابقة في ظل دستور ١٩٥٨ .
٢٨	ثانياً - تعديل ٢٣ يوليو لعام ٢٠٠٨ وأثره في تطور الرقابة السابقة.
٢٩	١ - الية تحريك الرقابة اللاحقة.
٣٢	٢ - تدبير الرقابة اللاحقة وأثرها في النظام القانوني الفرنسي .
٣٨	المطلب الثاني : الأساليب المباشرة في تحريك الدعوي الدستورية في بعض النظم الأخرى.
٣٨	الفرع الأول: علي المستوي الأوروبي وبعض دول القارة الإفريقية السمراء .
٤٠	الفرع الثاني : علي مستوي دول اتحاد المغرب العربي.

الصفحة	الموضوع
٤٤	المبحث الثاني: الأساليب المباشرة في تحريك الدعوي الدستورية في بعض النظم الدستورية التي تأخذ من حيث المبدأ بنظام الرقابة اللاحقة.
٤٥	المطلب الأول : أساليب تحريك الدعوي الدستورية بشكل مباشر في مصر والبحرين.
٤٥	الفرع الأول : الخطوط العريضة للرقابة السابقة وضوابط أعمالها في مصر والبحرين.
٤٥	أولاً- النصوص المنظمة للرقابة السابقة في مصر والبحرين.
٤٨	ثانياً- ضوابط تحريك الرقابة السابقة في النظامين المصري والبحريني.
٥٠	الفرع الثاني : حجية الحكم الصادر في مجال الرقابة السابقة على تعديل المادة ٢٦ من دستور ١٩٧١ وتقييم اتجاه المشرعين البحرينى والمصري.
٥٠	أولاً - حجية الحكم الصادر في مجال الرقابة السابقة.
٥٢	ثانياً - تقييم اتجاه المشرعين المصري والبحريني.
٥٤	المطلب الثاني : اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالرقابة السابقة بعد تعطيل العمل بدستور عام ١٩٧١.
٥٥	الفرع الأول: الرقابة السابقة على إعداد مشروع الدستور في الإعلان الدستوري الصادر عام ٢٠١٢ .
٥٧	أولاً- السلطات المختصة بتحريك الرقابة السابقة على إعداد مشروع الدستور.
٥٨	ثانياً- النصوص القانونية الخاضعة للرقابة السابقة.
٥٩	ثالثاً- أثر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية .
٦٠	الفرع الثاني: الرقابة السابقة على دستورية القوانين في ظل دستور ٢٠١٢ .
٦١	أولاً- القواعد القانونية الخاضعة للرقابة السابقة .
٦٥	ثانياً- إجراءات الرقابة السابقة على دستورية القوانين في ظل دستور ٢٠١٢ .
٦٩	ثالثاً- أثر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية .
٧٢	المطلب الثالث: أساليب تحريك الدعوي الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية.
٧٥	الفصل الثاني : الأحكام الموضوعية للدعوي الدستورية الأصلية.
٧٦	المبحث الأول: ماهية الدعوي الدستورية الأصلية.

الصفحة	الموضوع
٧٧	المطلب الأول: مفهوم الدعوي الدستورية الأصلية
٧٧	الفرع الأول: المقصود بالدعوي الدستورية الأصلية .
٨١	الفرع الثاني: خصائص الدعوي الدستورية الأصلية باعتبارها من الدعاوي العينية.
٨١	أولاً- الدعوي الدستورية الأصلية دعوي عينية.
٨٢	ثانياً- استقلال الدعوي الدستورية الأصلية عن الدعوي الموضوعية .
٨٤	ثالثاً- الدعوي الدستورية الأصلية دعوي حاسمة .
٨٥	رابعاً- الدعوي الدستورية الأصلية دعوي هجومية ومباشرة .
٨٥	الفرع الثالث: شروط قبول الدعوي الدستورية الأصلية.
٨٥	أولاً- ضرورة النص علي الدعوي الدستورية الأصلية في التشريع .
٨٧	ثانياً- لا يُعمل بالدعوي الدستورية الأصلية في ظل نظام لامركزية الرقابة.
٨٩	ثالثاً- ضرورة توافر المصلحة في رفع الدعوي الدستورية الأصلية.
٩٢	المطلب الثاني العلاقة بين الدعوي الدستورية الأصلية وما قد يختلط بها من بعض الدفوع والدعاوي الدستورية الأخرى.
٩٢	الفرع الأول: الدعوي الدستورية الأصلية والفحص الأولي في بعض النظم الدستورية التي تتبنى الدعوي الأصلية .
٩٣	أولاً- الفحص الأولي في أسانبا.
٩٦	ثانياً- الفحص الأولي في المابيا.
٩٨	ثالثاً- الفحص الأولي في بلجيكا.
١٠٠	رابعاً - الفحص الأولي في سويسرا.
١٠٢	خامساً- الفحص الأولي للطعون أمام المحكمة الدستورية في إيطاليا.
١٠٤	المرع الثاني: التمييز بين رقابة الامتاع ورقابة الإلغاء بطريقة الدعوي الأصلية .
	أولاً- الرقابة القضائية علي دستورية القوانين عن طريق الدفع بعدم الدستورية

الصفحة	الموضوع
١٠٤	(رقابة الامتناع).
١٠٨	ثانياً- أوجه الاختلاف بين الرقابة بطريق الدفع والرقابة بطريق الدعوي الدستورية الأصلية .
١١٥	المبحث الثاني: تطبيقات الدعوي الدستورية الأصلية في بعض النظم الدستورية المقارنة .
١١٦	المطلب الأول : تطبيقات الدعوي الأصلية في بعض النظم الدستورية العربية .
١١٦	الفرع الأول : تطبيقات الدعوي الدستورية الأصلية في دول الخليج العربي .
١٢١	الفرع الثاني : تطبيقات الدعوي الدستورية الأصلية خارج دول الخليج العربي .
١٢٧	المطلب الثاني: موقف الفقه والقضاء المصريين من الدعوي الدستورية الأصلية وتقييمها .
١٢٧	الفرع الأول: موقف الفقه والقضاء المصريين من الدعوي الدستورية الأصلية .
١٣٢	الفرع الثاني: تقييم الدعوي الدستورية الأصلية متارنه بالأساليب الأخرى المتبعة في تحريك الرقابة علي دستورية القوانين .
١٣٢	أولاً- مزايا الدعوي الدستورية الأصلية .
١٣٤	ثانياً- المآخذ علي طريقة الدعوي الدستورية الأصلية .
	الباب الثاني
١٣٩	الدعوي الدستورية الأصلية وسيلة لضمان احترام قواعد توزيع الاختصاصات الدستورية في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية والموحدة .
	الفصل الأول
١٤١	النظام القانوني للدولة الفيدرالية .
١٤٢	المبحث الأول : التعريف بالدولة الفيدرالية .
١٤٢	المطلب الأول : تعريف الفيدرالية .

الصفحة	الموضوع
١٤٨	المطلب الثاني: أساليب نشأة النظام الفيدرالي وكيفية انتيانه .
١٤٨	الفرع الأول: نشأة الدولة الفيدرالية بطريقة الاتحاد بالتجمع .
١٤٩	الفرع الثاني: نشأة الدولة الفيدرالية بطريقة الاتحاد بالتفكك .
١٥٢	المطلب الثالث : المبادئ التي تقوم عليها الدولة الفيدرالية .
١٥٣	الفرع الأول: مبدأ الوحدة .
١٦٢	الفرع الثاني: مبدأ الاستقلال .
١٦٣	أولاً- الاستقلال الدستوري .
١٦٤	ثانياً - الاستقلال التشريعي .
١٦٤	ثالثاً - الاستقلال التنفيذي .
١٦٥	رابعاً - الاستقلال القضائي .
١٦٦	خامساً - الاستقلال المالي .
١٦٨	الفرع الثالث: مبدأ المشاركة .
١٦٩	أولاً- المشاركة المباشرة .
١٧١	ثانياً - المشاركة غير المباشرة .
١٧٣	المبحث الثاني: توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية .
١٧٣	المطلب الأول: مفهوم توزيع الاختصاصات ونطاقها .
١٧٣	الفرع الأول: مفهوم توزيع الاختصاصات .
١٧٥	الفرع الثاني: نطاق الاختصاصات الفيدرالية .
١٧٥	أولاً- توزيع الاختصاصات في المجال الدولي .
١٧٦	١ - إبرام المعاهدات .
١٧٧	٢ - إعلان الحرب .
١٧٨	٣ - التمثيل الدبلوماسي .
١٧٨	ثانياً- توزيع الاختصاصات في المجال الداخلي .
١٧٨	١ - مسائل الجنسية .
١٧٩	٢ - المسائل المالية .
١٨٠	٣ - البريد والاتصالات .
١٨١	٢ - القضاء .

الصفحة	الموضوع
١٨٤	المطلب الثاني: طرق توزيع الاختصاصات.
١٨٤	الفرع الأول: تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية حصراً.
١٨٦	الفرع الثاني: تحديد اختصاصات الولايات حصرياً.
١٨٧	الفرع الثالث: تحديد اختصاصات الولايات والحكومة المركزية معاً.
	الفصل الثاني
	دور الدعوي الدستورية الأصلية في ضمان احترام قواعد توزيع
١٨٩	الاختصاصات الدستورية في الدول الفيدرالية وشبه الفيدرالية والموحدة.
	المبحث الأول: دور الدعوي الدستورية في حسم نزاع الاختصاصات
١٩١	الدستورية في بعض الدول الفيدرالية.
	المطلب الأول: دور الدعوي الدستورية في حسم التنزع والاختصاصات في
١٩٢	بعض دول غرب أوروبا الفيدرالية.
١٩٢	الفرع الأول: في ألمانيا الاتحادية.
٢٠٥	الفرع الثاني: الوضع في النمسا.
٢٠٨	الفرع الثالث: الوضع في سويسرا
	المطلب الثاني: دور الدعوي الدستورية في حسم تنزع الاختصاصات في
٢١١	بعض دول شرق أوروبا الفيدرالية والموحدة.
٢١٢	الفرع الأول: الوضع القانوني في الاتحاد اليوغسلافي السابق وأوكرانيا .
٢١٢	أولاً - الوضع القانوني في الاتحاد اليوغسلافي السابق .
٢١٣	ثانياً - الوضع في اوكرانيا.
	الفرع الثاني: دور الدعوي الدستورية في حسم تنزع الاختصاصات في دول شرق
٢١٧	أوروبا الموحدة (المجر نموذجاً).
	المبحث الثاني: دور الدعوي الدستورية في حسم تنزع الاختصاصات
٢٢٣	الدستورية في بعض الدول الأوروبية شبه الفيدرالية.
٢٢٤	المطلب الأول: الوضع في البرتغال
٢٢٥	الفرع الأول: تشكيل واختصاصات المحكمة الدستورية
٢٢٦	الفرع الثاني: تحريك الدعوي الدستورية وأثر الحكم الصادر في الدعوي.
٢٢٨	المطلب الثاني: الوضع في اسبانيا

الصفحة	الموضوع
٢٢٩	الفرع الأول: تشكيل واختصاصات المحكمة الدستورية.
٢٣٣	الفرع الثاني: أساليب تحريك الرقابة أمام المحكمة الدستورية.
٢٣٤	الفرع الثالث: حجية واثار أحكام المحكمة الصادرة بعدم الدستورية.
٢٣٧	المطلب الثالث: الرضع في إيطاليا.
٢٣٩	الفرع الأول: تشكيل المحكمة الدستورية الإيطالية واختصاصاتها.
٢٤٢	الفرع الثاني : تحريك الدعوي الدستورية أمام المحكمة الدستورية الإيطالية.
٢٤٤	الفرع الثالث : حجية واثار أحكام المحكمة الصادرة بعدم الدستورية.
الباب الثالث	
دور الدعوي الدستورية في حماية الحقوق والحريات الأساسية	
٢٤٨	(الدعوي الدستورية الفردية)
الفصل الأول	
ظهور الدعوي الدستورية الفردية تحت اسم "دعوي ضمانة الحقوق" في المكسيك في عام ١٨٤١.	
٢٥٠	
٢٥٢	المبحث الأول : نشأة دعوي ضمانة الحقوق في النظام المكسيكي .
٢٥٢	المطلب الأول : ظروف نشأة دعوي ضمانة الحقوق في النظام المكسيكي.
٢٥٤	المطلب الثاني: الحقوق والحريات المعنية بدعوي ضمانة الحقوق.
٢٥٧	المبحث الثاني : صور دعوي ضمانة الحقوق والحجة المختصة بالفصل فيها .
٢٥٧	المطلب الأول : بدءاً عن التنظيم القضائي في المكسيك
٢٥٩	المطلب الثاني : صور دعوي ضمانة الحقوق.
٢٦٠	الفرع الأول : دعوي ضمانة الحقوق غير المباشرة.
٢٦٥	الفرع الثاني : دعوي ضمانة الحقوق المباشرة.
الفصل الثاني	
٢٧٤	النظام القانوني للدعوي الدستورية الفردية وأهم تطبيقاتها الحالية
	المبحث الأول : النظام القانوني للدعوي الدستورية الفردية لحماية الحقوق والحريات
٢٧٦	الأسلمية
٢٧٧	المطلب الأول: ماهية الدعوي الدستورية الفردية وعناصرها

الصفحة	الموضوع
٢٧٧	الفرع الأول المقصود بالدعوي القضائية
٢٧٩	الفرع الثاني: ماهية الدعوي الدستورية الفردية وشروطها
٢٨٠	شروط قبول الدعوي الدستورية الفردية
٢٨٢	الفرع الثالث: العناصر التي تقوم عليها الدعوي الدستورية الفردية
٢٩٦	المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للدعوي الدستورية الفردية وأثر الحكم الصادر فيها
٢٩٦	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للدعوي الدستورية الفردية
٣٠٠	الفرع الثاني: الأثر المترتب على الفصل في الدعوي الدستورية الفردية
٣٠٥	المبحث الثاني : التطبيقات الحالية للدعوي الدستورية الفردية
٢٣٠٦	المطلب الأول: أهم التطبيقات الحالية للدعوي الدستورية الفردية
٣٠٦	الفرع الأول : تطبيقات الدعوي الدستورية الفردية لبعض دول أوروبا الغربية
٣٢٢	الفرع الثاني: تطبيقات الدعوي الدستورية الفردية فى النظم الدستورية لبعض دول شرق ووسط أوروبا
٣٢٦	الفرع الثالث : تطبيقات الدعوي الدستورية فى النظام الدستوري التركي والنظام الدستوري للاتحاد الروسي الأعضاء بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
٣٢٢	المطلب الثاني : مدى الحاجة إلى العمل بالدعوي الدستورية الفردية فى مصر
٣٢٣	الفرع الأول: الأساليب الحالية لتحريك الدعوي الدستورية فى مصر
٣٢٨	الفرع الثاني: مدى الحاجة إلى الدعوي الدستورية الفردية فى النظام الدستوري المصري
٣٤٢	الخاتمة
٣٤٧	قائمة المراجع